جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة في مقياس:

مدخل للإقتصاد

إعداد:

الدكتور: عبد الله قلش

أستاذ محاضر قسم أ بجامعة الشلف الجزائر

موجهة إلى:

طلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعـالى:

﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَات وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَاب مُّنِيرٍ ﴾

[لقمان: 20]

إهداء

إلى الوالدين وفاء واحتراما

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى كل طلبة العلم والأساتذة المحترمين

إلى جميع المسلمين

أهدي عملي هذا راجيا من الله عز وجل أن يجعله في ميزان الحسنات

.....

فهرس المحتويات

الإهداء	**-**
فهرس المحتويات	**-**
مقدمة	**09**
الفصل الأول: المدخل المعرفي	**12**
أولا: مفهوم علم الاقتصاد	**13**
ثانيا: أهداف علم الاقتصاد:	**17**
ثالثا: منهج علم الاقتصاد	**19**
رابعا: موضوع علم الاقتصاد	**21**
علم الثروة	**23**
علم المبادلة	**24**
علم الندرة	**24**
علم الرفاهية	**25**
علم الاختيارات الفعالة	**25**
علم العلاقات الاجتماعية في اطار الإنتاج	**26**
خامسا: فروع علم الاقتصاد:	**26**
النظرية الاقتصادية الجزئية	**26**
النظرية الاقتصادية الكلية	**27**
سادسا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	**27**
سابعا: تطور علم الاقتصاد	**34**

ثامنا: استخدام وتطبيق علم الاقتصاد	**48**
تاسعا: المشكلة الاقتصادية	**50**
تعريف المشكلة الاقتصادية	**51**
عناصر المشكلة الاقتصادية	**54**
معالجة المشكلة الاقتصادية	**63**
مستويات المشكلة الاقتصادية	**65**
عاشرا: الخيرات	**67**
تقسيم السلع	**67**
خصائص الخيرات	**69**
إحدى عاشر: الحاجات والرغبات	**71**
تقسيم الحاجات	**71**
خصائص الحاجات الإنسانية	**72**
الفصل الثاني: المدخل النظري	**73**
أولا: نشاط الإنتاج	**74**
مفهوم الإنتاج	**75**
أساليب الإنتاج	**80**
أشكال وأنواع الإنتاج	**82**
عوامل الإنتاج	**83**
عوائد عوامل الإنتاج	**87**
خصائص عوامل الإنتاج	**88**
ثانيا: نشاط التبادل التجاري	**91**

عناصر التبادل	**92**
بعض الأنشطة المرتبطة بالتبادل التجاري	**94**
العوامل المؤثرة في التبادل التجاري	**96**
ثالثا: الاستهلاك	**98**
تعريف الاستهلاك	**98**
أنواع وأشكال الاستهلاك	**99**
العوامل المؤثرة في الاستهلاك	**101**
ثقافة الاستهلاك	**104**
العلاقة بين الاستهلاك والدخل	**107**
دالة الاستهلاك	**107**
رابعا: توزيع وإعادة توزيع الدخل	**109**
مفهوم الدخل	**109**
أنواع الدخل	**110**
نظرية توزيع الدخل	**111**
أسباب التفاوت في توزيع الثروة والدخل	**113**
خامسا: الادخار	**117**
أنواع الادخار	**118**
العوامل المؤثرة في الادخار	**120**
مصادر الادخار	**124**
سادسا: الاستثمار	**126**
تعريف الاستثمار	**126**

أهداف الاستثمار	**127**
أنواع وأشكال الاستثمار	**128**
العوامل المؤثرة في الاستثمار	**130**
مخاطر الاستثمار	**131**
العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع من الاستثمار	**132**
الفصل الثالث: المدخل النظامي	**133**
أولا: مفهوم النظام والتنظيم الاقتصادي	**135**
خصائص النظام الاقتصادي	**138**
أهداف النظام الاقتصادي	**139**
ثانيا: الأنظمة الاقتصادية	**140**
النظام الاقتصادي الرأسمالي	**141**
النظام الاقتصادي الاشتراكي	**147**
النظام الاقتصادي المختلط	**152**
النظام الاقتصادي الإسلامي	**153**
الخاتمة	**167**
المراجع	**168**
مواضيع امتحانات سابقة	**172**

مقدمة

يعتمد بقاء الإنسان كفرد وكجماعة أو مجتمع واستمراره في الحياة على تلبية حاجاته المختلفة، التي تتطلب الحصول على مجموعة من الوسائل، ولأجل هذا يجد الإنسان نفسه مجبر على القيام بمجموعة من الأنشطة والأعمال من اجل تكييف الموارد الطبيعية مع حاجاته ورغباته، وخاصة ان وسائل تلبية تلك الحاجات تحتاج إلى مجهودات من اجل تكييفها مع متطلبات الإنسان، فهو لا يجد كل ما يرغب فيه ويحتاجه جاهزا في الطبيعة، ولكنه يضطر إلى إعادة تكييفه وتحويله ونقله إما من حيث الشكل أو المكان أو الزمن، الأمر الذي يجعله يسلك سلوكا معينا وإقامة علاقات كثيرة تتمثل بشكل أساسي في علاقاته مع الطبيعية وعلاقاته مع أخيه الإنسان.

فالتصرفات والسلوكات التي يضطر الإنسان للقيام بها في سبيل تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد النادرة تشكل لنا ما يعرف بالنشاط الاقتصادي، الذي يعبر عن مختلف الظواهر والأنشطة الخاصة بتلبية الحاجات والرغبات، ومختلف العلاقات والظواهر التي يمكن ان تظهر في هذا الإطار، كأنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

إلا ان تلك الأنشطة والعلاقات الاقتصادية قد عرفت تطورات وتغيرات تبعا لتطور حياة الإنسان الاجتماعية والمادية، منذ ظهور أولى العلاقات البسيطة بين الإنسان والطبيعة والمتمثلة في إشباع الحاجات بالاعتماد على عناصر الطبيعة بشكل مباشر، ولم يكن بحاجة إلى أنشطة الإنتاج كما هي عليه اليوم من تعقيدات وتشابك سواء بين الأفراد والمجتمعات أو بين الإنسان والطبيعية.

ولأجل تطوير وتحسين تلك العلاقات والسلوكات فقد حظيت بالعديد من الدراسات والجهود العلمية من طرف نخبة من الباحثين والمفكرين، والتي ولدت الكثير من النظريات والنماذج عبر مسيرة تاريخ الفكر الاقتصادي مشكلة بذلك ما يعرف بعلم الاقتصاد، الذي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية محاولا الوصول إلى حلول افضل للمشاكل التي تعترض الإنسان في هذا الإطار سواء كفرد أو مؤسسة أو دولة.

سنحاول من خلال هذا المقياس التعرف على اهم المواضيع المشكلة لعلم الاقتصاد والتي يهتم بدراستها، من خلال التطرق إلى مفهومه وموضوعاته الأساسية وفروعه، التعرف على طبيعة المشكلة الاقتصادية كما يراها مفكرو الأنظمة الاقتصادية، مختلف الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار، التطرق إلى مفهوم النظام الاقتصادي وتحليل مفهوم الأنظمة الاقتصادية السائدة وخصائصها ومبادئها، وطريقة معالجتها للمشكلة الاقتصادية.

أهمية دراسة مقياس مدخل للاقتصاد:

يعتبر مقياس مدخل الاقتصاد من المقاييس المهمة والأساسية بالنسبة لطالب العلوم الاقتصادية، إذ يمكنه من التعرف ولو بشكل عام على مختلف المواضيع والظواهر التي تندرج ضمن تخصصه، والتي يهتم علم الاقتصاد بدراستها، بالإضافة إلى انه يعطيه نظرة عن الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة تلك الظواهر وما يرتبط بها من علاقات، وذلك من منطلق ان الهدف الأساسي لهذا المقياس يتمحور حول تعريف الطالب بماهية ميدان العلوم الاقتصادية بمختلف فروعها وتخصصاتها في اتصالها التاريخي بأصول علم الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فان دراسة مقياس مدخل لعلم الاقتصاد تمكن الطالب من:

- التعرف على شعبة العلوم الاقتصادية وتخصصاتها المختلفة، وأهمية دراستها والآفاق المستقبلية التي تفتحها أمام الطالب.
- تمكين الطالب من الاندماج في ميدان العلوم الاقتصادية
- التعرف على السلوك الاقتصادي الخاص بالمستهلك والمنتج والدولة.
- التعرف على مختلف المواضيع والقضايا التي تندرج ضمن اهتمامات علم الاقتصاد، ومن ثم فهو يعطي للطالب القدرة على فهم وتفسير ما يحيط به وما يواجهه من ظواهر وعلاقات اقتصادية كالتضخم، البطالة، الفقر، التشغيل والنمو الاقتصادي.
- التعرف على طرق ومبادئ دراسة القضايا في علم الاقتصاد.

– التعرف على اهم الأنشطة الاقتصادية وخصائصها وأبعادها، كالنشاط الإنتاجي والتوزيع والاستهلاك، والادخار والاستثمار.

– التعرف على اهم الأنظمة الاقتصادية السائدة وطريقة معالجتها للمشكلة الاقتصادية

– التعرف على اهم السياسات الاقتصادية وكيفية استخدامها، كالسياسة النقدية والمالية والتجارية.

– فهم وتفسير العلاقات الاجتماعية في اطار الإنتاج

– فهم وتفسير أسباب التباين في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والمجتمعات.

ويمكن لطلبة العلوم الاقتصادية توسيع وتعميق مداركهم النظرية حول مواضيع هذا المقياس، من خلال قراءة المراجع في هذا الشأن والتي يتمحور عنوانها حول مبادئ علم الاقتصاد، مدخل للاقتصاد، أساسيات حول علم الاقتصاد، الاقتصاد السياسي، أو تلك التي تتناول احد جوانب مواضيع هذا المقياس، مثل: التنمية والنمو الاقتصادي، الأزمات الاقتصادية، الأنظمة الاقتصادية، الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك والادخار، النقود.

المدخل المعرفي
الفصل الأول

الفصل الأول: المدخل المعرفي

ان فهم طبيعة علم ما وكيفية استخدامه وتوظيفه في عملية تفسير الظواهر والقضايا التي يدرسها، يدفعنا إلى بحث وتحديد خصائصه وأبعاده وموضوعاته الأساسية، وانطلاقا من هذه الحقيقة سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى مفهوم علم الاقتصاد وخصائصه وأدواته وعلاقته مع العلوم الأخرى، إضافة إلى تحليل الموضوع الأساسي الذي تتمحور حوله كل قضايا هذا العلم والمتمثل في المشكلة الاقتصادية بمختلف عناصرها وأبعادها، وبهذا يمكننا فهم طريقة دراسته وتفسيره للظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة.

أولا: مفهوم علم الاقتصاد

لقد تعددت واختلفت التعاريف التي أعطيت لمفهوم علم الاقتصاد، تبعا لاختلاف التوجهات العلمية والانتماءات الإيديولوجية والمذهبية للمفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا له، إضافة إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والسمات والتطورات الثقافية والعلمية والتكنولوجية السائدة في كل مرحلة تاريخية، ولهذا فان المتتبع لتطور مفهوم علم الاقتصاد يصطدم حقيقة بذلك التنوع والثراء المذهل في تعريف هذا العلم، وكيف كانت تفسيراته وماهيته تختلف اختلافات جذرية من مرحلة إلى أخرى ومن مدرسة فكرية إلى أخرى، وان كانوا اجمعوا كلهم على انه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، وسنستعرض من خلال هذا العنصر اهم التعاريف ونبين كيف كانت الاختلافات المتباينة في تعريف علم الاقتصاد بحسب المدارس الفكرية والإيديولوجية والمراحل الزمنية لتعبر عن تطور مفهوم هذا العلم من جهة وعن اتساع موضوعاته وتعدد مجالاته من جهة أخرى:

* حسب آدم سميث: هو العلم الذي يهتم بكيفية إغناء الأمة أي كيف تغتنم الأمة، حيث يركز آدم سميث في تعريفه لعلم الاقتصاد على الطريقة التي تمكن الأمة من تعظيم الثروة، من خلال البحث عن الموارد والحفاظ عليها وتوزيعها بالطريقة المثلى على مختلف الاستخدامات.

* حسب جون ستوارث ميل: يرى ان المشكلة تتمثل في إنتاج وتوزيع الوسائل، يقول أن علم الاقتصاد يهتم بتلك القوانين المتعلقة بإنتاج وتوزيع الوسائل المستخدمة في إشباع حاجات ورغبات الأفراد اللازمة لمعيشتهم، أي انه يدرس القوانين التي تحكم عمل الإنسان في سبيل إنتاج الثروة، وكيفية توزيعها على مختلف استخداماتها المتنوعة.
* ربومبار: يقول ان علم الاقتصاد هو علم يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد، وهو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجات العديدة، والتي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة.
* ميلتون فريدمان: عرف علم الاقتصاد على انه العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية[1]، وعليه فان جميع المسائل والقضايا الاقتصادية تعتبر من صميم اهتمامات علم الاقتصاد، الذي يبحث في ماهية وأسباب المشكلة الاقتصادية على مختلف مستوياتها، وكيفية معالجتها.
* بول ساموبلسون: يهتم علم الاقتصاد بدراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع واستخدام الموارد في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع[2]، فهذا التعريف يثير إشكاليات مهمة أمام علم الاقتصاد والتي يجب معالجتها وتتمثل في:
  - كيفية توفير واختيار الموارد الضرورية لعمليات الإنتاج.
  - الطريقة المثلى المتبعة في استخدام تلك الموارد من أجل إنتاج وسائل تلبية الحاجات والرغبات.
  - طريقة التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات الحالية والمستقبلية، أي انه يبحث في كيفية توزيع الموارد بين الفترات الزمنية.
  - التوزيع العادل للثورة بين مختلف الأفراد والجماعات.

[1]- السيد محمد احمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص18.

[2]- متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد- مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص20.

* عرف علم الاقتصاد على أنه علم من العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بدراسة مشكلة إدارة واستعمال الموارد النادرة أو المحدودة نسبيا، بشكل يسمح بالحصول على اقصى إشباع لحاجات المجتمع اللامتناهية، أي ان الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد يتمحور حول إشكالية إيجاد الطريقة المناسبة والفعالة التي تمكن من تحقيق اكبر إشباع ممكن في حدود الموارد المتاحة، كما أنه يعتبر علم من العلوم الاجتماعية كونه يهتم بدراسة احد جوانب سلوك الإنسان.
* عرف الاقتصاد على انه حاصل مجموعة النشاطات التي يقوم بها الإنسان، والتي من شانها إشباع حاجاته ورغباته ورفع مستوى معيشته، وأمام تزايد الحاجات وندرة الموارد يسعى علم الاقتصاد للوصول إلى المستوى الأمثل في الإنتاج السلعي والخدمي وتوزيعه بالطريقة المثلى على مختلف الاحتياجات والرغبات.
* هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يحاول دراسة السلوك الإنساني، من حيث محاولة توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة، وكونه من العلوم الاجتماعية فانه يركز دراساته على الظواهر الإنسانية المتجسدة في مختلف العلاقات والسلوكات التي تتحدد في اطار الأنشطة الاقتصادية من الإنتاج إلى التوزيع والتبادل والاستهلاك.
* علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يختص بدراسة كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج (العمل، راس المال، الموارد الطبيعية) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة[3].

* التعريف عند الاشتراكيين :

يركز الاشتراكيين في نظرتهم لعلم الاقتصاد على الجوانب الاجتماعية لهذا العلم، القائمة على العدالة وتنظيم العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن عمليات إنتاج السلع وإشباع الحاجات، وهذا بناء على تفسيرهم للنشاط الاقتصادي على انه محصلة تفاعل الأفراد فيما بينهم وبين الطبيعة والتي تنتج نوعين

[3]- بسام حجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيوت، 2010، ص05

من العلاقات، علاقة الإنسان بالإنسان في الإطار الإنتاجي وعلاقة الإنسان بالطبيعة، ومن ابرز التعاريف في هذا الإطار نجد:

* تعريف كارل ماركس: ينظر إليه على انه العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي ضمن تدخل الأفراد في علاقات اجتماعية، والتي تربطهم بميدان الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي انه يركز على العلاقات التي تنتج عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
* لنين: يعرفه على انه علم لا يهتم بالإنتاج بل بعلاقات الأفراد الاجتماعية والناتجة عن الإنتاج، أي داخل الكيان الاجتماعي للإنتاج، فهو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الاجتماعي، بمعنى انه يدرس القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيع الخيرات المادية على أفراد المجتمع وذلك في مختلف مراحل تطور الإنتاج.

من خلال ما سبق يمكن تعريف علم الاقتصاد على انه ذلك العلم الذي يدرس النشاط الاقتصادي للإنسان ومختلف العلاقات والظواهر التي تنتج عنه، سواء بين الإنسان والإنسان أو بين الإنسان والطبيعة، وكذا العلاقات الناشئة بين مختلف متغيرات وعناصر النشاط الاقتصادي، فهو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة الظواهر والسلوكات الاقتصادية المختلفة

الاقتصاد كعلم:

حتى يمكن لنا القول عن أي مجال معرفي مهما كان انه علم، يجب ان تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والشروط والتي تميزه عن باقي مجالات المعرفة الإنسانية، ومن بين هذه الشروط والخصائص ما يلي:

* ان تكون له قواعد ونظريات عامة وثابتة وقابلة للتطبيق.
* ان يكون له موضوع خاص به
* ان يستخدم احد طرق البحث العلمي
* ان يستعمل بعضا من العلوم وتستعمله تلك العلوم.

ولكون ان مختلف الدراسات في مجال الاقتصاد تختص بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان سواء كان كفرد أو كجماعة أو كمجتمع، كما أنها تعتمد على المنهج العلمي، إضافة إلى ان تلك الدراسات تعتمد على مخرجات العلوم الأخرى كالرياضيات، علم النفس، علم الاجتماعي، والإحصاء، وسنعمل من خلال هذا الفصل على بحث هذه النقاط من اجل توضيح خصائص وأبعاد علم الاقتصاد.

ثانيا: أهداف علم الاقتصاد:

تسعى العلوم بشكل عام إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية، مرتبطة بتلبية حاجات الإنسان للمعرفة وتطلعه لفهم وتفسير قضايا المستقبل وما يمكن ان يواجهه، وكيفية مواجهة ذلك المستقبل بما يحمله من مخاطر وتهديدات، ولهذا أتت العلوم من اجل حل أو الإجابة عن هذه التساؤلات والمخاوف التي تواجه الإنسان بشكل يومي.

فتعمل العلوم على تحليل وفهم القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان في حياته أو تلك التي تدور في مخيلته، وهذا يقوده إلى معرفة سلوك تلك الظواهر والقضايا المستقبلية، ومن ثم امتلاك القدرة على معالجتها أو تجنبها، وبناء على ذلك فان علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية وهي:

* فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق.
* التنبؤ بسلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المستقبلي، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فهدف علم الاقتصاد كغيره من العلوم هو محاولة معرفة الواقع والظروف الاقتصادية في المستقبل، بناء على طرق ونماذج معينة تمكنه من التنبؤ بما ستكون عليه حالة تلك المتغيرات مستقبلا، وذلك من خلال معرفة اتجاه ومعدل تطور ونمو تلك الظواهر وتحليل الظروف المحيطة بها والعوامل المؤثرة فيها، ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك نجد مثلا تحليل السلاسل الزمنية، تحليل الانحدار، معاملات الارتباط وغيرها.

* ضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة، أي تغيير معدل واتجاه نمو الظواهر أو القضاء عليها ومنعها من الظهور اذا كانت في غير صالح الإنسان كالأزمات الاقتصادية، أو تشجيعها وتنميتها اذا كانت ظاهرة إيجابية كالنمو الاقتصادي، ويتم الضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية من خلال التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة، فمثلا اذا اردنا تخفيض معدل التضخم يجب التأثير في احد العوامل المؤثرة فيه كالأجور أو الطلب وغيرها.

فالأمم على اختلاف أنواعها تواجه مشاكل وتحديات متعددة ذات صبغة اقتصادية، اذا فانه من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة هذه المشاكل وتقييمها والعمل على معالجتها، ومن أبرز تلك المشاكل نذكر البطالة والتضخم والركود الاقتصادي والفقر والتخلف وغيرها من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني منها البشرية، ولقد اهتم المفكرون والباحثين في مجال الاقتصاد بهذه القضايا، وحاولوا معالجتها وإيجاد لها الحلول المناسبة كما سعوا إلى فهم وتفسير السلوك الاقتصادي للإنسان. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار جوهر اهتمام علم الاقتصاد هو محاولة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل، والسعي لتجنب الوقوع فيها، وعليه تظهر مجالات وجوانب دراسته للظواهر على النحو الاتي:

* فهم وتفسير السلوك الاقتصادي والتنبؤ به، أي ذلك السلوك الخاص بسعيه لتلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد النادرة نسبيا.
* التعرف على المشكلة الاقتصادية ومعالجتها (التخفيف من حدتها)، أي البحث عن الأساليب والطرق المثلى لمعالجة تلك المشكلة.
* فهم وتفسير العلاقات الاقتصادية بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة.
* البحث في سبل التنمية الاقتصادية وعوامل تحقيقها وطرق تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.
* التعرف على العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر وتفسيرها.
* فهم وتفسير المشكلات والأزمات الاقتصادية وحلها ومعالجتها.

وعموما يسعى علم الاقتصاد إلى دراسة السلوك الاقتصادي بما يتضمنه من ظواهر جزئية وكلية ومشكلات كما هي في الواقع وكما ينبغي ان تكون عليه، والذي يرتبط بدراسة الكفاءة الاقتصادية في استغلال وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بشكل عقلاني، دراسة النمو الاقتصادي أي الزيادة في كمية الإنتاج المبني على تطوير القدرات الإنتاجية، الاستقرار الاقتصادي أي ثبات الأسعار والحد من ارتفاعها بشكل غير طبيعي، كما يدرس العدالة في توزيع الدخل سواء كان قبل الإنتاج أو بعده، بما يضمن تحقيق العدالة ويجعله محفزا على النشاط وبذل جهد اكثر.

ثالثا: منهج علم الاقتصاد

على اعتبار ان المعارف في مجال الاقتصادي تمثل علم قائم بذاته، فيتطلب ذلك استخدام مناهج البحث العلمي، التي تمكن الباحثين من دارسة وتفسير الظواهر والقضايا المختلفة دراسة علمية دقيقة، منتجا معارف وأحكام ثابتة وموضوعية.

حيث يعتمد علم الاقتصاد بشكل أساسي على طريقين أو منهجين في التحليل ودراسة القضايا والظواهر الاقتصادية المختلفة، وهما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

* المنهج الاستنباطي: ويهتم بتلك العمليات التي تتجه إلى تفسير واقع معين انطلاقا من أفكار وقواعد عامة، أي هو ذلك النوع من التفكير الذي يتخذ حركة نازلة، ينطلق من العام ويتجه إلى الخاص وهذا بالاعتماد على فرضيات ومقدمات يسلم بصحتها ليستخرج منها قوانين وأحكام تخص حالات معينة، إذ تشكل هذه الفرضيات منطلقات عامة لا تناقش في مدى اتصالها بالواقع، أما الأحكام الصادرة فهي مستخرجات ثانوية تخضع للمنطق البشري، كأن يتم دراسة أزمة اقتصادية ما خلال فترة زمنية بالاستناد إلى قانون العرض والطلب، حيث ينطلق هنا الباحث من هذا القانون ليحاول تفسير واقع الظاهرة المدروسة.
* المنهج الاستقرائي: ويهتم بتلك العمليات التي تتجه نحو تعميم أحكام وتصورات، بناء على دراسة جزئية محددة من حيث الزمان والمكان، أي البحث عن القواعد والقوانين العامة التي تندرج

ضمنها الظواهر المدروسة. فهو بذلك ينطلق من الحقائق الواقعية والتي يتم الحصول عليها بالاعتماد على مشاهدة أكبر قدر ممكن من الوقائع.

تكمن أهمية التحليل الاقتصادي في إيجاد الأدوات والوسائل البحثية العلمية التي تمكن من فهم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية، وهناك نوعان من التحليل الاقتصادي تحليل على المستوى الجزئي أي تحليل الوحدات الاقتصادية بشكل انفرادي، وتحليل اقتصادي كلي أو تجميعي، أي تحليل الظواهر والسلوكات الاقتصادية بشكل عام وكلي، كما يمكن التمييز بين الأدوات التي يعتمد عليها علم الاقتصاد في التحليل بحسب عدة معايير وهي:[4]

– حسب معيار الشمول: نميز بين أدوات التحليل الجزئي وأدوات التحليل الكلي

– حسب معيار الزمن: ونميز بين أدوات التحليل الساكن، وأدوات التحليل المقارن، وأدوات التحليل الديناميكي أي حسب الفترات الزمنية.

– معيار الصياغة: ونميز بين أدوات التحليل الوصفي وأدوات التحليل الرياضي وأدوات التحليل القياسي.

والدراسات والبحوث في مجال العلوم الاقتصادية تتبع ثلاث طرق وهي:

* الاقتصاد الوصفي: ويهتم بدراسة وتحليل أبعاد وخصائص الظاهرة وظروف نشأتها وتواجدها.
* الاقتصاد النظري: والذي يهتم بتحليل وتفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية، فهما نظريا مجردا عن الواقع وبغض النظر عن المنافع والمزايا ترتبط بتلك النظريات والأحكام المتوصل إليها.
* الاقتصاد التطبيقي: ويهتم بتطبيق النظريات والقوانين العامة التي تفسر ظاهرة أو تحل إشكالية اقتصادية معينة على ضوء المعلومات المأخوذة من الواقع.

[4]– بسام حجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيوت، 2010، ص05

رابعا: موضوع علم الاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات والمؤسسات، أي دراسة سلوك الإنسان في سعيه لتلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد المحدودة والنادرة، والتي تحتاج إلى تدبر وجهد من اجل توفيرها واستغلالها في تلبية الحاجات والرغبات، ولأجل ذلك يضطر الإنسان إلى ممارسة مجموعة من الأنشطة كالإنتاج والاستهلاك والتبادل والادخار والتوزيع.

فعلم الاقتصاد يختص بدراسة المشكلات التي تواجه الإنسان أثناء سعيه لتلبية حاجاته ورغباته المتعددة انطلاقا من الموارد المحدودة، وما ينتج عن ذلك من ظواهر وعلاقات، والتي يمكن تلخصيها في الجوانب الآتية:

– البحث في نوع وطبيعة السلع والخدمات التي يجب إنتاجها: حيث يبحث علم الاقتصاد في نوع السلع والخدمات التي تساهم في سد حاجات الأفراد والمجتمع، بناء على فكرة تخصيص الموارد ومدى تحقيق اكبر إشباع ممكن، وهذا الأمر يعتبر من صلب اهتمامات علماء الاقتصاد ومن الإشكالات التي أثارت اختلافات كبيرة وخاصة بين انصار الرأسمالية والاشتراكية، حيث يحدد كل منهم طريقة مثلى في معالجة هذه الإشكالية من وجهة نظر معينة.

– طريقة وكيفية إنتاج السلع والخدمات: حيث تعتبر طريقة الإنتاج في غاية الأهمية ومن بين الاهتمامات الأساسية لعلم الاقتصاد، الذي يبحث من خلالها نوعية وكمية الموارد الواجب استخدامها وطريقة معالجتها للحصول على افضل المخرجات.

– كيفية توزيع الإنتاج على الأفراد: وتعتبر من المسائل المهمة في مجال الاقتصاد، لكونها ترتبط بقضية العدالة في توزيع الدخل والتنمية، سواء بالنسبة للمناطق أو القطاعات أو أفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس فقد شغلت هذه المسألة بال المفكرين الاقتصاديين كثيرا وأثارت بينهم الكثير من الخلافات.

– توزيع وتخصيص الموارد على الحاجات والرغبات: وهي الأخرى تعتبر من اهتمامات علم الاقتصاد، حيث يبحث من خلالها معايير التوزيع الأمثل للموارد بما يحقق اكبر إشباع ممكن ويحافظ على الموارد

الاقتصادية، حيث تطرح مسألة التوزيع بين الحاجات والرغبات الضرورية وغير وضرورية، بين القطاعات المختلفة، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية.

– الكفاءة في استخدام الموارد: حيث يبحث علم الاقتصاد في مسألة كفاءة استخدام الموارد، والتي تمكن الإنسان من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، أي البحث عن الطريقة الصحيحة لاستعمال الموارد المختلفة والتي تضمن تحقيق افضل المخرجات.

– طرق تنمية وتطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع والمؤسسات: ان علم الاقتصاد بمختلف فروعه يبحث عن مسألة تنمية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، سواء من خلال بناء وحدات إنتاجية جديدة وفق عمليات الاستثمار، أو من خلال توظيف التقنية العالية في عملية الإنتاج أي التطور التكنولوجي، أو من خلال تنمية قدرات ومهارات الأفراد.

يتمثل موضوع علم الاقتصاد في دراسة كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للإنسان، والذي يتكون من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أثناء ممارسة الفرد للنشاط الاقتصادي تظهر نوعين من العلاقات: علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان، وبناء على ذلك فان هذا العلم يختص بدراسة سلوك الإنسان كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة.

كما ان علم الاقتصاد يتناول القضايا والظواهر الاقتصادية الجزئية والكلية، إذ ان موضوعه يتمحور حول كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للإنسان كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل التجاري بين الأفراد وبين الدول، وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى علم الاقتصاد من عدة زوايا طبقا للموضوعات التي يعالجها: كعلم الثروة الذي يتناول طريقة تكوين وتوزيع الثروة واستخدامها، علم الرفاهية، علم الاختيارات، وعلم العلاقات الاجتماعية في الإطار الإنتاجي والتي نبينها من خلال ما يلي:

*** علم الثروة:**

وفقا لهذا التوجه فان علم الاقتصاد يمثل ذلك العلم الذي يختص بدراسة طريقة تكوين وتوزيع واستهلاك الثروات، التي تمثل غاية النشاط الاقتصادي للإنسان الهادف إلى تقديم منافع، ولقد

اختلف الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم الثروة، فمنهم من كان يحصر مفهومها في إنتاج الوسائل المادية فقط، ومنهم من كان يوسع مفهومها ليشمل كل الأشياء التي تمكن الإنسان من إشباع حاجاته ورغباته سواء كانت مادية أو غير مادية، كما عرفت أيضا على أنها: أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو بسلع[5]. وقد ساد هذا المفهوم لعلم الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وفي هذا الإطار كان اهتمام علماء الاقتصاد منصب حول البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة وتنميتها والمحافظة عليها، باعتبارها وسيلة لإشباع الحاجات والرغبات، حيث تتميز هذه الأخيرة بخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

– القابلية للتداول: أي قابلة للانتقال بين الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال النشاط الاقتصادي المتمثل في التبادل التجاري، الذي يظهر على عدة مستويات، فنلاحظ عمليات المبادلة التي تتم بين الأفراد وبين المؤسسات وبين المجتمعات.

– المحدودية أو الندرة النسبية مقارنة بالطلب عليها: فمن خصائص الثروة أنها نادرة بالنسبة للطلب عليها، وبذلك لا يمكن اعتبار أي شيء على انه ثروة إلا إذا كان محدود الكمية أو نادر بالنسبة للطلب عليه، فمثلا الهواء لا يعتبر ثروة لأنه متوفر ويستطيع الإنسان أن يحصل عليه في أي وقت ومكان وبسهولة تامة، أما بالنسبة للغذاء واللباس والمعادن على اختلاف أنواعها، فهي متواجدة في الطبيعة بكميات محدودة وفي أماكن وأزمنة محددة وبأشكال تتطلب من الإنسان بذل جهد من اجل الانتفاع بها.

– تتضن قيمة أو منفعة للإنسان: والتي تعتبر الدافع الأساسي للإنسان للحصول عليها، ويقصد بهذه الخاصية أن الثروة وسيلة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد والمجتمعات، حيث يمثل مقدار هذا الإشباع مستوى قيمتها ومنفعتها، وبالتالي تعتبر الثروة أي شيء يساهم في تلبية حاجات ورغبات الإنسان

[5]– مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، ط6، 2012، ص04

سواء كانت سلع مادية أو الخدمات، ومن ثم فإن كل الأنشطة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق منفعة للإنسان سواء كانت حالية أو مستقبلية[6].

*** علم المبادلة:**

على أساس هذا المفهوم فان علم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل التي تتم بين البشر، أي دراسة العلاقات والعمليات التي تنشأ بين البشر سواء في شكل أفراد أو جماعات أو دول، التي تمكن المجموعات البشرية من الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات مقابل التنازل على ما لديها من فائض عن حاجاتها، ويقوم هذا المفهوم على خلفية مبدا التخصص وتقسيم العمل، الذي يفرض على كل مجتمع التخصص في إنتاج وبيع منتج معين يملك احد مقوماته أو يستطيع إنتاجه بكفاءة اكبر من غيره، كما أن الإنسان مهما كان فلا يمكنه إنتاج كل ما يحتاجه بل عليه الاستعانة بما لدى الغير من خلال نشاط التبادل الذي عرف تطورات عبر تاريخ البشرية. ويؤخذ على هذا الاتجاه في تعريف علم الاقتصاد قصوره في ضم بعض المظاهر والقضايا الاقتصادية كالاقتصاد العائلي والاقتصاد الإقطاعي، بالإضافة إلى ان مبدا التخصص في حد ذاته يشوبه الكثير من الغموض والتناقض.

*** علم الندرة:**

ويتأسس هذا المفهوم لعلم الاقتصاد على خلفية الاعتقاد بوجود تباين بين الموارد الاقتصادية التي تتميز بالندرة النسبية مقابل الحاجات والرغبات الإنسانية المتزايدة واللامتناهية، وعلى هذا الأساس يتمحور موضوع علم الاقتصاد الذي يحاول دوما معالجة هذه الإشكالية من زواياها المختلفة، أي ان هذا العلم يهتم بدراسة العلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة، ويحاول بحث الطرق والأساليب الفعالة في إدارة هذه العلاقات مهما كان مستواها، سواء كانت على مستوى المستهلك أو المنتج أو المجتمع.

[6]- رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص24 .

*** علم الرفاهية:**

وفقا لهذا التوجه فان الاقتصاديون يركزون في تحديدهم لمفهوم علم الاقتصاد على الطرق التي تمكن الإنسان من تحسين ظروف معيشته، أي دراسة طرق وأساليب تنمية الثروة وكيفية استخدامها في تحقيق اكبر إشباع ممكن لحاجات ورغبات الإنسان، من خلال إتاحة خيارات وفرص متعددة أمام الإنسان في تحقيق ذلك الغرض، حيث يركز على دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تحسين المؤشرات المرتبطة بها. وتعتبر الرفاهية مقدار المتعة والسعادة التي يشعر بها الفرد خلال فترة زمنية معينة، ومن الناحية الاجتماعية تعتمد على مستويات القناعة والرضى لجميع الناس، فهي تمثل دالة في المنافع المحققة لدى جميع الأشخاص داخل المجتمع[7]، أما على المستوى الفردي فهي تمثل شعور إيجابي ينتج عن الإشباع للحاجات والرغبات من جراء استهلاك مجموعة من السلع والخدمات[8]، وعليه فان رفاهية الإنسان تتحدد بمستوى الإشباع المحقق للحاجات والرغبات من جهة، وعدد الحاجات والرغبات المشبعة من جهة أخرى، إلا ان مفهوم الرفاهية يأخذ بعدين: بعد اقتصادي وآخر اجتماعي، حيث يرتبط الأول بمفهوم الكفاءة في استخدام الموارد وتوزيعها، أما الثاني فيتعلق بالمساواة، أي ان تحسين حالة فرد معين وزيادة إشباع حاجاته لا يتم إلا من خلال الإضرار بالآخرين أي بتخفيض الإشباع لدى الآخرين[9].

*** علم الاختيارات الفعالة:**

بالنظر إلى محدودية وندرة الموارد الاقتصادية أمام الحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمتنامية من جهة، وبالنظر إلى الاستخدامات المتعددة للموارد من جهة أخرى، تطرح أمام الإنسان إشكالية حول طريقة توزيع وتخصيص تلك الموارد النادرة ذات الاستخدامات المتعددة، على الحاجات والرغبات

[7]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص382.

[8]- أحمد محمود مندور، مقدمة في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2004، ص84

[9]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص371.

المختلفة، حيث يختص علم الاقتصاد بدراسة هذا الجانب أي طريقة التوزيع المثلى للموارد التي تقتضي إشباع حاجات معنية والتضحية بأخرى.

*** علم العلاقات الاجتماعية في اطار الإنتاج:**

يدرس علم الاقتصاد وفق هذا الاتجاه نوعين من العلاقات، علاقة الإنسان بالإنسان في اطار عمليات الإنتاج، وعلاقة الإنسان بالطبيعة أي بوسائل الإنتاج وكيفية توظيفها، وهنا يبنى مفهوم علم الاقتصاد على دراسة وتحليل تلك العلاقات من خلال بحث طرق وأساليب تفعيلها والوصول إلى اعلى كفاءة في استخدام الموارد والحصول على افضل المنتجات، أي انه يبحث في القوانين والأسس التي تحكم السلوك والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في إطار عمليات إنتاج السلع والخدمات.

خمسا: فروع علم الاقتصاد:

يختص علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي لمختلف الوحدات الاقتصادية سواء كفرد أو كجماعة، والذي يتكون من مجموعة من النظريات، وبقدر تعدد تلك النظريات تتعدد فروع علم الاقتصاد، ومن بين تلك النظريات ما تختص بتفسير التجارة الخارجية، وأخرى اقتصاديات العمل[10]، وأخرى تختص بالمؤسسة الاقتصادية، وبعضها تختص بعلاقة النشاط الاقتصادي بالبيئة. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم دراسات ومعارف هذا العلم إلى فرعين أساسيين كما يلي:

*** النظرية الاقتصادية الجزئية:**

وتختص بدراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية منفردة، ومن بين الموضوعات التي يدرسها هذا الفرع ما يلي:

– سلوك المستهلك: والذي يبحث من خلاله الطريقة التي يعتمدها المستهلك في معالجة المشكلة الاقتصادية، أي بحث طريقة توزيع وتخصيص الدخل المحدود على مختلف الحاجات والرغبات المتعددة

[10]– البشير عبد الكريم، الاقتصاد الجزئي– دروس وتمارين، مؤسسة النشر والتوزيع بالشلف، الجزائر، 2007، ص18.

والمتنامية بشكل يحقق له اكبر إشباع ممكن، كما تبحث أيضا العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك والآليات التي يمكن الاعتماد عليها في التأثير عليه.

– سلوك المنتج: والذي يبحث من خلاله الطريقة التي يتبعها المنتج في معالجة المشكلة الاقتصادية التي يواجهها، أي بحث الطرق المتبعة في توزيع واستخدام الموارد المختلفة المتاحة كالموارد البشرية والمالية والمادية، التي تتميز بالندرة النسبية في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأهداف المسطرة، المتجسدة بشكل أساسي في تعظيم الربح أو الإنتاج.

– توازن السوق: والذي يدرس حالات السوق والعوامل المحددة لها، وكيفية تحقيق التوازن أي التوازن بين العرض والطلب والعوامل المؤثرة في ذلك.

* **النظرية الاقتصادية الكلية:**

ويختص هذا الفرع بدراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع، أي الطريقة التي يتبعها المجتمع في استخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية المحدودة على مختلف الاحتياجات، ومن ثم فهو يدرس الظواهر الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني، كالاستثمار، الادخار، الطلب الكلي، النمو والتنمية الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية، والتجارة الدولية.

سادسا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

بشكل عام يمكن النظر إلى العلم على انه مجموعة المعارف الإنسانية المنظمة والمرتبة، والتي تختص بتفسير ظواهر وقضايا معينة، تعين الإنسان على التفاعل والتعامل بشكل إيجابي مع تلك القضايا، بحيث تكون تلك المعارف متكاملة وتخضع للمنهج العلمي، ولهذا نجد ان العلوم تترابط فيما بينها وتكمل بعضها البعض، بحيث ان كل علم يأخذ من غيره من العلوم، كما ان بقية العلوم تأخذ منه، وعلى هذا الأساس نجد ان علم الاقتصاد تربطه علاقات ببقية العلوم يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

* **علاقة علم الاقتصاد بالنمذجة:**

والنموذج هو تمثيل مبسط للواقع، ويعتمد علم الاقتصاد كثيرا على النماذج المختلفة، من اجل تبسيط وإعادة تمثيل الواقع المعقد لمختلف القضايا والعلاقات والمتغيرات، وجعلها اكثر بساطة وفهما للعقل البشري وسهلة الدراسة والتحليل والتفسير.

وعليه يمكن اعتبار النموذج الاقتصادي على انه إعادة تمثيل للواقع الاقتصادي والعلاقات التي تربط ظواهره وأحداثه بشكل مبسط، قد يكون في شكل منحنى بياني، جداول إحصائية، معادلات رياضية، ونظرا لأهمية ودور النماذج الإحصائية ودقتها في التعبير عن الأحكام والمعارف العلمية المتوصل إليها، أصبحت معظم الدراسات والبحوث الاقتصادية اليوم تعتمد على هذه النماذج في التعبير عن نتائجها.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:**

بالنظر إلى الدقة والموضوعية التي تتمتع بها الأساليب والعلاقات الرياضية في التعبير عن المعارف العلمية، فقد أصبحت موضع اهتمام كافة العلوم، بل أصبحت درجة تقدم وتطور أي علم تقاس بمدى استخدامه للرياضيات، ولهذا نجد أن علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم أصبح يستخدم المعادلات والنماذج الرياضية في التعبير عن القوانين والمعارف الاقتصادية المختلفة، بل حتى استخدام أساليب وطرق التحليل في الاستدلال والبرهان على صحة القوانين والأحكام المتوصل إليها، الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع في علم الاقتصاد تعنى فقط بكيفية استخدام الأدوات الرياضية في التحليل الاقتصادي وهو ما يسمى بالاقتصاد التطبيقي أو القياسي، فللرياضيات دور كبير في زيادة درجة دقة وموضوعية المعارف الاقتصادية، خاصة وأنها من العلوم الاجتماعية التي تتصف بضعف الدقة، ولكن إدخال الأساليب والنماذج الرياضية عليها جعلها اكثر دقة، ورفع من قدرتها على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للظواهر الإنسانية التي طالما اعتبرت من اعقد الظواهر دراسة، ومن ثم رفع قدرتها على الضبط والتحكم فيها.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:**

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم الإحصاء، وذلك ان تحديد ودراسة الظواهر الاقتصادية يرتكز على بيانات وإحصائيات تتعلق بواقع تلك الظواهر المدروسة، وهذا ما يتطلب أدوات وأساليب إحصائية لجمعها وتبويبها وتحليلها، كاستخدام المنوال والمتوسطات الحسابية وغيرها، وعلم الإحصاء اصبح شائع الاستخدام في وسط العلوم الاجتماعية وحتى الطبيعية كالطب، وذلك كونه يختص بدراسة أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، وهنا تكمن أهميته في كونه يمد باقي العلوم بالأساليب والطرق والأدوات التي تساعد على جمع البيانات وتحليلها بطرق رياضية لتصبح اكثر دقة وموضوعية وواقعية.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:**

يعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية، لاختصاصه بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان الساعي إلى تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، وعليه فان دراساته وحدوده تتداخل مع علم الاجتماع بالنظر إلى أن كل منهما يدرس الظاهرة الإنسانية ولكن من زوايا وجوانب مختلفة، حيث ان علم الاجتماع يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية في الواقع وما تمتاز به من خصائص نوعية وواقعية[11]، أما علم الاقتصاد فيختص بدراسة احد جوانبها، والمتمثلة في الجانب الاقتصادي، ومن ثم فان العلاقة بين الظواهر الاقتصادية التي يختص علم الاقتصاد بدراستها والظواهر الاجتماعية التي يختص علم الاجتماع بدراستها هي علاقة الكل بالجزء، ولهذا نجد تشابه إلى حد بعيد بين الظاهرتين، ومن ثم فان آليات ومناهج وأساليب دراستهما تتشابه إلى حد ما، كما ان القوانين والأحكام والقواعد التي تفسر الكل يمكن ان تنطبق على الجزء في بعض الأحيان والعكس أيضا، ولهذا نجد ان علم الاقتصاد يعتمد كثيرا على القوانين والمعارف العلمية المعتمدة في علم الاجتماع من اجل تفسير بعض الظواهر والاستدلال بها، كتفسير سلوك المستهلك والسلوك التنظيمي وغيرها، كما أن علم الاجتماع يستند إلى الدراسات والقوانين المتوصل إليها في علم الاقتصاد من

[11]- معمر داود، مدخل إلى علم الاجتماع، دار طليطلة، الجزائر، الطبعة الأولى 2010، ص49.

جهة أخرى، في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي غالبا ما تتأثر بدوافع ومحفزات اقتصادية كظاهرة الإجرام مثلا، أو الاحتجاجات الاجتماعية وغيرها. وعلى هذا نجد ان هناك علاقة تكامل بين العلمين بالنظر إلى تداخل الظواهر المدروسة وتشابكها من عدة أوجه.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:**

يهدف القانون بمختلف قواعده وتشريعاته إلى تنظيم الأنشطة والسلوكات والعلاقات الإنسانية بشكل عام، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، ومن هذا المنطلق فان الظواهر والأنشطة الاقتصادية للإنسان كفرد أو كجماعة أو كمؤسسة أو مجتمع فإنها تتحدد في اطار القانون السائد في المجتمع والمنظم لشؤونه العامة والخاصة، حيث تخضع تلك الظواهر إلى القواعد والضوابط القانونية العامة باعتبارها سلوك إنساني، كتلك المندرجة في القانون العام والقانون المدني، كما أنها تخضع لأحكام القانون الخاص مثل القانون التجاري وقانون الصفقات العمومية وقانون الاستثمار وغيرها، ومن جهة أخرى فان علم القانون ومن اجل وصوله إلى نتائج وأحكام واقعية وموضوعية قابلة للتطبيق، يجب أن يستند إلى تفسير موضوعي وواقعي للظواهر والسلوكات الاقتصادية، حتى يمكنه إيجاد اطار تشريعي محكم لها، كسن قوانين الاستثمار والمبادلات التجارية وغيرها، ولهذا يستند القانوني على الدراسات الاقتصادية والنتائج المتوصل إليها في ذلك، فبالنظر إلى التداخل بين الظاهرة القانونية والظاهرة الاقتصادية نجد أن كل علم يعتمد على قوانين ونظريات الآخر في تفسير ظواهره، فلا يمكن للاقتصادي تجاوز الاطار التشريعي والقانوني الضابط للظواهر الاقتصادية عند محاولته دراستها، ولهذا نجد الكثير من الدراسات الاقتصادية تتناول الجانب والاطار القانوني عند تفسير ودراسة الظواهر الاقتصادية، كدراسة الاستثمار في بلد ما والتجارة الدولية، كما ان الدراسات القانونية للظواهر تعتمد على الأحكام والنتائج الاقتصادية من اجل دراسة أي ظاهرة ذات معالم اقتصادية، فمن خلال ما سبق يتضح جليا الترابط الوثيق بين علم القانون وعلم الاقتصاد، فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات والدول، كما أن المشرع يراعي الجوانب الاقتصادية من أهداف وآثار التي تنتج من جراء تطبيق هذا القانون.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:**

في حقيقة الأمر من الصعب فصل الاقتصاد عن السياسة، أولا لكون كلاهما من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تدرس سلوك الإنسان، والثاني يعود للتداخل بين الظواهر والأدوات والأهداف، فكثير ما تستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، كما انه تستخدم الأدوات السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية، ولهذا يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم ارتباطا بعلم الاقتصاد، إلى الحد الذي انشأ فرع اقتصادي تحت مسمى الاقتصاد السياسي، والواقع يشهد على التداخل بين المجالين، كأنشطة وممارسات وكعلم، فعلى المستوى الدولي مثلا نجد الصراع القائم بين الدول هي صراعات في معظمها اقتصادية وتستخدم الأدوات السياسية، كما هو الحال في مسألة تنظيم الحياة الدولية وإقامة التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة ومسألة الاستثمار الأجنبي وغيرها، وعلى المستوى الوطني نجد كثيرا ما تستخدم الأدوات الاقتصادية في الحملات الانتخابية كوعود التشغيل وتحسين مستويات المعيشة وغيرها، وعلى هذا الأساس نلاحظ تداخل كبير بين السياسة والاقتصاد إلى الحد يصعب معه في بعض الأحيان الفصل والتمييز بينهما، وعليه فان الدراسات الاقتصادية يستحيل ان تتم بمعزل عن المعطيات والأحداث السياسية، كما ان الدراسات السياسية يستحيل ان تتم بدون مراعات الاعتبارات الاقتصادية في أي مشروع سياسي كان، وذلك نتيجة للترابط والتداخل الكبير بين الظاهرة السياسية والظاهرة الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للاستقرار السياسي والمستوى المعيشي للأفراد، والاستثمار.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:**

يبحث علم الاقتصاد في سلوكات الأفراد الخاصة بتلبية حاجاتهم ورغباتهم انطلاقا من الموارد الاقتصادية، إلا ان هذا السلوك على مستوى الأفراد يخضع لعدة اعتبارات وعوامل داخلية يجعله من اعقد الظواهر، فمن هذه الناحية يشترك مع علم النفس في دراسة هذه الظاهرة بحكم ان علم النفس يختص بدراسة مكونات الشخصية للأفراد، واثرها على السلوك وما يصدر عنه من أفعال ونشاط

عقلي، كالإدراك والتذكر والتخيل والتفكير والتعلم والابتكار[12]، وعليه فان سلوك الأفراد بما فيه الاقتصادي ناتج عن عوامل ودوافع تتنوع بين النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن هذا المنطق يعمل الاقتصادي على دراسة الظواهر وتفسيرها في ضوء المبادئ والقواعد العامة التي تحكم الظواهر النفسية بشكل عام، كما ان عالم النفس يستند على الأحكام والقوانين الاقتصادية في تفسير معظم الظواهر النفسية المدروسة، ومن هذا تظهر علاقة الاعتمادية والتداخل بين الدراسات النفسية والاقتصادية، بشكل يجعل كل من علم النفس وعلم الاقتصاد يأخذ كل منهما من الآخر، ونجد هذا التقاطع يظهر جليا في الفروع التي تكونت كمجال مشترك بينهما مثل: علم النفس الصناعي، علم النفس التنظيمي، علم النفس التجاري.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:**

يعتمد علم الاقتصاد كثيرا في دراسته وتحليله للواقع الاقتصادي على الدراسات التاريخية التي تخص تطور الظواهر الاقتصادية عبر التاريخ، ولهذا جاء تاريخ الوقائع الاقتصادية من اجل هذا الغرض، على أساس ان الفهم الحقيقي والكامل والدقيق للظواهر لا يمكن ان يكتمل إلا من خلال دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي، كما أن علم التاريخ هو نفسه عندما يدرس البشرية أو أمم معينة يلجأ إلى علم الاقتصاد بما يحتويه من نظريات وقوانين من اجل فهم السلوكات والظواهر التي ميزت أو طبعت فئات بشرية أو شخصيات معينة خلال حقبة تاريخية معينة، ولهذا نجد ان علم الاقتصاد يأخذ من علم التاريخ عند دراسته ومحاولة فهم الظواهر الاقتصادية التي تتطلب استقراء لتاريخ الواقع والظواهر في سياقها التاريخي من اجل فهم وتفسير الظواهر الحالية، في حين ان علم التاريخ يعتمد على علم الاقتصاد من اجل فهم كامل للطبيعة الاقتصادية لأمم أو مجتمعات معينة في فترة تاريخية معينة يكون بصدد دراستها.

[12]- عبد الرحمن الوافي، مدخل إلى علم النفس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص29.

* **علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:**

لا يمكن لأي علم مهما كان الاستغناء عن المنطق، لأن هذا الأخير يعتبر معيار مهم في الحكم على صحة ومدى معقولية الأفكار والأحكام المتوصل إليها في اطار أي علم من العلوم، وعليه فإن علم الاقتصاد يعتمد على علم المنطق في كونه يزوده بمنهج البحث وطريقة التفكير ودراسة الظواهر السليمة التي تؤدي إلى أحكام موضوعية منطقية، وفي نفس الوقت يمده بمعايير للحكم على مدى صحة ومعقولية النتائج والأحكام المتوصل إليها من خلال الدراسات.

* **علاقة علم الاقتصاد بالديمغرافيا:**

لكون ان علم الاقتصاد يختص بدراسة المواضيع والقضايا المتعلقة بالإنسان من جانبها الاقتصادي، فهو بحاجة إلى معلومات وبيانات خاصة بالسكان من اجل دراسة وتحليل تلك الظواهر وتحديد معدلات نموها وتطورها في المستقبل، كالنمو الاقتصادي، معدل التضخم، البطالة، والتشغيل إلى آخره، ولكون ان علم الديمغرافيا يختص بدراسة وإحصاء السكان من حيث معدل النمو والنشاط والتوزيع السكاني وغيرها، فانه يعتبر مصدر هام للدراسات الاقتصادية من هذا الجانب.

* **علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:**

تهتم الجغرافيا بدراسة العالم وكيفية توزيعه على سطح الأرض بما تحتويه هذه الأخيرة من مواقع وتضاريس وغابات ومسطحات مائية وموارد وغيرها، وهذا ما يساعد الاقتصادي في فهم اثر تلك العناصر على الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى معرفة طريقة توزع وانتشار الموارد الاقتصادية، كما يمكن من دراسة طريقة تأثر الظواهر الاقتصادية بالخصائص والعوامل الجغرافية للعالم، ونظرا للتداخل الموجود بين العلمين فقد نشأ فرع جديد يختص بالجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بدراسة القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد ما.[13]

بناء على الدراسة التحليلية السابقة لماهية علم الاقتصاد والتي تضمنت موضوعه ومنهجه وعلاقاته بمختلف العلوم الأخرى، يتضح جليا الشروط التي تتوفر في هذا الميدان المعرفي وتؤهله ليكون علم قائم

[13] – شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر– 3، 2018، ص10.

ومستقل عن باقي ميادين المعرفة، وله موضوعه الخاص ويستخدم مناهج البحث العلمي، كما هو موضح فيما يلي:

* تمثل مجموعة المعارف والدراسات الاقتصادية قواعد ثابتة ونظريات عامة قابلة للتطبيق.
* له موضوع خاص: والذي يتمثل في دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية المختلفة بينها.
* يستخدم احد طرق ومناهج البحث العلمي: حيث أن الدراسات الاقتصادية تستعمل مثلا الطريقة الاستقرائية، وهي طريقة تعتمد على مشاهدة اكبر عدد ممكن من الوقائع، ليتم استخراج الأحكام وتعميمها في شكل قوانين، كما يتم استخدام الطريقة الاستنباطية التي من خلالها يتم إسقاط نتائج دراسات وأحكام عامة على واقع معين، بغرض تفسير ظاهرة أو أحداث في اطار زماني ومكاني معين.
* له قوانين ونظريات ثابتة وصالحة: كقانون العرض والطلب، حيث ان حجم الطلب على سلعة معينة ينخفض كلما ارتفع سعرها، إلا انه ينبغي ان نذكر ان تلك القوانين تبقى رهينة لمجموعة من الفرضيات أو مجموعة من الشروط، فقد لا تتحقق تلك القوانين اذا لم تتوفر تلك الفرضيات أو الشروط، وهذا ما يدعو دوما إلى الاعتماد على ما يسمى فرضية بقاء العوامل الأخرى على حالها.
* يستعمل بعضا من العلوم وتستعمله تلك العلوم كما تم توضيحه سابقا فيما يخص علاقته بالنمذجة والرياضيات والإحصاء وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم.

سابعا: تطور علم الاقتصاد

عرف الفكر الاقتصادي على غرار الفكر في مجالات العلوم المختلفة تطورات وتغيرات كبيرة، كان نتيجتها بروز وسيادة مجموعة من الأفكار والنظريات المفسرة للعلاقات والظواهر الاقتصادية والسلوك الإنساني في هذا المجال، حيث تشكل تلك الأفكار والنظريات فكرا اقتصاديا يتناسب ويتناغم مع الظروف المميزة لتلك الفترة، وصانعة بذلك مدرسة فكرية تعبر عن انتماءات وتوجهات روادها.

فالمتتبع والمتصفح لتاريخ الفكر الاقتصادي وتطوراته عبر مختلف الفترات الزمنية، يميز وبشكل واضح ان تلك الأفكار والنظريات التي تبني الفكر الاقتصادي خلال حقبة زمنية معنية، أنها فعلا نابعة من التوجهات والأحداث المميزة لتلك الفترة من جميع النواحي: الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والإيديولوجية، وهذا ما يوحي ان الفكر الاقتصادي ما هو إلا إعادة تصوير للواقع الاقتصادي السائد أو لما ينبغي ان يكون عليه هذا الواقع.

ويعود أصل كلمة الاقتصاد إلى الكلمة اليونانية eko nomis والتي تعني تدبير شؤون المنزل، وقد اتسع استخدامها ليشمل إدارة شؤون المدينة، وبعد ذلك وبسبب تطور الحياة الإنسانية أصبح علم الاقتصاد مفهوم شامل وعام، وأصبح يطبق على مستويات مختلفة حتى صار في عصرنا الحالي يشكل المؤشر الرئيسي لنجاح أو فشل أي دولة ومؤسساتها.

فقد ظهر علم الاقتصاد ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة والسياسة والأخلاق، ولم يكن فرع مستقل من فروع المعرفة، إذ ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني كإسهامات أفلاطون (427 ق.م- 347 ق.م) والذي ادرج ضمن الفلاسفة وقلما اعتبر اقتصادي، ولكن النظرة المتأنية لكتابه المعروف بالجمهورية تجعله مفكرا اقتصاديا بامتياز، والذي بحث فيه موضوع المدينة الفاضلة. وقد عالج من خلاله بعض القضايا والمسائل المتعلقة بالاقتصاد مثل: توزيع المجتمع لثلاث طبقات متمثلة في طبقة الحكام والفلاسفة وطبقة المحاربين وطبقة الصناع، وكما بين دور النقود في تلك المدينة وغيرها، وحسب رايه انه يجب تحريم الملكية على طبقة الحكام والمحاربين دون طبقة الصناع[14].

إلا أن أول من استعمل كلمة اقتصاد هو أرسطو، حيث تناول موضوع الملكية، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإحلالها بنظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، ورأى ان نظام الملكية الجماعية يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع الإنتاج فيما بينهم. وكما تناول قضية الرق وهاجمها ورأى عدم عدالتها. ومن أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أيضا موضوع القيمة وميز

[14]- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص09.

فيها بين نوعين من القيمة وهما: قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، إضافة إلى موضوع نشأة النقود ودورها في الاقتصاد.

حيث شهدت أوروبا إبان القرون الوسطى نظام الإقطاع والذي يقوم على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام .وتزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام، والذي احدث تغيير جذري في القضايا الاقتصادية، بناء على تصحيح فكري عميق، أدى إلى تغيير النظرة المتعلقة بالعمل، ملكية الموارد، ونظام السوق. في هذا الصدد قد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، حرم الفائدة على القروض ونهى عن الاحتكار وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار. وفي اطار أحكام وتوجيهات الشريعة الإسلامية اجتهد الكثير من المفكرين المسلمين من أمثال: الفارابي، ابن سينا، وابن خلدون الذين أسهموا في طرح ومناقشة وتحليل بعض القضايا الاقتصادية. ومن أمثلتها ما طرحه ابن خلدون في كتابه المقدمة شارحاً المشكلة الاقتصادية، كما قام بتقسيم السلع إلى سلع ضرورية وكمالية، وبين أن طلب على هذه السلع إنما يتوقف على درجة العمران والتقدم. متوصلا إلى ان كثرة الأفراد تؤدي إلى زيادة الأرزاق ولا تسبب المشكلة كما ذهب إليه المفكرين الرأسماليين، وذلك أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج، فيزيد الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادة أخرى للدخل[15].

وقد ظهرت إسهامات الكثير من المفكرين والكتاب في محاولات لتفسير وتعليل الكثير من السلوكات والظواهر الاقتصادية، حيث كان أول من أشار إلى هذا العلم الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث(1723-1790) في كتابه الشهير 'ثروة الأمم' عام 1776 ، معتبرا إياه العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للامة بواسطتها ان تغتني ماديا)، وذلك لكونه أوّل من عالج الظواهر

[15]- يعقوب علي جانقي، مبادئ الاقتصاد- نشأة وتطور علم الاقتصاد، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، https://almerja.com/reading.php?idm=94353، 2018 -01 -16.

الاقتصادية بطرق علمية ذات مبادئ وأسس واضحة وكان ذلك في فترة ما قبل الثورة الصناعية، كما يعتبر أب علم الاقتصاد لأنه أول من وضع نموذج اقتصادي تبنته الدولة وطبقته وعملت به[16].

وقد كثرت وتنوعت الأفكار والإسهامات في المجال الاقتصادي، والتي تبلورت في شكل مدارس اقتصادية فكرية عديدة، يمكن التركيز هنا على بعض تلك المدارس التي كان لها دور هام في بروز وظهور علم الاقتصاد الحديث، والتي شكلت جذورا أساسية له، ومن أهمها ما يلي:

* **المدرسة التجارية والطبيعية:** وكانت نظرتها نقدية وطنية تخيلية.

فبعد انهيار النظام الإقطاعي خلال القرن الخامس عشر، أتاح الفرصة لإعادة التفكير في تنظيم الحياة الاقتصادية وما ينتج عنها من علاقات وظواهر، مما أدى إلى بروز تيارات فكرية في المجال الاقتصادي، وكان من أهمها تلك التي تجسدت في المدرسة التجارية والطبيعية، فقد سادت أفكار التجاريين خلال الفترة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، إذ كان يرى التجاريين أن العامل الأساسي للقوة وبسط النفوذ هو كسب اكبر قدر من الثروة، والتي تتمثل في المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وكون ان كمية هذه المعادن ثابتة فان المصدر الوحيد لتعظيم الثروة يكمن في التجارة الخارجية، أي من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، ولهذا كانوا ينادون بتشجيع الصادرات والحد من الواردات، لان الدولة يجب ان تكون قوية بثرواتها، وقد ترتب على فكرهم هذا مجموعة من الأفكار والأحكام منها: اعتبار ان ما تكسبه دولة من هذه الثروة إنما يكون على حساب دول أخرى، وكانوا يرون ان الدولة هي الوحيدة القادرة على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع على حساب المصالح الشخصية المتناقضة، ولهذا يجب ان تتدخل في فتح أسواق جديدة لتسويق الإنتاج وحماية الاقتصاد الوطني بكل الوسائل، داخليا وخارجيا، وكان الميزان التجاري من وجهة نظرهم تعبيرا عن مدى قوة الدولة.[17]

[16]– متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد– مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص17.

[17] - (www.uobabylon.edu.iq)

وبعد التناقضات والمشاكل التي نجمت عن تطبيق الفكر التجاري، برز الفكر الطبيعي أو كما يسمى أيضا بالفكر الفيزوقراطي بفرنسا، وقد تأسس هذا المذهب على يد فرانسوا كيسناي (1694-1774) طبيب لويس الخامس عشر آنذاك، ومن بين اهم أفكاره: ضرورة إصلاح المجتمع الذي كان لا يزال يعاني من التسلط والتمييز والطبقية المقيتة، التي كان يمارسها أصحاب الأراضي والرأسماليين والقوى الصناعية الصاعدة، الالتزام بمفهوم القانون الطبيعي لأن في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتماشى مع حرية التجارة، ولضمان ذلك لابد من ترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون أي تدخل من طرف الدولة، وقد وضع فرنسوا ما يسمى بالجدول الاقتصادي، الذي وضح من خلاله كيفية تدفق المنتجات من الفلاح إلى ملاك الأرض ومنهم إلى التجار وأصحاب المصانع وغيرهم، وكيف تتدفق النقود عبر مسالك متعددة عائدة إلى الفلاح. [18]

*** المدرسة الكلاسيكية:**

فالأحداث والتطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي سادت فترة ظهور الثورة الصناعية، وما أدت إليه من زيادة تراكمات راس المال كان لها الأثر البالغ في بروز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وما يقوم عليه من فرضيات وتصورات تحاول من جهة تفسير الظواهر والسلوكات الاقتصادية كما هي عليه في الواقع، ومن جهة أخرى تساهم في تحسين الحالة الاقتصادية للمجتمعات ونقلها إلى ما هو افضل، خصوصا وان تلك الفترة تعتبر فترة انتقال وتحول نوعي وكبير، أي ان الأنظمة والنظريات الاقتصادية السابقة لم تعد تصلح وترقى إلى طموحات الشعوب والمجتمعات، التي كانت تطمح إلى زيادة الثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي خصوصا مع تنامي الوعي لدى الأفراد.

فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي رغم النقائص والتناقضات التي حملها في طياته، إلا انه استطاع ولفترة من الزمن ان يفسر وينظّر وينظم الحياة الاقتصادية وينجح في تفسير الكثير من القضايا الاقتصادية،

[18]- جون كينيث جالبريت ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار عالم المعرفة ، الكويت، ص61.

كما ان الكثير من النظريات والقوانين الكلاسيكية لا تزال قائمة والكثير منها كان حجر الأساس أو موجه لبناء الفكر الاقتصادي الحديث.

يكاد يجزم الدارس للنظريات والمجالات الاقتصادية المختلفة، أن دراسة وفهم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ضرورة ملحة لفهم وتفسير القضايا والمشكلات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وخاصة دراستها وفق متطلبات الفكر الاقتصادي الحديث، وذلك أنه يعتبر في كثير من الأحيان أساس لبناء وتطور هذا الفكر، كما انه يعبر ويصور كيفية فهم الإنسان للظواهر الاقتصادية وتفسيرها كمرحلة من مراحل التفكير العلمي للقضايا المحيطة به، وانطلاقا من هذا يجدر بنا هنا دراسة نشأة وظهور هذا الفكر وكيفية تصوره وتفسيره للقضايا الاقتصادية المختلفة.

فقد ظهر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في انجليترا نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كنتيجة لاجتهادات مجموعة من المفكرين والعلماء الذين تناولوا من خلال دراساتهم القضايا والظواهر الاقتصادية بغية تفسيرها وحل المشكلات المرتبطة بها، ما أدى إلى تكوين اطار فكري لتلك الوقائع والظواهر والإحاطة بمفاهيمها، حيث أنها ركزت تركيزا مفرطا على الإنسان الناجح والذي يدعى بالرجل الاقتصادي أو العقلاني.

إذ تعتبر فكرة الرجل الاقتصادي أساس تكوين وبناء نظريات وأفكار المدرسة الكلاسيكية، ويشير هذا المفهوم إلى أن الإنسان كوحدة اقتصادية رشيد بطبعه، أي انه دائما يسعى في حدود دخله إلى تحقيق اعظم إشباع ممكن لحاجاته ورغباته، فهو يتصرف في دخله ويقسمه بين الاستهلاك والادخار كمرحلة أولية، بما يحقق له اعظم عائد ممكن، وينفق الباقي كمرحلة ثانية بما يحقق له اعظم إشباع بعدما يفاضل بين السلع والخدمات المتاحة، وعلى أساس هذه الفكرة بنيت التوجهات والتصورات الخاصة بتفسير وتحليل الظواهر والعلاقات الاقتصادية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

ظروف وعوامل نشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

كما هو الحال بالنسبة لجميع النظريات والأفكار الاقتصادية منذ ظهور أولى بوادر التنظير للنشاطات الاقتصادية، فان ظهور ونشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ولد نتيجة لمساهمات وجهود مجموعة من المفكرين والباحثين، كمحاولة منهم لتصوير الواقع الاقتصادي بما فيه من ظواهر وقضايا وعلاقات، مع بذل الجهد من اجل تحسين حياة الناس ومعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي تواجههم، وبطبيعة الحال هذا الفكر لم يكن طفرة فكرية في تاريخ الأفكار الاقتصادية بل انبثق وتطور من الأسس التي وضعها الطبيعيون، حيث تطور في انجليترا نتيجة التوسع الاقتصادي الذي عرفته فترة أواخر القرن الثامن عشر، وخاصة ان الهدف الرئيسي الذي اعتمدته المدرسة الكلاسيكية هو تغيير أداء النظام الليبرالي، مما ساعد على تشكيل نظرية اقتصادية متكاملة هي الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي، بحيث تعتبر أول محاولة لتفسير متكامل وواضح لنظام معقد من العلاقات الاجتماعية مبني على فكرة الحرية المطلقة.

فالظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ساهمت وساعدت كثيرا على ظهور هذا الفكر، ودفع رواده إلى تبني أفكارا وتوجهات هي التي رسمت معالم وشكلت جوهر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، واهم عامل ساعد في نمو وانتشار هذا الفكر هو دفاعه المطلق على النظام الليبرالي وتبني أفكارا تدافع عن الرأسمالية التي تخدم أصحاب رؤوس الأموال المؤثرين في القرارات في مختلف المجالات، إلى جانب ذلك محاولته لتحسين المستوى المعيشي وزيادة رفاهية الناس ومعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها المجتمعات أنا ذاك، مثل تفشي الفقر والاستغلال الطبقي بما ولد صراعات حادة بدأت تظهر معالمها والتي تتمحور بشكل أساس حول الصراع بين الملاك والعمال.

وقد نشأ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي تحت تأثير ظروف تميزت بظهور الصناعة وتزايد الاختراعات[19]، مما أدى إلى ولادة ما يعرف بالرأسمالية الصناعية، التي كانت بحاجة إلى تنظير جديد يرسم معالم العلاقات بين مختلف الأنشطة والوحدات الاقتصادية.

وبناء على ذلك فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي هو نموذج فكري حاول تفسير وتصوير الأنشطة والعلاقات الاقتصادية من كافة الجوانب، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي أو على مستوى التجارة الخارجية، وقد بنيت تلك الأفكار على فرضيات اقل ما يقال عنها أنها غير واقعية كفكرة الرجل الاقتصادي، التشغيل الكامل، والتوازن الدائم وغيرها، ولكون هذا الفكر كان انعكاسا لأحداث وتغيرات واقعية، فقد لمسنا ان بروز عوامل وظروف معينة هي التي ساهمت في نشأته كظهور الثورة الصناعة، وتنامي رؤوس الأموال وحاجة أصحابها إلى دعائم نظرية تبرر موقفهم، إضافة إلى الظروف غير المناسبة التي كانت تتخبط فيها الشعوب كالفقر والتسلط.

ان بزوغ ونشوء هذا الفكر كان نتيجة لإسهامات العديد من المفكرين الذين يعتبرون رواد لهذا الفكر ومؤسسون له، ورغم انهم كانوا مختلفين في بعض الأفكار كما هو الحال في أي مجال من مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلا انهم يلتقون في بعض النقاط المشتركة والتي تعتبر منطلق الأفكار الكلاسيكية وجوهر تكوينها، ومن بين هذه الأفكار نذكر ما يلي:[20]

1. اعتبار الفرد في نظر الفكر الكلاسيكي الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم، ومن ثم فهو وحدة التحليل الأساسية للواقع الاقتصادي.
2. اهتمام الفكر الكلاسيكي بالتصرفات الجزئية لارتباطها بالمصالح الفردية كمشكلة القيمة والأسعار، وذلك لان تحقيق المصالح الجماعية هو محصلة لتحقيق المصالح الفردية.

[19]- الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي والاشتراكي والإسلامي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص219.

[20]- نفس المرجع ، ص220.

3. انطلاق الفكر الكلاسيكي من تصور واقع سكوني معين مع اهتمامها بمشاكل التطور وحركية السكان وتراكم رؤوس الأموال.

4. وكنتيجة لفكرة العقلانية والارتباط المباشر بين تحقيق المصلحة الخاصة وتحقيق المصلحة العامة كرابطة سببية، اعتقد الكلاسيك الحرية الاقتصادية لتصبح مبدأ من مبادئ هذا الفكر. وبالتالي يتم تفويض هدف تحقيق التوازن ومعالجة أي خلل يطرأ إلى ما يعرف باليد الخفية وآليات السوق. ومن ثم لا مجال لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بأي شكل من الأشكال، سوى فيما يتعلق بتحقيق الأمن والعدل والقيام بالأعمال والأنشطة الكبرى التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

5. اعتبار العمل مصدر كل نشاط اقتصادي، أي ان العمل هو أساس خلق الثروة وتكوينها، لان أساس إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر وسائل لإشباع الحاجات والرغبات هو العمل، فرغم مشاركة جميع عناصر الإنتاج في هذا النشاط إلا ان ذلك يبقى غير مجدي من دون العمل.

6. المصلحة الذاتية أو اليد الخفية كمحرك للنشاط الاقتصادي: يركز كثيرا رواد الفكر الكلاسيكي على الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، انطلاقا من فكرة الارتباط بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، وبالتالي تصبح المصلحة أو الأهداف الفردية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والموجه له، ومن ثم تنتهي في الأخير إلى فكرة الرشادة أو العقلانية، التي تجعل كل فرد يسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه انطلاقا من موارده المحدودة، والتي تؤدي بالضرورة إلى تحقيق مصالح الجماعة وترشيد استخدام الموارد العامة.

بناء على ما سبق يظهر ان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي نشأ ونما من خلال إسهامات وجهود مجموعة من المفكرين، وانعكاسا لإحداث وتطورات واقعية وتصورات فكرية انطلقت أساسا من فكرة

الرشادة الاقتصادية كموجه للسلوك الفردي والمصلحة الذاتية ودافع له، والعلاقة السببية بين المصلحة الفردية والجماعية وآلية السوق كأساس لتحقيق التوازن ومعالجة الاختلالات.

خصائص الفكر الاقتصادي كلاسيكي:

ويعتبر هذا الفكر مجموعة من النظريات والأفكار المكونة والمفسرة للظواهر الاقتصادية والعلاقات فيما بينها، والتي أسست لتكوين علم الاقتصاد وفق النظرة الحديثة من حيث: الموضوع، الطريقة، المنهج والأدوات، والمبادئ العامة والقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، كما أنها بنيت على مجموعة من الافتراضات والمسلمات التي كثيرا ما اعتبرها منتقدو هذا الفكر بأنها غير واقعية. وقد تميز هذا بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

1. مبدا الحرية الاقتصادية: إن اهم ركيزة وخاصية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، تتمثل في فكرة الحرية الاقتصادية الفردية وان تكون الأسواق حرة مع سيادة المنافسة الكاملة، وعدم تدخل الدولة في المجرى الطبيعي لسير النشاط الاقتصادي، ويرى انصار هذا الفكر ان الحرية عامل مهم لتكوين ثروة الأمم وتفعيل الأنشطة الاقتصادية. وهي شرط ضروري لعمل آلية السوق واليد الخفية.
2. الأخذ بفكرة العرض يخلق الطلب المساوي له، أي ان العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وان الطلب تابع له، وبهذا ينعدم الفائض في الإنتاج ويتحقق التوازن بين العرض والطلب.
3. كما اتصف الفكر الكلاسيكي في تحليله للقضايا والظواهر الاقتصادية باعتماده على الطريقة الجزئية وهذا ما يظهر من خلال دراسة الأسعار والسوق، ومن ناحية أخرى اعتمد رواد هذا الفكر على الطريقة الكلية في توزيع الدخل الإجمالي على مختلف الطبقات الاجتماعية.
4. كما تميز رواد الفكر الكلاسيكي في تفكيرهم حيال القضايا والظواهر الاقتصادية باعتمادهم على الطريقة التجريبية الاستنباطية، حيث تظهر الطريقة التجريبية في تصوير الواقع الاجتماعي

والاستنباطية في استنتاجهم القوانين العامة من مبدا عام، الخاص بفكرة الرجل الاقتصادي الذي يسعى دوما لتحقيق مصلحته الخاصة.

5. كما تميز الفكر الكلاسيكي أيضا باعتماده فكرة التشغيل أو الاستخدام التام لعناصر الإنتاج بما فيها العمالة استخداما كاملا وبالتالي انعدام البطالة الإجبارية.

6. كما يتميز هذا الفكر باعتماد فكرة ان سوق السلع والعمل تسودها المنافسة الكاملة، ما يدفع الأطراف المتنافسة إلى السعي لتعظيم الأرباح الكلية في ظل هذه المنافسة عن طريق تخفيض التكاليف مقارنة مع زيادة الناتج الحدي، ومن ثم السعي للتحسين المستمر.

7. المرونة الكاملة لكل من الأجور النقدية وأسعار السلع سواء كان بالنقصان أو بالزيادة، مما يوفر السرعة في معالجة أي خلل يمكن أن يظهر في توازن كل من سوق السلع وسوق العمل.

8. كما يتميز هذا الفكر باعتماده على فكرة الارتباط بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وهي الفكرة التي تتجسد وتتحقق من خلال قوى اليد الخفية، والتي على أساسها يتحقق التوازن الاقتصادي والتشغيل الكامل.

9. كما يرى الكلاسيكيون أن تخفيض الأجور يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي تخفيض أسعار بيع السلع، مما ينتج عنه زيادة الطلب على هذه السلع ويشجع على زيادة الإنتاج ومن خلاله يزيد الطلب.

10. كما تميزت هذه المدرسة بتفسيرها للاختلاف في الريع الذي يمثل المقابل الذي يدفع لمالك الأرض من اجل استغلالها في الإنتاج، حسب اختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها.

11. كما تميز رواد هذا الفكر باعتمادهم على فكرة اليد الخفية التي تظهر من خلال جهاز الأثمان أو قوى العرض والطلب، والتي تعمل على تحقيق التوازن في السوق، الأمر الذي أدى بهم إلى تبني فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

12. كما تميز رواد هذا الفكر بتبني فكرة تشاؤمية اتجاه تفسير العلاقة بين عدد السكان والنمو الاقتصادي، حيث يرون ان عدد السكان يتزايد وفق متوالية هندسية بينما يتزايد الإنتاج وفق متوالية حسابية، وتكون النتيجة محدودية الإنتاج والموارد بالنسبة للسكان

13. كما كان ينادي أصحاب هذا الفكرة بضرورة تقسيم العمل والتخصص لأنه يترتب عنه زيادة في الإنتاج وكفاءة في العمل.

14. وفيما يخص التجارة الخارجية فقد نادى رواد الفكر الكلاسيكي بضرورة تحرير التجارة الخارجية وعدم فرض الرسوم الجمركية وغير جمركية على الصادرات والواردات.

15. أما فيما يخص القيمة فيرى أصحاب هذا الفكر أنها تتحدد من جانب العرض أو من جانب الإنتاج أي فكرة القيمة المبنية على التكلفة، ولا يمكن ان تتحدد القيمة من جانب الطلب أو المستهلك.

16. كانت ترى المدرسة الكلاسيكية بحيادية النقود، أي ان النقود لا تنتج أي قيمة وما هي إلا أداة لقياس القيمة

آدم سميث ودوره في نشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لقد اشرنا سابقا إلى ان ظهور ونشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، كان نتيجة لإسهامات واجتهادات مجموعة من المفكرين والعلماء، الذين درسوا وبحثوا في القضايا الاقتصادية وعملوا على تفسيرها وتحليلها وبنوا تصورات وتوجهات معينة شكلت فكرا قائما بذاته له خصائص ومميزات معينة، ولقد كان هناك مجموعة من هؤلاء المفكرين لهم باع كبير في ظهور وتطور هذا الفكر كأمثال أدام سميث ودافيد ركاردو.

يأتي أدام سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين من حيث التنظير والبحث في مختلف المشكلات والقضايا الاقتصادية المتعلقة بسعادة الفرد والمجتمع، فقد درس في كتابه طبيعة وأسباب ثروة الأمم

مشكلة التنمية الاقتصادية، إلا انه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي. وان كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا نظرية موروثة عنه، ومن سماتها: [21]

– القانون الطبيعي: اعتقد ادم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فانه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه، أي انه الأفضل الذي يحكم على مصالحه وان هناك يد خفية تقود كل فرد وترشده والتي تتمثل في آلية السوق، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الدولة في الصناعة والتجارة.

– تقسيم العمل: يعد نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى ادم سميث، حيث تؤدي إلى اعظم النتائج وحسن استخدام القوى المنتجة للعمل.

– تراكم راس المال: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية ويجب ان يسبق تقسيم العمل.

– دوافع الرأسماليين للاستثمار: طبقا لأفكار سميث فان تفسير الاستثمار يرجع إلى توقع الرأسماليين حول الأرباح الممكن تحقيقها، وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

– عناصر النمو: وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الاعمال، ويساعد على ذلك ان حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

* **النظرية الكنزية:**

ان التناقضات التي وقع فيها الكلاسيك في تحليلهم للواقع الاقتصادي والتي انطلقت من نظرة وافتراضات خيالية ومثالية حول الإنسان وسلوكه الاقتصادي، والتي لا تمت بأي صلة بالواقع، في محاولتهم لتفسير هذا الواقع، قد أدى بهم إلى الاصطدام بعقبات ميدانية يصعب تفسيرها، الأمر الذي

[21]– عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

ولد نظرة فكرية جديدة ارتبطت بظهور ماينارد كينز (1883-1946)، الذي نقض أفكار ومبادئ النظريات الكلاسيكية، ونقل الأبحاث الاقتصادية من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي ، حيث قوضت النظرية الاقتصادية الكنزية كل مبادئ وأفكار الكلاسيك، والفكرة الأساسية التي جاءت بها نظرية كينز هي ربط الحجم الكلي للتوظيف بالطلب الكلي على الاستثمار والاستهلاك معا، ومعنى ذلك أن البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب ، وطالما أن الطلب الكلي يتعادل وحجم التوظيف والدخل القومي، فان معنى ذلك أن الزيادة التي تطرأ على حجم التوظيف تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي، وحتى تصل الحكومات إلى هدف التوظيف الكامل في المجتمع لابد من مباشرتها لبعض أعمال الإشراف والرقابة في أوجه النشاط الاقتصادي الاستثماري دون أن تتحول هذه الرقابة إلى تأميم،[22] وقد بنى كينز فكره الاقتصادي على مجموعة من الاعتبارات والمبادئ ومن أهمها ما يلي:[23]

* بنى كينز فكره ونظرياته على التفسير والتحليل الكلي والعام للمتغيرات الاقتصادية، المتمثلة في الدخل الحقيقي والعوامل المحددة له، وعلاقاتها بالنشاط النقدي واثرها على مستويات الأسعار.
* لم تبحث النظرية في العلاقة بين النقود والدخل من خلال الأسعار، وإنما العلاقة بين الإنفاق وبين التغيرات في الدخل الحقيقي والتشغيل.
* اعتبر كينز ان للنقود دور إيجابي فهي ليست محايدة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وهي تطلب لذاتها كونها تمثل أصلا كامل السيولة، وبذلك تكون النظرية الاقتصادية قد اعترفت بتأثير النقود على التوازن الكلي وعلى محددات الدخل.

[22]- صلاح الدين نامق ، قادة الفكر الاقتصادي ، دار المعارف ، القاهرة ،1978، ص 39

[23]– بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيوت، الطبعة الأولى 2010، ص10.

* توصل كنز إلى حقيقة ان الطلب هو الذي يخلق العرض، وليس كما كان يفترض قانون ساي للأسواق، القائل بان كل عرض يخلق طلبا موازيا له في القيمة، وقد قسم كينز الإنفاق الكلي إلى انفاق على الاستهلاك وانفاق على الاستثمار.

ولقد تطور الفكر الاقتصادي المعاصر وتوسع، وخاصة بعد ظهور المدرسة الاقتصادية النيو كلاسيكية، التي أعادت إحياء وتجديد أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ولكن بثوب جديد، حيث ظهرت العديد من المجالات والدراسات التي تختص بدراسة ظواهر أو جوانب أو قضايا بشكل منفرد وخاص، كتلك التي تهتم بالنمو والتنمية الاقتصادية، وأخرى تعنى بالتجارة الخارجية، ومنها ما يتعلق بالعمل والتشغيل، وبعضها يختص بالمؤسسة والمستهلك والسوق وغيرها من الدراسات والنظريات الاقتصادية التي ولدت عدة تخصصات وفروع في ميدان العلوم الاقتصادية، وخاصة من خلال امتزاج هذا العلم ببعض العلوم الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للرياضيات، الإحصاء، علم النفس، علم الاجتماع وغيرها من العلوم ذات الصلة بعلم الاقتصاد.

ثامنا: استخدام وتطبيق علم الاقتصاد:

يعتبر علم الاقتصاد أحد أهم فروع العلوم الاجتماعية، لكونه يدرس سلوكات الأفراد في سعيهم لتلبية حاجاتها ورغباتهم انطلاقا من الموارد النادرة، أي يقوم بالأساس على دراسة ومعالجة المشكلة الاقتصادية الموجودة مع وجود الإنسان ذاته، فهو يهتم بدراسة الاختيارات التي يقوم بها الناس، لذا يعتبر الفرد وحدة التحليل في علم الاقتصاد، وعلى ذلك الأساس تطورت النظرية الاقتصادية من الافتراضات الأساسية حول الكيفية التي يسلكها الإنسان كفرد في مواجهة مشكلة الندرة من ناحية، وفي استجابته للتغيرات التي تواجهه من ناحية أخرى[24].

ولهذا فان هذا العلم يبحث في كل المواضيع التي تتعلق بهذه المشكلة، بمختلف فروعها وأشكالها، فهو يدرس المشكلة الاقتصادية على المستوى الفردي وعلى مستوى الكيانات الجماعية كالمؤسسات، وعلى مستوى المجتمع والعلاقات الدولية.

[24]- جيمس جوارتني، ريتشاد ستروب، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص14.

ولهذا فقد برزت العديد من المجالات والتطبيقات الخاصة بعلم الاقتصاد، التي تسعى في مجملها إلى معالجة القضايا الاقتصادية الكبرى للإنسان وما يتعلق بها، ومن بين اهم تطبيقات علم الاقتصاد نجد: موضوع التنمية والنمو الاقتصادي، الدخل الفردي، التوازن والاستقرار الاقتصادي، توازن ميزانية الدولة، توازن ميزان المدفوعات، الاقتصاد البيئي، الاقتصاد القياسي، الاقتصاد السياسي، توازن الأسواق، توازن المنتج والمستهلك، معالجة الأزمات الاقتصادية، الاقتصاد النقدي، المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى الاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد المعرفة.

ويعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من الأدوات منها:[25]

– تكلفة الفرصة البديلة: والتي تساعدنا على فهم طريقة الاختيار التي يتبعها الأشخاص عند مواجهة عدة بدائل، فاختيار شيء ما يعني التنازل عن أشياء أخرى، كان من الممكن ان يقع الاختيار عليها، وبالتالي فان تكلفة الفرصة البديلة هي التضحية باختيار ذي القيمة الأعلى كنتيجة لاختيار بديل ما، وقد واعتبرت ذلك العائد المضحى به نتيجة لعدم استخدام الموارد بدلا من تلك التي استخدمت في إنتاج سلعة أو خدمة ما[26]، ويختلف مفهومها على حسب المستويات الذي تدرس فيها، بالنسبة للمستهلك والمنتج والمجتمع، مثل اختيار سلعة ما هي اقل منفعة من سعة أخرى، أو شراء آلة إنتاجية اقل جودة من آلة أخرى.

– منحنى إمكانات الإنتاج: يبين منحنى إمكانات الإنتاج اكبر كمية يمكن إنتاجها من منتجين باستخدام كمية ثابتة من الموارد، أو هو المنحنى الذي يبين كل التوليفات الممكنة من الإنتاج الذي يمكن تحقيقه بافتراض ما يلي:

– استخدام كمية محدودة من الموارد المتاحة

– الاستخدام الكامل والكفء لهذه الموارد

– مستوى معين من المعرفة التكنولوجية

[25]- جيمس جوارتني، ريتشاد ستروب، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص43.

[26]- طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص141.

تاسعا: المشكلة الاقتصادية

يهتم علم الاقتصاد أساسا بدراسة السلوك الإنساني الهادف إلى إشباع حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد المتاحة النادرة، والواضح أن تلك الحاجات والرغبات متعددة ومتنامية، فهناك العديد من الحاجات التي يرغب الأفراد أو المجتمعات في تلبيتها، فضلا عن أنها متجددة ومتطورة باستمرار، إذ ما إن تشبع حاجة معينة حتى تظهر حاجة أو حاجات أخرى، كما ان هذه الحاجات والرغبات متداخلة أي الواحدة منها تؤدي إلى الأخرى (إشباع الواحدة لا يتحقق إلا من خلال إشباع الأخرى). كما ان الإنسان عادة ما يواجه إشكاليات من هذا النوع:

* إشباع حاجات يتم انطلاقا من عدة موارد
* كما ان المورد الواحد يمكن ان يكون له عدة استعمالات متفاوتة العوائد (المنافع)

إذن فان الحاجات يمكن إشباعها انطلاقا من مجموعة من الموارد أي ان استخدام مورد أو عدة موارد لإشباع الحاجة واحدة، وبالتالي يتم المفاضلة بين تلك الموارد على حسب قدرتها أو مستواها في إشباع الحاجات والرغبات (تحقيق المنافع)، الذي يمثل أساس توزيع وتخصيص الموارد على مختلف الاحتياجات والاستخدامات.

ومن جهة أخرى أن تلك الموارد قد تكون محدودة ونادرة نسبيا بالمقارنة مع تلك الاحتياجات والاستخدامات من حيث الكمية والنوعية والزمان والمكان.

ومن هنا تنبع المشكلة الاقتصادية بأبعادها المختلفة.

واذا كانت تلك الموارد نادرة ومحدودة بالنسبة للحاجات، فلا بد من التفكير الجيد والعقلاني في ترشيد استخدام تلك الموارد وتوزيعها على الاحتياجات بشكل يحقق اعظم إشباع ممكن، من باب المفاضلة بين الحاجات الضرورية والأساسية من جهة، وبين مستويات الإشباع المحققة، وهذا ما يحاول علم الاقتصاد معالجته ودراسته(أي ان المشكلة الاقتصادية تمثل صلب اهتمام علم الاقتصاد في مختلف مستوياتها).

إذن المشكلة الاقتصادية قائمة على أساس ندرة ومحدودية الموارد من جهة وتعدد وتنامي الحاجات والرغبات من جهة أخرى، والتي هي مشكلة أزلية ارتبطت بوجود الإنسان على وجه الأرض، سواء خلال حياته البدائية والفردية أو في حياته الجماعية والحضارية، فهي تبقى دائما مطروحة بالنسبة للفرد والمؤسسة والمجتمع، ويجتهد الإنسان بتطوره الفكري والعلمي إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة، أي محاولة التقريب بين مستوى الموارد المتاحة والحاجات المتعددة انطلاقا من التوزيع والاستخدام الأمثل لتلك الموارد، وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

الشكل (01): معالجة المشكلة الاقتصادية

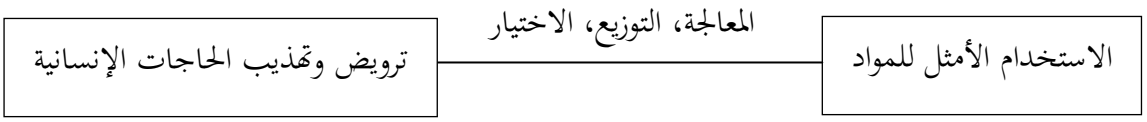

تعريف المشكلة الاقتصادية:

تعتبر المشكلة الاقتصادية ظاهرة مرتبطة بندرة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمتجددة، إذ أنها مشكلة مقترنة بوجود الإنسان على وجه الأرض، في أي زمن أو مكان كان فيه، ومهما كان مستواه وطبيعته، وعلى هذا الأساس فان هذه المشكلة تتصف بالعمومية من حيث المكان والزمن، فهي تواجه الإنسان منذ ان وجد وفي جميع الأماكن، ومهما كان مستوى تطوره وتقدمه الحضاري، ومهما كان مستوى غناه ورفاهيته، كما أنها تواجه الإنسان كفرد، كجماعة، وكمجتمع، وعلى هذا الأساس فان التطور والتقدم الحضاري الذي بلغته البشرية ومستوى الغنى الذي توصلت إليه بعض الشعوب لا يمكن ان يقضي على هذه المشكلة، إلا انه يمكن التخفيف من حدتها.

وقد عرفت المشكلة الاقتصادية على أنها: "عدم قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميّز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية"[27]، فهذا التعريف للمشكلة الاقتصادية يتطابق مع مفهوم الرأسمالي لها، الذي يفسرها على أنها مشكلة التباين بين الحاجات والرغبات الإنسانية المتزايدة والمتعددة بسبب النمو السكاني من جهة، وندرة الموارد ومحدوديتها من جهة أخرى، إلا أن النظرة الاشتراكية تختلف في تفسيرها للمشكلة الاقتصادية، فهي لا ترى أنها تكمن في ندرة الموارد، بل في التوزيع غير العادل للثروة وملكية وسائل الإنتاج، وخاصة فيما يتعلق بعدم التوافق بين قوى العمل وعلاقات التوزيع، حيث ترى النظرية الاشتراكية أن المجتمع ينقسم إلى طبقات، ولكل طبقة مصالحها الخاصة التي تتميّز بها عن غيرها من الطبقات الأخرى، فبعض الطبقات مالكة لوسائل الإنتاج ومستهلكة لفائض القيمة، الذي تنتجه طبقات أخرى مضطهدة مظلومة ومحرومة من فائض القيمة الذي هي من تنتجه، وعلى هذا الأساس فان الطبقة المالكة والمتسلطة لا تعاني من المشكلة، بينما الطبقة المضطهدة والمتمثلة في طبقة العمال هي التي تعاني من المشكلة الاقتصادية بشكل حاد.

وعليه يمكن اعتبار المشكلة الاقتصادية تلك الصعوبة التي تواجه الإنسان أثناء تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمختلفة انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، والمتواجدة بشكل يتطلب بذل جهد من طرف الإنسان من اجل إعادة تكييفها مع متطلبات إشباع حاجاته ورغباته من حيث زمن ومكان التواجد ونوعية وكمية تلك الموارد المتوفرة، أي ان هذه الموارد بحاجة إلى معالجة كمية (زيادة كمية الموارد المتاحة)، معالجة نوعية (تغيير طبيعة وشكل الموارد)، معالجة مكانية (نقل الموارد من مكان إلى أماكن الاستخدام)، ومعالجة زمنية (تخزين الموارد في زمن الوفرة والاحتفاظ بها إلى زمن الندرة).

انطلاقا مما سبق يتضح أن المشكلة الاقتصادية تتصف بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

[27] محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2017، ص 283

– تتصف المشكلة الاقتصادية بانها عامة وشاملة: من حيث الزمن والمكان والفئات البشرية، أي أنها تواجه كل الأفراد والمجتمعات البشرية مهما كان مكان تواجدهم ومهما كانت انتماءاتهم الاجتماعية، فالإنسان يواجه المشكلة الاقتصادية عبر تاريخ وجوده منذ أن وجد على وجه الأرض وفي جميع الأوقات، كما أنها موجودة في كل مكان جغرافي أينما تواجد الإنسان فهو يعاني من هذه المشكلة، كما أن مختلف الفئات والأفراد ومجتمعات البشرية تواجه هذه المشكلة على اختلاف ثقافاتها ومستوياتها من التطور والتقدم.

– تتصف المشكلة الاقتصادية بانها أزلية: أي أنها مرتبطة بوجود الإنسان على وجه الأرض وليست هي وليدة عصر أو فترة تاريخية معينة، فهي مقترنة بتاريخ الوجود الإنساني.

– تتصف المشكلة الاقتصادية بالاستمرارية: أي هي مشكلة تواجه الإنسان في جميع أوقات ومراحل حياته، سواء كان فرد أو جماعة أو مجتمع، فهي ليست وليدة ظروف اجتماعية أو اقتصادية طارئة، أو حالة استثنائية كما هو الحال بالنسبة للازمات الاقتصادية، فهي ظاهرة دائمة ومستمرة عبر حياة الإنسان.

– تتميز المشكلة الاقتصادية بالتنوع والاختلاف: وذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية والأفراد والمجتمعات والأماكن الجغرافية والتطور الاجتماعي والتكنولوجي للإنسان، حيث نجد ان طبيعة المشكلة الاقتصادية مختلفة من مجتمع إلى آخر ومن فرد إلى آخر ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، وذلك ان المشكلة الاقتصادية متعددة ومتنوعة، فمثلا من الأفراد من يعاني من صعوبة تلبية الحاجات الفيزيولوجية ومنهم من يعاني من صعوبة تلبية الحاجات الاجتماعية والأمن وغيرها، وخاصة الاختلاف في المشكلة بين المجتمعات البشرية والطبقات الاجتماعية.

– تتميز المشكلة الاقتصادية بان لها درجة شدة معينة: أي ان المشكلة الاقتصادية تختلف في شدتها وحدتها حسب اختلاف نوعها وزمنها وانتماءات الأفراد الاجتماعية، فمن الأفراد والفئات البشرية من

يعاني من مشكلة حادة بينما آخرين يواجهون مشكلات اقتصادية خفيفة، كما هو الحالة بالنسبة للأغنياء والفقراء.

عناصر المشكلة الاقتصادية:

اعتبارا من ان المشكلة الاقتصادية تمثل صعوبة تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، فيتضح أنها تتحدد بثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، تعدد وتنامي الحاجات الإنسانية، إضافة إلى مسألة التخصيص والاختيار، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي::

الشكل (2): عناصر المشكلة الاقتصادية

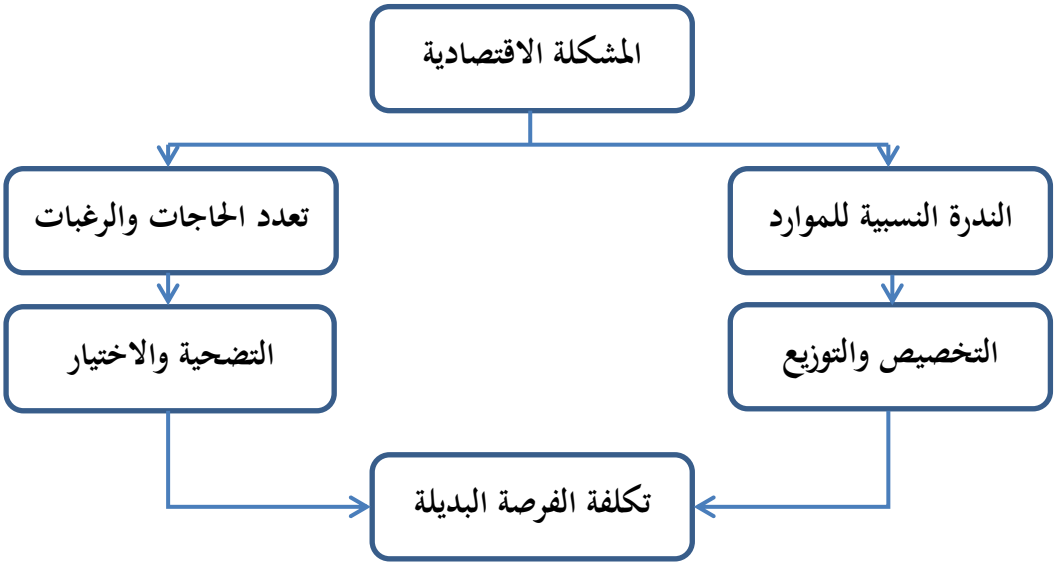

المصدر: محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2017، ص285.

فنتيجة للتباين والاختلاف الموجود بين الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الإنسان، ومتطلبات تلبية حاجاته ورغباته المختلفة والمتنوعة، تنشأ المشكلة الاقتصادية، التي تتطلب من الإنسان بذل جهد من اجل إعادة تكييف تلك الموارد مع حاجاته ورغباته من جهة، ومن جهة أخرى يجب عليه أيضا بذل جهد من اجل الاختيار المناسب للحاجات التي يجب تلبيتها والحاجات التي يجب التضحية بها، كما يجب عليه أيضا بحث مسألة تخصيص وتوزيع تلك الموارد ذات الاستخدامات المتعددة، وعلى هذا

الأساس يظهر العنصر الثالث للمشكلة الاقتصادية، إضافة على العنصرين السابقين، والتي يمكن شرحها على النحو الآتي:

1. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

يعتبر عامل الندرة من أهم أبعاد المشكلة الاقتصادية، والندرة بالمفهوم الاقتصادي لا تعني عدم وجود الموارد، وإنما تعني عدم كفاية الموارد وعدم تناسبها مع متطلبات تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية، وذلك مرده إلى ان الموارد موجودة في الطبيعة بكميات كبيرة ومع ذلك ما ينتج منها ويتم تحويله يبقى دون الحاجة إليها على الرغم من ضخامة الإنتاج (مثلا الغاز والمعادن)، وستظل كمية عرض المتاح من الموارد أقل بنسبة معيّنة من مستوى الإشباع المطلوب لحاجات المجتمع ككل[28]، فالموارد الاقتصادية التي يحتاجها الإنسان نادرة ومحدودة مقارنة مع الحاجات والرغبات الإنسانية، وهذه الندرة تأخذ عدة أبعاد منها:

– البعد الكمي: حيث ان تلك الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الإنسان، والتي تعتبر من متطلبات تلبية الحاجات والرغبات، عادة ما تكون بكميات محدودة تتطلب تنمية وزيادة بشكل يجعلها كافية لتلبية الحاجات والرغبات الإنسانية، وهذا يتطلب من الإنسان بذل جهد لتحقيق ذلك الغرض كتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، التطوير التكنولوجي.

– البعد الكيفي أو النوعي: ففي معظم الأحيان لا تتوافر الموارد بالنوعية المطلوبة والمناسبة لتلبية حاجات ورغبات الأفراد، فيتطلب من الإنسان القيام بأنشطة معينة لتحقيق ذلك الغرض، والمتمثل في نشاط الإنتاج، الذي يعمل على تغيير شكل الموارد من اجل جعلها صالحة لتلبية الحاجات والرغبات، ومثال على ذلك المعادن، الخشب، الجلود، القمح والقطن، كلها موارد تحتاج إلى تحويل وتكييف من اجل جعلها صالحة للاستخدام.

[28]– أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى 2017، ص45

– البعد الزماني: ويشير هذا البعد إلى ندرة الموارد في وقت الحاجة إليها رغم توفرها في أوقات أخرى، أو توفرها في أوقات بكميات كبيرة وندرتها في أوقات أخرى، مثلا نجد وفرة في الموارد الزراعية في مواسم جنيها وعدم توفرها في مواسم أخرى، وهذا ما يتطلب من الإنسان الاحتفاظ بتلك الموارد من وقت الوفرة إلى وقت آخر تظهر الحاجة إليها فيه.

– البعد المكاني: ويرتبط هذا البعد بالتوزيع غير متكافئ للموارد بين المناطق والأماكن الجغرافية، مما يولد ندرتها في أماكن معينة رغم وفرتها في أماكن أخرى، مثلا نجد وفرة النفط والطاقة في بعض الدول وعدم وجودها في دول أخرى، نجد هناك وفرة في الأسماك في المناطق الساحلية وعدم وجودها في المناطق الداخلية وغيرها، العديد من الموارد التي تتواجد بكثرة في أماكن الإنتاج وتكون نادرة في أماكن الاستهلاك والاستخدام، مما يتطلب إعادة توزيع تلك الموارد على المناطق حسب الحاجة إليها.

– البعد الحيازي: ويشير إلى التوزيع غير متكافئ بين مختلف الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية، مما يجعل تلك الموارد نادرة بالنسبة لبعض الأفراد والفئات والمجتمعات البشرية رغم وفرتها بالنسبة لأشخاص آخرين، وهذا يتطلب من الإنسان بذل جهد من اجل إعادة توزيع تلك الموارد بطرق وآليات تختلف حسب نوعيتها، كالتبادل التجاري.

ومما سبق يتضح ان علم الاقتصاد يقوم على معالجة المشكلة الاقتصادية انطلاقا من معالجة ندرة الموارد بأبعادها الأربعة من جهة، وتوزيعها واستخدامها استخداما عقلانيا ومثاليا من خلال عدة أساليب ومناهج (كالتخزين، النقل، الإنتاج، التبادل ...)، كما ان ندرة الموارد مفهوم نسبي يرتبط بعدم القدرة على توظيفها بشكل فعال في تلبية حاجات ورغبات الإنسان، والتي تعود بالأساس إلى عوامل مرتبطة بتصرفات الإنسان اتجاه تلك الموارد والتي تتمثل فيما يلي:

– سوء استخدام وتوزيع الموارد: فالإنسان عادة ما يسيئ استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، بما يؤدي إلى فسادها وتبذيرها أو الإسراف فيها، أو يستخدمها بشكل غير مناسب لتلبية حاجاته ورغباته.

– ضعف فعالية وكفاءة طريقة وكيفية استخدام الموارد وكذا ضعف قدرة الإنسان على ادراك أماكن وأوقات تواجدها، وطبيعة المنافع والمزايا التي تحققها.

– التوزيع غير متكافئ للموارد من حيث الأزمنة والأمكنة، وبين مختلف الأفراد والمجموعات والمجتمعات البشرية، إضافة إلى الظلم والاستغلال الذي يسلطه بعض الأفراد والمجتمعات على باقي البشر، كما هو حاصل بالنسبة للتسلط الطبقي.

– ضعف أداء وعدم فعالية الإنسان في استخدام الموارد وتحويلها، وذلك لان تلك الموارد لا تتواجد في الطبيعة بشكل يناسب تلبية الحاجات والرغبات بل تحتاج إلى عميلة تحويل وتغيير، وهذا يتطلب من الإنسان بذل جهد وأداء أنشطة معينة سواء ذهنية أو بدنية، وتنظيمها في شكل تنظيمات ووحدات معينة، حيث تتنوع تلك الأنشطة بين الإنتاج والتوزيع والنقل والتخزين والتبادل، فقصور وعدم رغبة الإنسان في أداء تلك الأنشطة بفعالية، يسبب ندرة وشح في مختلف الوسائل المعتمدة في تلبية الحاجات الإنسانية، كما هو الحال في معظم الدول والمجتمعات النامية التي لم تتمكن من تلبية حاجاتها ورغباتها رغم توفرها على الكثير من الموارد الطبيعية، كالمحروقات، المعادن، المياه، الأراضي.

وانطلاقا من هذا العنصر يقع على عاتق الاقتصادي إشكالية البحث عن الطرق التي تمكنه من التغلب على الندرة النسبية للموارد، من خلال:

– بحث طرق توفيرها وزيادة كميتها.

– بحث الطرق التي تمكن من الاستخدام الأمثل لها بما يحافظ على تلك الموارد من الضياع والإسراف.

– بحث طرق التوزيع الأمثل لتلك الموارد على مختلف الاحتياجات والفئات والمناطق.

– بحث طرق تخزين تلك الموارد بما يضمن شروط الحفظ والسلامة لها.

– بحث طرق التحويل الفعالة لتلك الموارد بشكل يجعلها تتناسب مع استخداماتها في تلبية حاجات الإنسان.

2- تعدد وتنامي الحاجات:

تعدد وتنامي الحاجات الإنسانية تعتبر الركن الثاني في المشكلة الاقتصادية، وذلك ان مشكلة الإنسان تتمحور حول تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية بمختلف الوسائل الممكنة، وتعرف الحاجة على أنها: "شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معيّن، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان والنقص أو الألم، الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة إلى تلبيتها"[29]

أما اقتصاديا فتعتبر الحاجة كل ما يرغب الإنسان في الحصول عليه، ويشكل له دافع للبحث عن وسائل لتلبية ذلك الشعور، ولا يوجد هناك اختلاف جوهري بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة في تحديد مفهوم الحاجة ولا في طريقة تصنيفها والتمييز فيما بينها، وتبقى مجرد شعور نفسي بالحرمان اتجاه شيء معين يكون بمثابة دافع للإنسان لاتخاذ سلوك معين في سبيل القضاء على ذلك الشعور.

وتتصف الحاجات والرغبات الإنسانية بالتنوع والتعدد والتنامي المستمر عبر الزمن، إلى درجة أنها توصف بأنها لانهائية وغير محدودة، ويعود هذا التعدد والتنامي في الحاجات الإنسانية إلى مجموع من العوامل كما هي مبينة فيما يلي:

- النمو السكاني: فزيادة عدد السكان والذي يظهر من خلال الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، سيؤدي إلى زيادة عدد وحجم الحاجات والرغبات الإنسانية، ويساهم هذا العامل اكثر في تفاقم المشكلة الاقتصادية عندما يكون اكبر من معدل النمو الاقتصادي.

- تكرار وتجدد الحاجات: ويعني ذلك ان الحاجات عند تلبيتها ستعود للظهور وفق دورة زمنية معينة منتظمة أو غير منتظمة، والتي تختلف حسب نوع الحاجات فمثلا الحاجة إلى الغذاء نجدها تتكرر يوميا، أما الحاجة إلى اللباس والدواء فهي تأخذ مدة زمنية أطول.

- التطور التقني والتكنولوجي للإنسان: إن التطور التقني والتكنولوجي ساهم في تزايد وتنوع الحاجات الإنسانية، ففي العصر الحالي وبفعل هذا التطور ظهرت حاجات جديدة لدى الإنسان لم تكن

[29] محمد عبد الله شاهين محمد، مصدر سبق ذكره، ص 289

موجودة من قبل، مثل: الحاجة إلى الهاتف النقال، الحاجة إلى شبكة الأنترنت، الحاجة إلى التلفاز وغيرها من الحاجات التي لم يكن يعرفها الإنسان في عصور سابقة.

– التطور والتغير الاجتماعي والثقافي: فالتطور الاجتماعي للإنسان اظهر حاجات جديدة، حيث ان أنماط الحياة وأساليبها التي تفرضها ثقافة المجتمع والتي على أساسها يمكن للإنسان تلبية حاجاته الاجتماعية، أدت إلى ظهور الكثير من الحاجات والرغبات، كالحاجة إلى المعرفة، والحاجة إلى لباس مقبول ومحترم، والحاجة إلى مسكن والأثاث وغيرها من الحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية للإنسان، وتلك التي تفرضها ثقافة المجتمع بما تحتويه من رموز وعادات وقيم على مختلف الأفراد والجماعات نتيجة انتمائهم للمجتمع واتصافهم بخصائصها.

– تنوع وتعدد الحاجات الإنسانية: حيث ان حياة الإنسان بمختلف أبعادها، تقوم على تلبية عدة حاجات ورغباته، منها الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية النفسية، فهو بحاجة إلى الغذاء، الماء، الهواء، اللباس، المأوى، التعلم، الدواء وغيرها، هذا ما يجعل حاجات الإنسان متعددة ومتنوعة، فهو ليس له حاجة واحدة فقط بل يحتاج إلى أمور عديدة، يجب عليه تلبيتها.

تعدد الحاجات والرغبات حسب الوحدات الاقتصادية:

إن مسألة تعدد الحاجات والرغبات تطرح على مستوى كل وحدة اقتصادية، أي أن كل وحدة اقتصادية سواء كانت المستهلك أو المنتج أو المجتمع، تواجه تعدد وتزايد الحاجات والرغبات، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

– على مستوى المستهلك: يواجه الإنسان الفرد مهما كان نوعه ومستواه ودرجة تحضره، يوميا مجموعة من الحاجات والرغبات والتي يسعى دوما إلى تلبيتها، كالحاجة إلى الغذاء، اللباس، العلاج والتعليم، وهذا ما يهتم به الاقتصاد الجزئي، أي بحث حاجات الإنسان من حيث: ماهيتها وخصائصها، كيفية ظهورها، العوامل المتحكمة فيها، وآليات إشباعها وإثارتها، والسلوك المتبع من طرف المستهلك في سبيل إشباعها. حيث تتزايد وتتعدد حاجات المستهلك تبعا لتغير مجموعة من

العوامل منها: السن، العادات والتقاليد، الطبقة الاجتماعية، التطور والتقدم التكنولوجي والاجتماعي، تغير الأذواق، مستوى الدخل.

– على مستوى المنتج أو المؤسسة: فالمنتج كوحدة اقتصادية لها مجموعة من الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها وهي أيضا غير محدودة ومتجددة، وهنا علم الاقتصاد أيضا يبحث في مسألة تكون تلك الحاجات والرغبات وكيفية تحقيقها، والآليات الناجعة لتحقيق ذلك، والسلوك أو التصرف المثالي الذي يمكن المنتج من تحقيق تلك الأهداف والغايات (علما ان سلوك المنتج يعتبر اكثر عقلانية وموضوعية من سلوك المستهلك). كما تتأثر حاجات ورغبات المنتج حسب عدة عوامل منها: نوعية وحجم الموارد المتاحة، خبرة وثقافة مسير المؤسسة، الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة، إضافة إلى حاجات ورغبات المجتمع.

– على مستوى المجتمع أو الدولة: ان المجتمع كوحدة اقتصادية له مجموعة من الغايات والحاجات التي يسعى دوما إلى تحقيقها، كتحسين مستويات المعيشة، رفع معدلات النمو الاقتصادي، زيادة نسبة التشغيل، تلبية بعض المتطلبات الاجتماعية كالعلاج والتعليم وإنشاء البنى التحتية، الغذاء وغيرها. وهنا علم الاقتصاد يهتم بهذه المسائل ويبحث في الطرق والآليات التي تمكن المجتمع من تلبية حاجياته بشكل اكثر فعالية. وتتأثر حاجات ورغبات المجتمع بعدة عوامل منها: عدد السكان، الظروف البيئية، مستوى التطور الثقافي والاجتماعي، الحاجات والرغبات الفردية.

بناء على هذا العنصر والبعد المحدد للمشكلة الاقتصادية، يتعين على الاقتصادي وفي سبيل معالجة تلك المشكلة دراسة طبيعة الحاجات الإنسانية وبحث أسباب تزايدها بالشكل الذي يمكنه من تحديد الطرق المثلى لتلبيتها وإشباعها والمفاضلة فيما بينها.

3- الاختيار والتخصيص:

بالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها كل من الحاجات من جهة والموارد الاقتصادية من جهة أخرى، حيث انه يمكن تلبية حاجة معينة انطلاقا من عدة موارد، كما ان المورد الواحد قد نجد له عدة

استخدامات، هذا يطرح مشكلة وتحدي من نوع آخر أمام الاقتصادي، يكمن في ضرورة البحث عن التخصيص الأمثل للموارد على الحاجات والرغبات التي يجب المفاضلة بينها من اجل اختيار بعضا منها والتضحية بالبعض الآخر.

فالاختيار هو عبارة عن محاولة تحديد الحاجات التي ينبغي على الإنسان تلبيتها، أي اختيار الإنسان للحاجات الملحة والضرورية التي يجب عليه إشباعها أولا والحاجات التي يضحي بها أو يؤخر إشباعها، أما بالنسبة للتخصيص فيكمن في عملية توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة على مختلف استخداماتها بشكل يحقق اكبر إشباع ممكن، وتطرح هنا إشكالية التخصيص بالنسبة للحاجات والرغبات الحالية وطريقة توزيع الموارد عليها سواء على مستوى الفرد الواحد أو على مستوى المجتمع ككل، أو التخصيص والمفاضلة بين الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية، ويتم هذا على أساس معايير يسعى الاقتصاديون إلى تحديدها ودراستها، ويتم اختيار الحاجات التي يجب تلبيتها والحاجات التي يتم التضحية بها أو تأجيلها إلى وقت آخر على أساس درجة الإلحاح، فكلما كانت الحاجة اشد إلحاحا يتم اختيارها للإشباع، أما الأقل إلحاحا يتم تأجيلها أو التضحية بها.

أما مسألة التخصيص فتعني كيفية تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة نسبيا على مختلف الاستخدامات والحاجات الإنسانية، ويتم هذا التخصيص وفق نوع المنفعة أو مستوى الإشباع الكلي المحقق، ويمكن دراسة هذه المسألة على مستوى كل وحدة اقتصادية كما يلي:

– تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مستوى المستهلك: حيث ان المستهلك يواجه يوميا إشكالية تخصيص وتوزيع دخله المحدود على مختلف حاجاته ورغباته، أي يبحث الطريقة المثلى التي يتم من خلالها توزيع وانفاق دخله على مختلف السلع والخدمات والتي تحقق له اكبر إشباع ممكن، ويتم ذلك بناء على معيار مستوى الإشباع المحقق، وهذا ما تبحثه النظرية الاقتصادية الجزئية أي مسألة توازن المستهلك، كما ان التوزيع والتخصيص للدخل يطرح حول الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية للمستهلك، أي كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وكيف يتم ذلك وعلى أي

أساس يتم، حيث نجد أن هناك اختلاف في تفسير ذلك بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزية كما سنتناوله لاحقا.

– تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مستوى المنتج: كما ان المنتج أيضا يسعى إلى بحث الطرق المثلى لتوزيع الموارد المختلفة (مالية، بشرية، مادية، معنوية) على مختلف الاستخدامات بشكل يحقق له أهدافه وغاياته بأكثر فعالية، والتي عادة ما تتمثل في تعظيم الثروة، تعظيم الأرباح، تعظيم معدل العائد على الأموال المستثمرة، تعظيم الإنتاج، تعظيم المبيعات، وهذه المسألة كذلك تبحثها النظرية الاقتصادية الجزئية، وفق ما يسمى بتوازن المنتج.

– تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مستوى المجتمع: حيث يسعى المجتمع ممثلا في الحكومة إلى تحقيق توزيع عادل وفعال للثروة والموارد الاقتصادية المتاحة، وأول مشكلة تظهر في هذا الخصوص هي التوزيع بين الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية، أو حاجات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وهذا في اطار التنمية المستدامة، التي تبحث هذه الإشكالية أي الموازنة بين الاستخدام الحالي والمستقبلي للموارد الاقتصادية، كما تظهر إشكالية التوزيع والتخصيص أيضا بين القطاعات المختلفة كقطاع التعليم، الفلاحة، الصحة، الصناعة، التربية، الثقافة، والأمن وغيرها، ولهذا تعمل الحكومات سنويا على إعداد ميزانية توضح من خلالها كيفية توفير الموارد وبالأخص المالية ومن ثم توزيعها على مختلف القطاعات، كما تناقش هذه المسألة فيما يسمى بالتنمية القطاعية المتوازنة أو غير المتوازنة، أي تلك التي تستهدف تنمية قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، كما ان مسألة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية تظهر بين المناطق والأقاليم الجغرافية، أي كم يخصص لكل إقليم ومنطقة جغرافية من الموارد وعلى أي أساس يتم ذلك التوزيع، كما تظهر إشكالية التوزيع بين أفراد المجتمع، أي كيفية توزيع الثروة والدخل على مختلف شرائح المجتمع، وهنا يظهر نوعين من التوزيع قبل الإنتاج وبعد الإنتاج كما سيتم مناقشته في الجزء الخاص بتوزيع وإعادة توزيع الدخل.

معالجة المشكلة الاقتصادية:

باعتبار ان المشكلة الاقتصادية تكمن في الصعوبة التي يواجهها الإنسان في تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، والناتجة عن التباين والإختلاف القائم بين الموارد الاقتصادية النادرة والحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة من حيث الكيف والكم والمكان والزمان، فمعالجتها والتخفيف من حدتها تعني محاولة التقليل من هذا التفاوت والتباين.

أي محاولة التقريب بين كمية وزمن ومكان وشكل الموارد الاقتصادية المتاحة ومتطلبات تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية، وهذا يتأسس على الاستخدام الفعال والرشيد للموارد المتاحة من جهة، وتهذيب والحد من الحاجات والرغبات الإنسانية من جهة أخرى، أي دراسة كيفية التغلب على الندرة بأبعادها الأربع، وكيفية توزيع واستخدام الموارد بطريقة وبأسلوب امثل لتلبية تلك الحاجات والرغبات محققا بذلك أكبر إشباع ممكن لها، فالمعالجة للمشكلة الاقتصادية إذن تقوم على العناصر التالية:

* دراسة طرق توفير الموارد واستخدامها.
* معالجة ندرة الموارد الاقتصادية من حيث الزمان والمكان والكم والكيف
* توزيع وتخصيص الموارد على مختلف الحاجات والرغبات، والذي يأخذ بعدين أساسيين وهما: التوزيع على الحاجات الضرورية وغير ضرورية- التوزيع النسبي والمحدود على الحاجات للتخفيف من آثارها السلبية أي التخفيف من حدة الإلحاح
* دراسة الحاجات الإنسانية وتصنيفها ومعرفة كيفية تلبيتها أو التأثير في تطورها وتناميها والتنبؤ بها من حيث التنوع والكم والزمن والمكان، حتى يمكن توجيه الموارد اليها بشكل عقلاني وصحيح.

وانطلاقا مما سبق يتضح ان معالجة المشكلة الاقتصادية تقتضي الإجابة على الأسئلة المتشعبة التالية:

- ما نوع وما كمية السلع والخدمات التي يجب إنتاجها؟
- من الذي يقوم بالإنتاج وأين ومتى؟

- ما هي الموارد التي يجب استخدامها وكيف يتم توفيرها؟
- ما هي أساليب وطرق ووسائل الإنتاج المتبعة؟
- لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟
- ما هي الحاجات والرغبات الواجب إشباعها؟
- كيف يتم توزيع هذا الناتج؟
- كيف يتم توزيع مداخيل العملية الإنتاجية؟
- كيف يتم توزيع الثروات والموارد على أجيال الأمة؟

وتختلف المجتمعات الإنسانية في طريقة معالجتها للمشكلة الاقتصادية، كما تختلف الأنظمة الاقتصادية في نظرتها لها:

معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسة الحرة، والحرية الفردية، وعلى هذا الأساس فان حل المشكلة الاقتصادية يتم بطريقة تلقائية، أي عن طريق آلية السعر ونظام السوق، الذي يعمل على توزيع وتخصيص الموارد بين مختلف استخداماتها المتنافسة، وترشيد تلك الاستخدامات مؤديا إلى المحافظة على الموارد من جهة والى تعظيم العوائد من جهة أخرى، محققا اقصى إشباع ممكن للحاجات والرغبات في ظل الموارد المتاحة.

معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

والذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبالنظر إلى غياب حافز الملكية ونظام السوق، فان معالجة المشكلة الاقتصادية وفق هذا النظام تتم عن طريق التخطيط المركزي الذي تتولاه اللجنة المركزية للتخطيط، التي تحدد الأولويات ووسائل الإنتاج ثم توزيع الموارد على مختلف الاستخدامات والقطاعات والمناطق بشكل هادف وعادل.

معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

وهو نظام وسط يجمع بين نظام الملكية الفردية والجماعية لوسائل الإنتاج، وبين نظام السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق نظام السوق وآلية السعر من جهة، ومن جهة أخرى بتدخل الدولة لتوجيه القوى والأنشطة وتعديل ومعالجة الاختلالات والأزمات المختلفة، خاصة وان الاقتصاديات الرأسمالية تعرف أزمات دورية تتطلب تدخل ومعالجة من طرف الدولة.

مستويات المشكلة الاقتصادية:

ان جميع الوحدات الاقتصادية مهما كانت في شكل فردي أو جماعي تواجه المشكلة الاقتصادية، بما في ذلك المستهلك، المنتج، والمجتمع، ومن هذا يتضح ان للمشكلة الاقتصادية مستويات تقع حسب الوحدة الاقتصادية ويمكن شرحها من خلال ما يأتي:

– على مستوى المستهلك: يواجه المستهلك بشكل دائم ومستمر مشكلة صعوبة إشباع حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية انطلاقا من استهلاكه للسلع والخدمات المتاحة، والتي يمكن الحصول عليها بواسطة دخله المحدود، فمن هنا تتحدد المشكلة الاقتصادية على هذا المستوي في كيفية انفاق الدخل على اقتناء السلع والخدمات بشكل يحقق اكبر إشباع ممكن للحاجات والرغبات.

– على مستوى المنتج: يسعى المنتج دائما إلى تعظيم الربح والعوائد الاقتصادية بناء على ترشيد النشاط الإنتاجي أي استخدام الموارد استخداما عقلانيا وفعالا. حيث تتحدد المشكلة الاقتصادية هنا من خلال مواجهة تحدي اختيار وسائل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، وتخصيصها على مختلف الاستخدامات والأنشطة بما يحقق اكبر عائد اقتصادي.

– المشكلة الاقتصادية على مستوى الدولة أو المجتمع: تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والقضاء على مختلف الأزمات بغرض تحقيق الرفاهية الاقتصادية وسعادة الأفراد، أي السعي إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والحد من الاختلالات والأزمات، فتتمثل المشكلة

الاقتصادية على هذا المستوى في كيفية استخدام وتوزيع موارد المجتمع بين مختلف الاستخدامات والقطاعات والفئات من اجل تحقيق تنمية اقتصادية، ومن ثم الرفاهية الاقتصادية من جهة والحد من الظواهر السلبية كالأزمات الاقتصادية والتضخم والبطالة والفقر والركود وغيرها.

فما هي الآليات والطرق والنظريات التي تكفل لنا توزيع واستخدام موارد المجتمع بغرض تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق الإشباع المناسب للحاجات والرغبات (مستوى التطور والتقدم الاقتصادي المرغوب).

فانطلاقا مما سبق يظهر ان المشكلة الاقتصادية بمختلف أبعادها، لا تمثل سوى: عامل ودافع للإنسان من اجل السعي والعمل والنشاط لإشباع حاجاته ورغباته، عامل مهم لبناء وتعزيز العلاقات بين مختلف الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية، عامل مهم لبحث واكتشاف الطبيعة وما يحيط بالإنسان من ظواهر وقضايا، عامل مهم لدفع الإنسان من اجل بحث ماهيته النفسية والجسمية وكشف أسرارها، عامل مهم حتى يعرف الإنسان قيمة الموارد ويحافظ عليها، عامل مهم لضبط سلوك الإنسان والحد من انحرافه وفساده.

تاسعا: الخيرات:

ويقصد بها الوسيلة التي يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته ورغباته، والتي تسمى بالسلع والخدمات، ويمكن تعريف هذه الأخيرة على أنها كل شيء يعود بالمنفعة على الإنسان ويعتبر كوسيلة لإشباع حاجاته ورغباته.

تقسيم السلع:

في الواقع نجد عدة أنواع وأصناف من السلع والخدمات، وذلك بحسب المعايير المعتمدة في عملية التصنيف، اعتبارا من ان السلع والخدمات هي الوسائل التي يستعملها الإنسان في إشباع حاجاته ورغباته، وهي كما يلي:

1- السلع الحرة والسلع الاقتصادية: أي حسب درجة وطبيعة توفرها وتوجدها في الطبيعة، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من السلع كما هو موضح فيما يلي:

- **السلع الحرة:** هي تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات وفيرة تكفي لتلبية كل الاحتياجات مثل الهواء...الخ، وهي لا تثير أي مشكلة اقتصادية لأنها لا تتميز بالندرة ولا تتطلب عمليات التحويل والبحث، أي أنها لا تكلف الإنسان أي جهد من اجل الحصول عليها واستخدامها في عمليات الإشباع.

- **السلع الاقتصادية:** وهي تلك السلع التي لا توجد في الطبيعة بكميات كافية لمقابلة الطلب عليها أو لا توجد بصورة مناسبة لتلبية الحاجات، ومن ثم فلابد للإنسان ان يبذل جهد للحصول عليها واستخدامها في تلبية حاجاته، وهذا إما من أجل تغيير شكلها، وطبيعتها أو زيادة كميتها، أو نقلها من مكان إلى مكان أو من زمان إلى آخر، وهنا يجد الإنسان نفسه مجبر على القيام بعدة أنشطة اقتصادية كالإنتاج والتوزيع والمبادلة.

2- السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية: وهنا يتم التمييز بينها حسب الغرض من الاستخدام ان كانت موجهة للاستهلاك أو موجهة للإنتاج، ويمكن التمييز بين النوعين الآتيين:

- السلع الاستهلاكية: هي تلك السلع التي تستخدم في تلبية الحاجات والرغبات بطريقة مباشرة، كالغذاء واللباس أي تلك الموجهة للاستهلاك النهائي.

- السلع الإنتاجية أو الرأسمالية: وهي تلك السلع التي تستخدم في العلمية الإنتاجية أو موجهة لإعادة الإنتاج ولا تستخدم في تلبية الحاجات بطريقة مباشرة، بل تستخدم لإنتاج سلع أخرى أي الاستهلاك الإنتاجي الوسيط.

لا يمكن التمييز بين السلع الإنتاجية والاستهلاكية إلا من خلال الغرض من الاستخدام، لأن لا يوجد سلع إنتاجية وسلع استهلاكية بطبيعتها، فنفس السلع يمكن استخدامها في الاستهلاك مباشرة كما يمكن استخدامها في عمليات الإنتاج، كما هو الحال بالنسبة لمادة السكر يمكن استخدامه من

طرف العائلات في تلبية الحاجات مباشرة، كما يمكن استخدامها في إنتاج سلع أخرى كإنتاج الحلويات والمشروبات وغيرها.

3- السلع المعمرة وغير معمرة: أي حسب عدد مرات الاستخدام في تلبية الحاجات والرغبات ويمكن التمييز بين النوعين الآتيين:

- السلع المعمرة: وهي تلك السلع التي يمكن استخدامها عدة مرات في تلبية الحاجات والرغبات، أي لمدة زمنية طويلة كالسيارات والطاولات والتلفاز، فهي لا تفنى بمجرد استخدامها لأول مرة.

- **السلع غير معمرة:** وهي تلك السلع التي تفنى بمجرد استخدامها في تلبية الحاجات والرغبات لأول مرة، أي تلك التي لا يمكن استخدامها اكثر من مرة، كالغذاء، حيث تفنى بمجرد الاستخدام الأول لها.

4- السلع الكمالية والسلع الضرورية: وهنا يتم التمييز بين السلع حسب أهميتها بالنسبة للإنسان، أو حسب درجة إلحاحها، ويمكن التمييز بين النوعين الآتيين:

- **السلع الضرورية:** وهي تلك السلع التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، لأنها مرتبطة بتلبية حاجات أساسية، كالخبز والماء والملابس.

- **السلع الكمالية:** وهي تلك السلع التي يمكن للإنسان الاستغناء عنها، لأنها ترتبط بتلبية حاجات غير أساسية، كالتلفاز والمشروبات الغازية.

مع العلم ان عملية تحديد السلع الضرورية والكمالية بالنسبة للإنسان، تختلف تبعا لعدة عوامل منها درجة الرفاهية ودخل الإنسان والعصر الذي يعيش فيه، والظروف البيئية المحيطة.

خصائص الخيرات:

تتصف الخيرات بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

– التبديل: تتميز الخيرات بأنها قابلة للاستبدال، أي يمكن ان تحل محل بعضها البعض في تلبية بعض الحاجات، وهذه الخاصية نابعة من كون ان بعض السلع يمكن ان تلبي نفس الرغبة والحاجة، كما انه يمكن لسلعة واحدة ان تلبي عدة حاجات، مثل القهوة والشاي.

– التكامل: وهي ضرورة اشتراك سلعتين أو اكثر في تلبية حاجة معينة، كما هو الحال بالنسبة للوقود والسيارة، السكر والقهوة.

– المحدودية والندرة: وهي ان السلع والخدمات لا تتواجد في الطبيعة بشكل وفير والمناسب لتلبية الحاجات والرغبات، فهي تتطلب مجهود من الإنسان إما من اجل تكييفها من حيث الكيف والكم أو من حيث المكان والزمان مع حاجاته ورغباته.

– قابلة للتداول والانتقال: أي قابلة للانتقال من شخص إلى آخر، من خلال نشاط التبادل الذي يتم بين الأفراد والمجتمعات. كما يمكن نقلها من مكان إلى آخر من خلال نشاط النقل، ومن الحاضر إلى المستقبل من خلال نشاط التخزين.

– لها منفعة: حيث ان أهمية السلع والخدمات تكمن في المنفعة التي تحققها، أي مقدار ونوع الإشباع الذي تحققه للإنسان والذي يمكنه من إشباع حاجاته ورغباته، فهي لا تطلب لذاتها ولكن تطلب بالنظر إلى المنفعة التي يمكن ان يحصل عليها الإنسان من جراء استخدامه لتلك السلع، وهذه المنفعة ما يطلق عليها مصطلح القيمة الاستعمالية للسلعة.

– لها ثمن: بالنظر إلى ندرة السلع والمنفعة التي تحققها، يصبح على الإنسان دفع ثمن مقابل الحصول عليها، ومن ثم فان ثمن السلع والخدمات يتحدد بناء على درجة ندرتها (أي العرض في مقابل الطلب عليها)، وقيمتها بالنسبة للإنسان ومدى استعداده للحصول عليها والتضحية بمقدار من جهده وماله في مقابل ذلك، وهذا ما يصطلح عليه باسم سعر السلعة أو القيمة التبادلية للسلعة.

وانطلاقا من الخصائص السابقة المميزة للثروة يمكن اعتبارها على أنها أي شيء له قيمة وقابل للمبادلة بنقود أو سلع[30]، حيث ان الثروة بما تمثله من سلع والخدمات تتميز بأن لها قيمة استعمالية، والتي تتمثل في مجموع المنافع التي يتحصل عليها الإنسان من جراء استخدام تلك السلعة، وقيمة تبادلية التي تتحدد من خلال عمليات التبادل، أي من خلال كمية العرض والطلب على هذه السلعة، وقيمة السلعة في ذاتها والتي تعكس الجهد والأعباء التي يتكبدها الإنسان في سبيل إنتاج تلك السلع وجعلها صالحة لإشباع الحاجات والرغبات.

عاشرا: الحاجات والرغبات

تعرف الحاجة على أنها شعور وإحساس داخلي يعمل بمثابة محفز أو دافع للفرد للسعي في سبيل حصوله على الوسائل التي تمكنه من القضاء على ذلك الشعور. فقد عرفت على أنها "شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معيّن، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان والنقص أو الألم، الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة إلى تلبيتها[31]"

فهي شعور نفسي داخلي بالحرمان اتجاه شيء معين يجعل الإنسان في حالة قلق وتوتر وعدم التوازن النفسي ليكون له دافع ومحفز يدفعه نحو البحث عن الوسائل التي تمكنه من إعادة حالة التوازن أو القضاء على ذلك الشعور، وهو ضروري للمحافظة على بقاء الإنسان واستمراره في الحياة.

واقتصاديا يمكن اعتبارها حالة نفسية تدفع الإنسان لاستهلاك سلعة أو خدمة معينة التي تحقق له منافع تتجسد في مقدار معين من الإشباع لتلك الحاجة، وتختلف الحاجات الإنسانية حسب طبيعتها ودرجة إلحاحها وطريقة تلبيتها.

[30]- مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص04.

[31]- محمد عبد الله شاهين محمد، مصدر سبق ذكره، ص 289

تقسيم الحاجات:

يمكن التمييز بين عدة أصناف وأنواع من الحاجات الإنسانية وذلك بحسب عدة معايير على النحو الآتي:

* حسب طبيعتها: يمكن التمييز هنا بين خمس حاجات كما بينها ورتبها ماسلو: الحاجات الفيزيولوجية، حاجات الأمن، حاجات الصداقة والعلاقات الاجتماعية، حاجات التقدير والاحترام، وحاجات تحقيق الذات، وقد رتبها ماسلو بحسب الأولوية في الإشباع والظهور.

* حسب درجة إلحاحها: يمكن التمييز بين نوعين من الحاجات وهي:

– الحاجات الضرورية : وهي تلك الحاجات التي يجد الإنسان نفسه مجبرا على تلبيتها ولا تحتمل التأجيل لأن حياته وصحته تتوقف عليها، أي أنها تؤثر على حياته وصحته، كالحاجة إلى الغذاء والماء.

– الحاجات الكمالية: وهي تلك الحاجات التي يكون من السهل على الإنسان الاستغناء عنها والتضحية بها، لأنها أقل إلحاحا ولا تتعلق بحياة وصحة الشخص، ولكنها تأثر في درجة رفاهيته وسعادته.

* الحاجات الفردية والحاجات الجماعية: وهنا يتم التمييز بين الحاجات حسب طريقة تلبيتها وإشباعها، ان كانت تتم بشكل فردي أم جماعي:

– الحاجات الفردية تأخذ نزعة فردية في إشباعها كالحاجة إلى الغذاء واللباس.

– الحاجات الجماعية: وهي التي لا تشبع إلا في الإطار الجماعي، أي تأخذ نزعة جماعية في عملية إشباعها، كالحاجة إلى الطرق والأمن.

خصائص الحاجات الإنسانية:

تتميز الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحاجات الإنسانية متزايدة ومتنامية: أي ان الحاجات الإنسانية تتزايد بشكل مستمر عبر الزمن، من حيث الكم والشدة، وذلك تبعا لعدة عوامل منها: الزيادة السريعة في عدد السكان، سرعة التطور والتقدم التكنولوجي، التغير الاجتماعي والثقافي، تقدم عمر الإنسان.
- قابلية الحاجات الإنسانية للتكرار والتجدد خلال دورات وفترات زمنية منتظمة وغير منتظمة.
- الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة
- الحاجات الإنسانية قابلة للإحلال
- الحاجات الإنسانية قابلة للانقسام والقياس
- الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع.

المدخل النظري
الفصل الثاني

الفصل الثاني: المدخل النظري

يتمثل السلوك الاقتصادي للإنسان في ذلك السلوك الذي يضمن من خلاله تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن ثم فهو يمثل مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان من اجل تلبية حاجاته ورغباته، من خلال معالجته للموارد الاقتصادية وإعادة تكييفها كميا، كيفيا، مكانيا وزمانيا.

وعلى ذلك فان الاقتصاد هو حاصل مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، والتي تساهم في إشباع حاجاته ورغباته ورفع مستوى معيشته، وأمام تزايد حاجاته ورغباته وندرة الموارد يضطر إلى ممارسة مجموعة من الأنشطة للوصول إلى المستوى الأمثل من الإشباع للحاجات والرغبات، إذ تتمثل تلك الأنشطة في: الإنتاج، التوزيع، التبادل، الادخار، الاستهلاك، الاستثمار. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل، انطلاقا من التعريف بكل نشاط وتبيان خصائصه وأبعاده.

أولا: نشاط الإنتاج

يعتبر الإنتاج من أهم الأنشطة الاقتصادية الموجدة للقيمة والمنفعة، كونه المسؤول عن عمليات التحويل والتغيير الواجب إجراؤها على الموارد المختلفة، بغرض جعلها صالحة لإشباع الحاجات والرغبات، ولهذا يكون من المهم جدا التطرق إلى مفهوم وماهية هذا النشاط الاقتصادي وتحليل مختلف أبعاده وعناصره الأساسية.

مفهوم الإنتاج

يعتبر نشاط الإنتاج شكلا من أشكال الصراع القائم بين الإنسان والطبيعة، والذي يمكنه من تكييف مختلف الموارد وتغييرها بالشكل الذي يجعلها صالحة لتلبية حاجاته ورغباته، فهو يعبر عن العلاقات التي تنشأ بين الإنسان والإنسان أو بين الإنسان والطبيعة في اطار سعيه لإيجاد الوسائل المناسبة لتلبية حاجاته ورغباته.

واعتبارا من ذلك فهو نشاط اقتصادي مهم وأساسي، قد مكن الإنسان خلال مسيرة تاريخ وجوده من البقاء والتكيف مع مختلف التغيرات والتطورات، ونتيجة لذلك عرف تطورا وتوسعا خلال هذه المسيرة، انتقل من الصيد والزراعة إلى إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة، كما انه عرف تطورا تقنيا من خلال تطور أساليب وأدوات الإنتاج.

1. تعريف الإنتاج:

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم للإنتاج وقد تباينت وجهات نظرهم حول ماهيته، بحسب اختلاف المدارس الاقتصادية والتوجهات الفكرية والإيديولوجية للمفكرين، ومن بين التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم ما يلي:

– عرف الإنتاج على انه مختلف العمليات التي تمكن من إيجاد منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح ملائمة وقابلة لإشباع حاجة معينة، أو هو عملية إيجاد استعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل لتصبح جاهزة وملائمة لإشباع رغبات وحاجات معينة للمستهلكين[32].

– كما عرف على انه الجهد الإنساني الواعي والهادف الذي يبذل لجعل الموارد صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، سواء عن طريق إيجاد المنفعة التي تشبع بها هذه الحاجات، أو بزيادة هذه المنفعة في السلعة التي تصبح اكثر صلاحية لإشباع الحاجات[33].

– كما عرف على انه النشاط الذي يتضمن إضافة قيمة للموارد من خلال تحويل مدخلات معينة (مواد خام، أموال، جهود بشرية، تجهيزات...) إلى مخرجات قابلة للاستخدام في تلبية الحاجات، تتمثل تلك المخرجات في المنتجات التي قد تكون مادية ملموسة كالسيارات والطائرات والمواد الغذائية، أو خدمية كخدمات العلاج والنقل والتعليم[34].

– **التعريف عند الطبيعيين**: في أواخر القرن السابع عشر سادت أفكار الطبيعيون حول الإنتاج الذين كانوا يرون انه عملية إيجاد وخلق للمادة، وأن الأرض الزراعية هي المصدر الوحيد للإنتاج، أي اعتبار النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج، أما باقي عناصر الإنتاج فهي تعمل على تحويل لشكل المادة[35].

– **عند الاشتراكيين**: يعرفه مفكري هذا النظام بانه تلك الكميات من السلع الملموسة فقط، بحيث يستثنى مختلف أنواع الخدمات، إذ يقول كارل ماركس: "الإنتاج لا يشمل إلا السلع المادية والخدمات التي لها صلة حقيقية بالإنتاج المادي، أما خدمات التجارة وغيرها كالتعليم والصحة لا يمكن اعتبارها من ضمن عملية الإنتاج.

---

[32]– محمود حسين الواد، إبراهيم محمد خريس، نضال علي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص51.

[33]- زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص49.

[34]- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، إدارة الإنتاج، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، طبعة 2008، ص02.

[35]- محمود حسين الواد، إبراهيم محمد خريس، نضال علي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنش والتوزيع، عمان، 2010، ص51.

– **عند الرأسماليين:** يعرف الإنتاج عند الرأسماليين على عكس تعريف مفكري النظام الاشتراكي، بحيث يضم ويشمل كل أنواع المنتجات سواء كانت في شكل مادي ملموس أو غير ملموس، فكل نشاط يساهم في إشباع حاجات ورغبات الأفراد يعتبر نشاط إنتاجي.

– **تعريف الحديين:** يعتبر الإنتاج وفق الحديين مختلف المنتجات التي تحقق منفعة لدى الفرد سواء الملموسة أو غير ملموسة.

– **تعريف بمفهوم المنفعة:** يتفق مختلف الاقتصاديين بما فيهم الاشتراكيين والرأسماليون في مفهوم الإنتاج (على أنها خلق المنفعة) الإنتاج حسبها يشمل كافة السلع المادية والخدمات بما فيها خدمات الصحة والسياحة... وهذا لكونها تحقق منفعة

– **المفهوم التقني للإنتاج:** هو عملية تحويل الموارد من شكل إلى آخر قابل للاستغلال من خلال إخضاعها لعمليات مختلفة من اجل خلق منافع معينة.

– **المفهوم الاقتصادي:** يقوم مفهوم الإنتاج على فكرة توظيف عناصر الإنتاج في مكان وزمان ما بهدف الحصول على الإنتاج وإيجاد قيمة اقتصادية، وهو يعبر عن ذلك الجهد المبذول من طرف الإنسان من اجل تطوير الموارد الطبيعية وتحويلها إلى منتجات صالحة لإشباع حاجات ورغبات المستهلك، فهو إذن كل نشاط يطبق على الموارد الطبيعية لجعلها صالحة لإشباع حاجات ورغبات معينة.

– **المفهوم الاجتماعي للإنتاج:** يرتكز المفهوم الاجتماعي للإنتاج على الإيديولوجية السياسية السائدة في المجتمع، كما انه يقوم على الربط بين النشاط الإنتاجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم أيضا على فكرة اعتبار الإنتاج إدارة للتأثير والسيطرة على المشكلات الاقتصادية والسند الحقيقي للنظام الاقتصادي القوي، وعلى ذلك نميز في هذا الاطار بين مفهومين للإنتاج وفق هذه الرؤية كما يلي:

– المفهوم الاجتماعي الخالص: وعلى هذا الأساس يتكون الإنتاج من عمليات تفاعل طبيعي بين الموارد البشرية وغير بشرية لمجتمع ما، تتسبب في إحداث تغييرات جذرية واسعة في الهيكل الاقتصادي

والاجتماعي لهذا المجتمع، أي ان النشاط الإنتاجي هو عمليات التفاعل الطبيعي بين عناصر الإنتاج، التي تساهم بشكل تلقائي وغير مقصود في تغيير وتوجيه التطورات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

– المفهوم الاجتماعي ذو الطابع السياسي: ووفق هذا المفهوم يتكون نشاط الإنتاج من العمليات التنموية الطويلة أو القصيرة الأجل المستمرة أو المؤقتة، التي تستخدم فيها الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما، وتوظيفها وفق رؤية وخطط معينة ومقصودة للتأثير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أي هي عملية تدخل مقصود وممنهج لتنظيم وتوجيه عمليات توظيف عناصر الإنتاج في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

– المفهوم الواسع للإنتاج: يرى الفكر الاقتصادي الحديث ان الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو إيجاد المنفعة أو إضافة منفعة جديدة[36]، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك من خلال إحداث أثر على تلك الموارد سواء بتغيير شكلها أو مكان تواجدها أو ملكيتها أو الاحتفاظ بها إلى زمن الحاجة إليها، ويظهر من ذلك ان الإنتاج وفق المفهوم الموسع له يحقق اربع منافع أساسية وتتمثل فيما يلي:[37]

– المنفعة الشكلية: وهي محصلة العمليات التصنيعية والتحويلية التي تؤدي إلى تغيير شكل وطبيعة الموارد بغرض إيجاد أو إضافة منافع جديدة أو تغيير منافعها، أي تكييف الموارد مع حاجات ورغبات الإنسان، ويتم ذلك من خلال عمليات مختلفة كالإذابة ، المزج، التركيب، التفكيك، والتجميد ...الخ، وتنتج هذه المنافع من خلال تحويل المادة من شكل إلى آخر، مثل تحويل الصوف إلى ملابس، والخشب إلى أثاث، والنفط إلى وقود، والحديد إلى سيارة.

– المنفعة المكانية: والتي يمكن الحصول عليها من جراء عمليات النقل (أي نقل المواد من مكان تكون فيه أقل قيمة ومنفعة إلى مكان آخر تكون ذات منفعة اكبر من السابق)، أو نقلها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها. أو من الأماكن التي يقل الطلب عليها فيه إلى الأماكن التي يكثر الطلب

[36] – كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج و العمليات، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 25.

[37] – محمود حسين الواد، إبراهيم محمد خريس، نضال علي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص51.

عليها فيه، كنقل المواد الزراعية من المزارع إلى الأسواق أو إلى المدن، نقل المعادن من المناجم إلى المصانع، نقل الأسماك من الموانئ إلى محالات البيع....الخ.

– المنفعة الزمنية: والتي تتحقق من خلال عملية الاحتفاظ بالمواد من وقت إلى وقت آخر، أي نتيجة عمليات التخزين التي تمكن من حفظ المواد ضمن شروط السلامة إلى غاية أن يحين وقت استخدامها أو تظهر الحاجة إليها، أي تخزين المواد في زمن الوفرة والوقت الذي تقل فيه قيمتها والاحتفاظ بها إلى الوقت الذي تكون قيمتها عالية، كالاحتفاظ بالمنتجات الزراعية الموسمية في وقت إنتاجها أين تكون متوفرة بكثرة إلى غاية المواسم التي تكون فيها نادرة، وهكذا يمكن نشاط التخزين من التوزيع الزمني للمواد محققا بذلك منفعة ويضيفها تلك المواد.

وتتقاطع هنا وظيفة نشاط التخزين مع وظيفة نشاط الإنتاج، وذلك ان الإنتاج في بعض الأحيان يستهدف إطالة مدة صلاحية المواد، على سبيل المثال مشتقات الحليب والأسماك واللحوم، بحيث يتم إضافة مواد حافظة تساهم في زيادة مدة صلاحية المواد.

– المنفعة الحيازية أو التبادلية: وتنتج عن عمليات نقل ملكية المواد من أشخاص يكونوا اقل حاجة إليها إلى أشخاص هم بحاجة إليها أكثر، أي من المنتجين إلى المستهلكين أو من البائعين الذين يملكون كميات من مادة معينة أكثر من حاجتهم إلى المشترين الذين يكونوا بحاجة إليها، وبذلك تصبح تلك المواد ذات قيمة عند الأشخاص الجدد بعدما كانت غير نافعة عند البائعين، وهذه الإضافة في المنفعة للمواد نتجت عن عملية التبادل بين طرفين.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف نشاط الإنتاج على انه ذلك الجهد الإنساني المنظم والواعي الذي يبذل لجعل الموارد الاقتصادية صالحة لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية عن طريق إضفاء المنفعة على السلعة التي تصبح اكثر صلاحية لتلبية الحاجات.

أساليب الإنتاج:

يعبر مفهوم أسلوب الإنتاج عن الطريقة والكيفية التي تحدد عناصر الإنتاج ومختلف العلاقات الاجتماعية في الإطار الإنتاجي، ويعكس أسلوب الإنتاج طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية العامة

للمجتمع وطبيعة ملكية وسائل الإنتاج، ووفق كارل ماكس فان هناك علاقة جدلية تاريخية تربط بين أسلوب الإنتاج والتطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، ووفقا لذلك فقد عرفت البشرية عدة أنماط من أساليب الإنتاج عبر المراحل التاريخية لتطورها الاجتماعي والاقتصادي، بدءا من الأسلوب البدائي للإنتاج مرورا بأسلوب الرق أو العبودي، ثم أسلوب الإقطاعي، ثم الأسلوب الرأسمالي، وفيما يلي شرح مختصر لكل منها:[38]

– أسلوب الإنتاج البدائي: يتميز هذا النمط الإنتاجي انه تعاوني جماعي نتيجة الضعف والانعزال الفردي، ومن مرتكزاته: العمل الجماعي والمساعدة المشتركة القائمة على الملكية المشاعة، الملكية الاجتماعية وتوزيع المنتجات المشتركة، كانت العمليات الإنتاجية ضمنه تتمثل في تربية الحيوانات، الصيد، جمع الثمار والنباتات، الزراعة، وكان يعتمد فقط على الإنتاج اليدوي، كما انه يتميز بخلوه من الطبقات الاجتماعية.

– الأسلوب الإنتاجي المعتمد على الرق (العبودي): لقد أدى التطور الاجتماعي وما نتج عنه من التخصص وتقسيم العمل إلى بروز ظاهرة الطبقية، والمتمثلة في طبقتين: الأولى طبقة الأسياد وهم المستغِلون، وطبقة العبيد وهم المستغَلون، ومن مرتكزات هذا الأسلوب: الملكية الفردية للعبيد ووسائل الإنتاج، انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، الاستحواذ على فائض الإنتاج الناتج عن جهد العبيد من طرف طبقة الأسياد، وذلك من خلال الإكراه الاقتصادي والبدني، وكان يعتمد هذا النمط الإنتاجي على الإنتاج السلعي البسيط من خلال أنشطة الزراعة، تربية الحيوانات، الحرف اليدوية، كما عرف أيضا أعمال التجارة، ويتميز بوجود الطبقية التي تتمثل في ثلاث طبقات: الطبقة الأولى تتمثل في طبقة الملاك والأسياد، والثانية طبقة العبيد، إضافة إلى طبقة ثالثة تتمثل في المنتجون الأحرار وهم منتجو السلع الصغار مثل الفلاحين والحرفيين.

– أسلوب الإنتاج الإقطاعي: يقوم جوهر هذا الأسلوب على أساس ان ملكية الأراضي تعود إلى المالك الإقطاعي بالإضافة إلى تبعية الفلاح إلى الأرض، حيث يتم تخصيص جزء منها للفلاح،

[38]- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص07.

بهدف إمداد الإقطاعي باليد العاملة، ومن أهم مرتكزات هذا الأسلوب: ملكية الأسياد الإقطاعيين لوسائل الإنتاج، تبعية الفلاحين الشخصية للإقطاعيين، انقسام المجتمع إلى طبقات متناقضة، استحواذ الإقطاعيين على فائض الإنتاج المتحصل من الفلاحين وحتى ذلك المتحصل من طرف الحرفيين في بعض الأحيان، واستخدام أساليب الإكراه الاقتصادي والبدني الممارس من قبل الإقطاعيين.

– أسلوب الإنتاج الرأسمالي: يقوم جوهر هذا الأسلوب على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والتي تعود إلى الرأسمالي، الذي يستحوذ على فائض القيمة، إلا ان هذا الأسلوب لا يعتمد على الإكراه، ولكن على علاقات إنتاجية تتسم بالرضا وتبادل المنافع بين الطرفين، وقد ظهر هذا الأسلوب كنتيجة للتناقضات والمشاكل التي عرفها الأسلوب الإقطاعي، كما تزامن مع ظهور المصانع والشركات الضخمة التي تحتاج إلى يد عاملة كبيرة، كما ان أسلوب الإنتاج في ظل هذا النظام قد تطور وتحسن باستمرار وخاصة مع التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي عرفته البشرية، باتجاه الاهتمام بانشغالات العمال واحتياجاتهم الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية، وخاصة مع تطور الفكر الإداري والاقتصادي ونمو الوعي لدى الجماهير، مما أدى إلى بروز عدة اهتمامات في مجال الإنتاج، من بينها: الاهتمام اكثر بالعنصر البشري في النظام الإنتاجي، الاهتمام بعلاقة النشاط الإنتاجي بالبيئة والموارد الطبيعية، الاهتمام بالإبداع والابتكار، تبعية النشاط الإنتاجي للاستهلاك (سيادة المستهلك).

– أسلوب الإنتاج الاشتراكي: يقوم هذا الأسلوب على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ومن ثم التشارك في اقتسام الناتج، حيث يركز كثيرا على علاقات العمل المكونة للنشاط الإنتاجي، سواء بالنسبة لعلاقة الإنسان بالإنسان، أو علاقة الإنسان بوسائل الإنتاج، ويتميز بان عملية اتخاذ القرار الخاصة بالإنتاج من حيث الكمية والنوعية وطريقة التوزيع يكون بيد السلطة المركزية للتخطيط، وبالتالي تكون الوحدة الإنتاجية مجردة من مسؤولية اتخاذ القرار وتصبح مجرد وحدة للتنفيذ، كما انه يتميز بعدم وجود الطبقية، والاهتمام اكثر بالعمال وبتحسين ظروف عملهم.

أشكال وأنواع الإنتاج:

تتعدد وتتنوع أساليب وأشكال الإنتاج بحسب المعايير المستخدمة في عملية التمييز والتصنيف، ولذلك نجد عدة أشكال منها ما يلي:

1. حسب الغرض من الاستخدام: ونميز هنا بين نوعين من الإنتاج وهما:

- إنتاج وسائل الإنتاج: وهي تلك العمليات الإنتاجية التي تستهدف إنتاج المواد التي تستخدم في عمليات إنتاجية أخرى، كإنتاج الآلات والتجهيزات الإنتاجية والمواد الأولية وغيرها من المواد التي تتطلبها العمليات الإنتاجية.

- إنتاج وسائل الاستهلاك: ويتمثل في إنتاج المواد التي توجه مباشرة إلى الاستهلاك النهائي، أي المواد التي تستخدم في إشباع الحاجات والرغبات.

2. حسب طبيعة المنتج: وهنا نميز بين نوعين من الأنشطة الإنتاجية وهي:

- إنتاج السلع: ويتمثل في عمليات إنتاج سلع مادية ملموسة، كالمواد الغذائية والسيارات والكراسي وغيرها.

- إنتاج الخدمات: ويتمثل في إنتاج منتجات غير ملموسة كخدمات الصحة والتعليم والصيانة...الخ.

إعادة الإنتاج:

ويقصد بها تلك الأنشطة التي تضمن استمرارية الدورة الإنتاجية، والتي تنقسم إلى نوعين:

- إعادة الإنتاج البسيط: وتتمثل في إعادة الإنتاج بنفس حجم الإنتاج وبنفس الطاقة الإنتاجية

- إعادة الإنتاج الموسع: وتتضمن إعادة الإنتاج مع زيادة الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج.

عوامل الإنتاج:

تقوم عملية الإنتاج على مقومات وعناصر أساسية لا بد من توفرها حتى تتم هذه العملية، والتي يطلق عليها بعناصر الإنتاج، وهي كل العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية، والتي هي ضرورية للحصول على المنتجات النهائية، إذ تعتبر مدخلات للنظام الإنتاجي، فقد عرفت على أنها مجمل العناصر

المادية والإنسانية لعملية الإنتاج والتي تتفاعل معا في نشاط حيوي متبادل وموجه لتكييف الموارد الطبيعية وحيازة موجوداتها وفق متطلبات الإنسان[39]، إذ تصنف إلى أربعة أصناف أساسية كما يلي:

1. **العامل البشري:** يتثمل في جهد الإنسان سواء العضلي أو الفكري الذي يقوم به الفرد من أجل الإنتاج أو للقيام بنشاط معين مقابل أجر معين[40]، كما عرف على أنه نشاط هادف للإنسان من أجل خلق قيم استعمالية توفر له الشروط العامة لتأمين الطاقة الضرورية لنشاطاته ولتعويض المندثر منها، وذلك في اطار علاقة الإنسان بالطبيعة، فهو يعتبر عملية فاعلة تظهر علاقات إنتاجية تاريخية تشكل بدورها تطور قوى الإنتاج، فكل علاقة عمل تتضمن في الوقت ذاته علاقات اجتماعية للناس فيما بينهم تعكس في محتواها علاقات إنتاجية[41]، ويعتبر من أهم عناصر الإنتاج وأساسها، فالعمل هو ذلك النشاط الذي يبذله الفرد بشكل هادف وواعي أثناء العملية الإنتاجية أو من اجل إنتاج سلع وخدمات، ويظهر من خلال ما سبق أن مفهوم العمل يقوم على العناصر التالية:

- أنه مجهود بشري هادف وواعي.
- يتحدد في اطار العملية الإنتاجية وليس خارجها.
- ان يتضمن تضحية بالوقت والجهد وتحمل الألم، ولهذا يتطلب تعويض ومقابل لذلك.
- يتضمن أهمية اقتصادية تتمثل في القيمة المضافة التي يحدثها على الأشياء.

فالعمل يمثل كل مجهود بشري يبذل بشكل هادف وواعي في اطار العملية الإنتاجية، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من العمل كما يلي:

- العمل البدني: وهو ذلك المجهود العضلي الذي يبذله الإنسان في اطار العملية الإنتاجية، ويتحقق بالاتصال المباشر بين العامل ووسائل الإنتاج.

---

[39]- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص05.

[40]– متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد– مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص21.

[41]– صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص05.

– العمل الذهني : ويمثل ذلك المجهود الفكري الذي يبذله الإنسان في اطار العملية الإنتاجية من اجل الحصول على سلع وخدمات، ومن أشكاله: التصميم، الإبداع والابتكار، تقديم الاستشارات، التحليل...إلخ.

2. العامل الطبيعي: هو كافة الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع التي تساعد الإنسان على إنتاج السلع والخدمات، كما انه يمثل مختلف العناصر الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في صنعها، سواء كانت فوق الأرض أو تحتها، كالمياه، الخشب، المعادن، الأرض، المناخ، الموقع الجغرافي، الطاقة الشمسية...إلخ. ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث أنواع كما يلي:

– المواد الأولية: وتمثل مختلف المواد التي يحصل عليها الإنسان من الطبيعة دون ان يتدخل في صنعها أو يغير شكلها ويقتصر دوره فقط في جمعها من أماكنها المختلفة، استخراجها من باطن الأرض، حيث تحتاج تلك المواد إلى معالجة وإعادة تكييف وتغيير لأنها لا تصلح لإشباع الحاجات والرغبات بشكلها الطبيعي، وعلى هذا فإنها تمثل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية لأنها هي من يقع عليه التغيير والتحويل والتركيب وغيرها، ومن الأمثلة على تلك المواد نجد: المعادن بمختلف أنواعها، الخشب، المياه...الخ

– القوى المحركة للعملية الإنتاجية: وتتمثل في مختلف العناصر التي تستخدم كقوى دافعة ومحركة للإنتاج، أي تلك المواد التي تستخدم في تشغيل الآلات والأجهزة الإنتاجية، ولكن لم تخضع لأي عملية تحويل أو تغيير من طرف الإنسان ومن الأمثلة على ذلك نجد: الطاقة الشمسية، الرياح...

– الأرض: تعتبر الأرض قاعدة مهمة لممارسة النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه، سواء زراعي أو صناعي أو خدمي، فلا يمكن ممارسة تلك الأنشطة من دون وجود مساحات أرضية كافية مخصصة لذلك الغرض، وسواء كان ذلك على اليابسة أو على مستوى المسطحات المائية، كما يمكن ان تشمل أيضا المناخ والموقع الجغرافي، ويرى ريكاردو أن عرض الأرض ثابت لا يمكن زيادته لكونها نابعة من الطبيعة بشكل محدود، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من العرض وهما: العرض

المادي للأرض وهو إجمالي المساحة الكلية من الأراضي المتاحة لدولة ما وهذا النوع من العرض ثابت لا يمكن زيادته، والعرض الاقتصادي للأرض وهو متغير ويتوقف على معدل إدخال أراضي جديدة في الاستخدام من خلال استصلاحها، أو رفع إنتاجيتها من خلال استخدام الأسمدة وغيرها، وعلى هذا فان عرض الأرض يعكس الوفرة أو الندرة النسبية للأراضي الصالحة للاستخدام ومدى قابليتها للاستصلاح وقدرتها على الوفاء بالأغراض[42].

3. عامل رأس المال: وهو أهم قسم في العملية الإنتاجية، إذ يمثل مجموع المواد التي سبق إنتاجها من طرف الإنسان، والتي تستخدم في عمليات الإنتاج المختلفة لتوفير السلع والخدمات التي تحقق إشباع حاجات الإنسان وزيادة إنتاجية العمل، أو هو مختلف الأجهزة والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويمكن التميز بين عدة أنواع من رأس المال وفق عدة معايير كما يلي:

- رأس المال الثابت والمتغير: ويتم التمييز هنا على أساس إمكانية إعادة استخدام تلك العناصر من عدمها، ووفق هذا المعيار نفرق بين نوعين من رأس المال وهما:
  - رأس مال ثابت: ويقصد به تلك الأصول التي لا تنتهي بمجرد استخدامها لأول مرة، أي هو ذلك الذي يستخدم في العملية الإنتاجية لعدة مرات مثل المباني والأجهزة والآلات، ويتميز بأنه قابل للإهتلاك، أي تدهور قيمته وجودته مع مرور الزمن أو من خلال المشاركة في العملية الإنتاجية.
  - رأس مال متغير: وهو تلك المواد التي تنتهي بمجرد استخدامها لأول مرة، أي هو مختلف العناصر والمواد التي تستخدم مرة واحدة في العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية، الطاقة.
- رأس المال النقدي والعيني: ونميز هنا على أساس سيولة الأصول:
  - رأس المال العيني: ويشمل مختلف الأصول المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية كالآلات والمعدات الإنتاجية، المباني، التجهيزات الإنتاجية المختلفة.

[42]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص351.

- رأس المال النقدي: ويتمثل في الأموال السائلة التي يتطلبها النشاط الإنتاجي، كالأسهم والسندات والنقدية.

– حسب طبيعتها: ونميز بين: رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي:[43]

- رأس المال المادي: هو مختلف العناصر المادية التي أوجدها الإنسان وتستخدم في العملية الإنتاجية كالمعدات والآلات والمواد الخام.
- رأس المال الاجتماعي: يتمثل في كافة العناصر والتجهيزات الجماعية التي يملكها المجتمع مثل: الطرق، الجسور، المستشفيات، المدارس ...إلخ.

4. عامل التنظيم: وهو عبارة عن نشاط مبذول يعمل على تنظيم وتوجيه وتنسيق العمليات الإنتاجية وجهود الأفراد، ودفعها نحو تحقيق الأهداف المسطرة، أي يوجه التفاعل القائم بين عناصر الإنتاج الأخرى، ويتحمل على عاتقه نتيجة المخاطرة، أي أن نتيجته غير محددة ومعروفة مسبقا فقد تكون خسارة أو ربح. حيث يعمل التنظيم على تحقيق ما يلي:

- توفير عناصر الإنتاج
- توظيف عناصر الإنتاج والجمع بينها
- توجيه العملية الإنتاجية وضمان استمراريتها
- التوفيق بين متطلبات وحاجات الأفراد والعملية الإنتاجية
- تحديد العمليات الإنتاجية والتخطيط لها.

عوائد عوامل الإنتاج:

ان لعوامل الإنتاج مقابل نتيجة مشاركتها ومساهمتها في العملية الإنتاجية، وهذا المقابل هو الذي يطلق عليه عوائد عوامل الإنتاج، وهو ضروري من أجل ضمان ودفع تلك العوامل على المشاركة في العملية الإنتاجية، إذ يتمثل في ذلك الكسب المادي الذي يتحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج مقابل المشاركة في العلمية الإنتاجية، وتتمثل فيما يلي:

[43]- السيد محمد احمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص233.

– عائد العامل الطبيعي يتمثل في الريع: والذي يمثل مجموع المدفوعات التي تدفع لملاك عناصر الإنتاج ذات العرض غير مرن بدرجة عالية، وحسب ريكاردو فإن الريع هو عائد لاستخدام القوى الطبيعية التي لا تهتلك[44]، وحسبه فإن عدم مرونة عرض العوامل الطبيعية ناتج عن كونها نابعة من الطبيعة بشكل محدود لا يقبل الزيادة، وعلى ذلك فان المكافأة المعطاة لقلة استخدام الأرض تتحدد بالطلب عليها[45]، أي أن قيمة الريع الذي يمثل المقابل الذي يأخذه ملاك العوامل الطبيعية يتحدد تبعا لحجم الطلب عليه، فكلما كان الطلب عليه عالي ارتفع سعرها والعكس عندما ينخفض الطلب عليها.

– عائد عامل رأس المال يتمثل في الفائدة: وهو ذلك العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية والتضحية بالانتفاع به في الوقت الحاضر، ومن وجهة النظر الإنتاجية يتمثل في تلك التكلفة التي تتحملها المؤسسة من أجل الحصول على رأس المال اللازم للقيام بالعملية الإنتاجية[46].

– عائد العمل يتمثل في الأجر: وتعتبر الأجور ذلك التعويض الذي يحصل عليه العامل نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية، وينظر إليه من وجه نظر الإنتاج على أنه تكلفة العمل عن كل وحدة زمنية من العمل أو عن كل وحدة من الإنتاج[47].

–عائد التنظيم يتمثل في الربح: ويقصد بالربح ذلك العائد الذي يحصل عليه المنظم نتيجة مشاركته وتحمل مسؤولية التنظيم والتوجيه والتنسيق بين عناصر الإنتاج، فقد عرف على أنه الفرق بين الإيراد والتكاليف، وتتضمن فكرة الربح الاختيار المنظم بين عدة بدائل من الأحجام التي تعطي كل منها مستوى معين من الأرباح، وكونه دائما يتجه إلى تحقيق أعلى مستوى من الربح فإنه يحمله ذلك مخاطرة متعلقة بالمعلومات حول المستقبل غير الواضحة[48].

---

[44]– محمد مدحت مصطفى، اقتصاديات الأراضي الزراعية: الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية للطباع والنشر والتوزيع، 1998، ص139،137.

[45]- نفس المرجع السابق، ص351.

[46]- نفس المرجع، ص363.

[47]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص331.

[48]- نفس المرجع، ص359.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا توجد سوى نوعين من المداخيل لعوامل الإنتاج وهما: عوائد على الملكية والتي تتمثل في الريع والربح والفائدة، وعوائد العمل المتمثل في الأجر، وذلك أن الربح والفائدة والريع تختلف عن الأجور بكونها تمثل عائدات على الملكية[49].

خصائص عوامل الإنتاج:

تعبر عوامل الإنتاج عن مختلف العناصر المادية وغير مادية الضرورية لإتمام العملية الإنتاجية، فلا يمكن قيام هذه الأخيرة من دون وجود تلك العناصر، والتي تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

– القابلية للإحلال: أي يمكن لعامل معين من عوامل الإنتاج أن يحل محل عامل آخر في العملية الإنتاجية سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل ،كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال.

– القابلية للتجزئة والقياس: أي يمكن تجزئة عوامل الإنتاج إلى أجزاء ووحدات كما يمكن قياسها.

– القابلية للتكامل: أي تكامل عوامل الإنتاج فيما بينها لإتمام عملية إنتاج سلعة معينة، كاستخدام الحديد والإسمنت لبناء منزل.

– لها ثمن: وهي خاصية تتمتع بها كل الموارد الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى ندرتها وأهميتها في العملية الإنتاجية، أي لا يمكن إتمام هذه الأخيرة من دون استخدام تلك العوامل، ويتمثل ثمن عناصر الإنتاج في ذلك العائد الذي يحصل عليه كل عامل من تلك العوامل، والذي يتحدد حسب مستوى العرض والطلب عليها، فاذا كان مستوى الطلب عليها أعلى من مستوى العرض منها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، والعكس عندما يرتفع العرض منها على الطلب، كما نجد أيضا علاقة بين أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية، وذلك أن أسعار عوامل الإنتاج تمثل تكاليف لإنتاج المنتجات النهائية، كما أن الطلب على عناصر الإنتاج يرتبط بالطلب على المنتجات النهائية، حيث ان زيادة

[49]– ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص351.

الطلب على المنتجات النهائية يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعارها إذا لم يقابله زيادة في العرض منها.

نظام الإنتاج:

النظام الإنتاجي هو الطريقة والكيفية التي تجمع بها عوامل وعناصر الإنتاج من أجل الحصول على سلعة أو خدمة معينة، والتي تأخذ شكل مدخلات وعمليات ومخرجات، وأنظمة الإنتاج عديدة ومتنوعة، فهناك أنظمة الإنتاج لمنظمة صناعية وأنظمة إنتاج لمنظمة خدمية وذلك كما يلي:[50]

- النظام الإنتاجي الصناعي: وهو عبارة عن النظام الذي يتضمن العمليات الإنتاجية الهادفة إلى الحصول على سلع مادية ملموسة، ويمثل الصيغة التنظيمية لإدارة الإنتاج.
- النظام الإنتاجي الخدمي: وعبارة عن النظام الذي يتضمن العمليات الإنتاجية الهادفة إلى إنتاج الخدمات، ويمثل الصيغة التنظيمية لإدارة العمليات.

العملية الإنتاجية:

هي العملية التي بمقتضاها يتم مزج عناصر الإنتاج من أجل الحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع[51]، فهي تمثل مختلف العمليات المرتبة والمنظمة بشكل هادف ومناسب ومخطط له من أجل الحصول على منتجات من نوع معين، والتي تتطلب مجموعة من العناصر المادية كالآلات والمواد الأولية، والعناصر البشرية، إضافة إلى العناصر غير مادية كالمعارف ونماذج التصميم والتكنولوجيا، والعناصر البيئية.

الإنتاجية:

هي مؤشر من مؤشرات قياس أداء عناصر الإنتاج، وهي تعبير عن مدى مساهمة وكفاءة تلك العناصر في العملية الإنتاجية، فقد عرفت على أنها مقياس للعلاقة بين المخرجات والمدخلات، والتي تعبر عن

[50] - كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج والعمليات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 26.

[51]- السيد محمد احمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص231.

القدرة على تكوين الناتج باستخدام عناصر إنتاج محددة، وبذلك فهي تمثل مقياس لحسن استخدام وتوظيف عناصر الإنتاج في النشاط الإنتاجي[52]، ويمكن حسابها بطريقة التالية:

$$\text{الانتاجية} = \frac{\text{كمية الانتاج المحصل عليها خلال فترة زمنية معينة}}{\text{كمية عوامل الانتاج المستخدمة في الحصول على ذلك الانتاج}}$$

ويمكن التمييز هنا بين: إنتاجية العمل، وإنتاجية رأس المال، وإنتاجية الأرض. كما يمكن حسابها بالكمية أو بالقيمة.

وتتأثر الإنتاجية بعدة عوامل منها: قدرات ومهارات الأفراد ورغبتهم في العمل، التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية، نوعية وكفاءة الآلات، والظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية.

ثانيا: نشاط التبادل التجاري:

يقصد بالمبادلة تنازل شخص عن شيء ما لشخص مقابل شيء آخر يماثله ويعادله في القيمة من وجهة نظر أطراف التبادل، أي هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص، وحتى تتم عملية التبادل بين الأشخاص لابد من وجود اختلاف في الأشياء التي يملكها الطرفان، إضافة إلى الرغبة لكلا الطرفان في القيام بعملية المبادلة، ونشاط التبادل يمثل حلقة مهمة تصل بين الإنتاج والاستهلاك، وعلى ذلك الأساس يعتبر من الأنشطة الأساسية للمجتمعات منذ القدم، سواء كانت في شكل مقايضة أو باستعمال النقود التي لعبت دورا أساسيا في تطور واتساع هذا النشاط[53].

إن تقسيم العمل والاتجاه نحو التخصص هو الذي ولد وفرض التبادل التجاري بين الأشخاص وبين المجتمعات، حيث لا يستطيع الشخص أن ينتج كل يحتاجه وهذا ما يؤدي به إلى التخصص في إنتاج نوع معين، وهذا يحتم عليه مبادلة ما لديه من فائض بما لدى الآخرين من فوائض، ومن هنا تظهر

[52]- غسان قسام دواد اللامي، أمية شكرولي البياتي، إدارة الإنتاج والعمليات: مرتكزات معرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص39.

[53]- نصيب رجم، إدارة أنظمة التوزيع- تطبيقات ودراسة حالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006، ص10.

ضرورة التجارة في تحقيق مبدأ التخصص، وعليه يمكن القول أن كلا من التخصص والتجارة متكاملين ولا يمكن لأحدهما أن يقوم من دون الآخر.

وقد عرف هذا النشاط تطورات مهمة تبعا لتطور نشاط الإنتاج والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للبشرية، فقد ظهر بداية كنتيجة للتخصص وتقسيم العمل بين الأشخاص في شكل نظام المقايضة التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة أخرى، ليتطور بعدها وتحت ضغط اتساع المبادلات التجارية وتنوعها وتعدد الحاجات البشرية إلى نظام البيع والشراء بالاعتماد على وسيط التبادل الذي يحظى بقبول لدى جميع الأطراف، ليطرأ عليه هو الآخر تطورات وتحولات انتقل على اثرها من النظام السلعي القائم على اعتماد سلعة ذات قيمة كوسيط للتبادل إلى استخدام المعادن النفيسة باعتبارها تحظى بقبول عام، لتظهر بعدها النقود المعدنية ثم النقود الائتمانية وأخيرا وسائل الدفع الإلكترونية.

عناصر التبادل:

إن نشاط التبادل التجاري يتطلب وجود شخصين أو اكثر، مع وجود حيز يمكن طرفي التبادل (البائع والمشتري) من القيام بعميلة التبادل، مع وجود أشياء ذات قيمة لدى الطرفين يرغب كل منهما في مبادلتها بالشيء الذي بحوزة الآخر، وانطلاقا من هذا فإن عملية التبادل تقوم على مجموعة من العناصر يمكن إيضاحها فيما يلي:

* أطراف التبادل: فأي عملية تبادل تجاري لا بد أن تتم بين طرفين اثنين يرغب كل منهما في التنازل عن شيء يملكه مقابل الحصول على شيء آخر هو ملك للطرف الآخر، يعتقد انه مناسب لتلبية حاجاته ورغباته، ويسمى الطرفان بالبائع والمشتري. حيث يعتبر البائع الشخص الذي يملك الشيء الذي يرغب في التنازل عليه مقابل شيء آخر، أما المشتري فهو الشخص الذين يرغب في شراء شيء موضوع التبادل مقابل دفع قيمته للبائع.

* محل التبادل: أو موضوع التبادل وهو الشيء الذي يملكه البائع ويرغب في التنازل عليه للمشتري مقابل شيء آخر، وهو يحمل منفعة معينة لدى المشتري ولهذا يكون مستعد للحصول عليه مقابل ثمن معين.

* وسيط التبادل: وهو الشيء الذي بحوزة المشتري والذي يرغب في دفعه للبائع مقابل الحصول على الشيء الآخر، حيث يمثل مقياس لقيمة الشيء المراد الحصول عليه، وقد طورت البشرية هذا المقياس والوسيط ليصبح في وقتنا الحاضر يتمثل في النقود على اختلاف أنواعها وأشكالها.

* حيز التبادل : الذي يعرف على أنه الإطار الذي يمكن من خلاله للبائع بيع منتجاته للمشتري، أي هو الحيز الذي يمكن من القيام بعملية البيع والشراء بين البائع والمشتري وتتم في إطاره علمية التبادل، والذي يصطلح على تسميته بالسوق، سواء كانت تتمثل في مكان معين، أو وسائل اتصال معينة تستخدم لعملية عرض المنتجات وإتمام عملية البيع والشراء كمواقع التواصل الاجتماعي والهاتف وغيرها. وقد عرفت السوق على أنها نقطة التقاء البائع بالمشتري أو عبارة عن تلاقي بين عرض وطلب يسمح بتبادل السلع والخدمات بمقابل[54]، كما عرفت على أنها قوى العرض والطلب على سلعة معينة[55]، وعرفت أيضا على أنها الحيز أو الوسيلة التي تتفاعل فيها قوى العرض والطلب لتحديد سعر البضاعة ونقل ملكيتها أو الاستفادة من خدمة معينة[56]. وتؤدي السوق ثلاث وظائف أساسية وهي:[57]

– وظيفة التوصيل: حيث تعمل السوق على إيصال المعلومات لمتخذي القرار سواء كانوا مشترين (مستهلكين) أو بائعين (منتجين)، فبالنسبة للمشترين تمكنهم من معرفة أنواع السلع وحجم المعروض وزمن ومكان تواجد السلع وأسعارها، أما بالنسبة للبائعين فتمكنهم من معرفة حجم الطلب ونوعه واتجاهاته المستقبلية والتي على أساسها يتم اتخاذ قرارات الإنتاج والتوزيع.

– وظيفية التنسيق: حيث تعمل الأسواق على تحقيق التنسيق بين البائعين والمشترين من حيث نوعية السلع المعروضة وكميتها، أي تحقيق الشروط والظروف التي تؤدي إلى التوازن بين العرض والطلب، فالسوق توفر المعلومات التي تمكن من تحقيق التوافق بين أهداف البائعين واحتياجات المستهلكين.

---

[54]– نصيب رجم، دراسة السوق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، الطبعة الثانية 2004، ص29.

[55]– منير نوري، التسويق مدخل المعلومات والاستراتيجيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص215.

[56] - stanton william, fundamentals of marketing, 4th édition, MCGRAW- HILL, 1995. p49.

[57]– جيمس جوارتني، ريتشاد ستروب، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص96.

– وظيفة توفير الحوافز: وذلك من خلال الأسعار والمنافسة والأرباح، حيث تعمل على توفير آلية الأسعار التي تعتبر قاعدة أساسية لتحقيق التوازن بين الأطراف في السوق، هدف تعظيم الأرباح بالمنسبة للمنتجين، وهدف تحقيق اكبر إشباع ممكن بأقل تكلفة بالنسبة للمستهلين، ومن ثم يتحقق التوازن عند مستوى معين من الأسعار الذي يدعى بسعر توازن السوق، الذي يتحدد من خلال عوامل السوق بعيدا عن تأثير منتج أو بائع معين، ويصبح السعر معطى للمنتج، وعليه فان تعظيم الربح يتحدد بناء على تحسين الجهود وتخفيض التكاليف.

ولقد تطور مفهوم ومضمون التبادل التجاري في العصر الحالي من شكله البسيط القائم على عمليات البيع والشراء، إلى مفهوم جد معقد يقوم على مجموعة من الأنشطة والعمليات، التي من خلالها يستطيع البائع بيع وتصريف ما بحوزته من بضاعة مقابل الحصول على فائض قيمة أو أرباح، ومن تلك الأنشطة نجد عمليات الترويج والتسعير والتوزيع، النقل التخزين.

بعض الأنشطة المرتبطة بالتبادل التجاري:

ان عملية التبادل التجاري أصبحت من أهم الأنشطة الاقتصادية بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في ضمان استمرارية الدورة الإنتاجية، والموقع الذي تحتله كحلقة أساسية بين الإنتاج والاستهلاك، فلا يمكن استمرار الدورة الإنتاجية ما لم تتم عملية تصريف المنتجات، وهذه العملية التي يضمنها نشاط التبادل التجاري، وخاصة في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البشرية اليوم، أين مست هذا النشاط تطورات هامة واصبح يحتوي العديد من الأنشطة المعقدة، والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

البيع: هو العملية التي تمكن البائع من التنازل وتصريف ما لديه من سلع وخدمات بما يقابلها من أثمان يرى أنها تكافؤها في القيمة، وبالنظر إلى التطورات التي لحقت بهذا النشاط من ضخامة الكميات وتنوعها وتطور المصانع الإنتاجية من الناحية الإدارية والتقنية، فقد أصبحت هذه العملية تتطلب أنشطة عديدة تندرج ضمن وظيفة التسويق.

الشراء: وهو العملية التي تمكن المشتري من الحصول على السلع والخدمات التي يرغب في شرائها، وذلك من خلال اتصاله بالبائع ودفع ما يقابل تلك السلع، ولهذا يرى الاقتصاديون أن هناك شرطين ضروريين لإتمام علمية الشراء وهما الرغبة والقدرة الشرائية، حيث تشير الأولى إلى رغبة واستعداد

المشتري للحصول على شيء معين مقابل التضحية بالثمن المحدد له، أما القدرة الشرائية فهي امتلاك المشتري للمقابل المحدد للشيء الذي يرغب فيه، أي امتلاك ثمنه سواء كان نقدا أو عينا أو مجهود، وتختلف عملية الشراء باختلاف طبيعة المشتري ان كان مجرد شخص طبيعي يسعى لتلبية حاجاته ورغباته، أو كان مؤسسة تشتري متطلبات نشاطها، أو هيأة حكومية، فلكل منهم سلوكه الخاص يتحدد في اطار عوامل واعتبارات خاصة ومتميزة عن باقي السلوكات الأخرى.

النقل: يقصد به الحركة المادية للمواد، التي تمكن من نقل المواد من مكان إلى مكان آخر، أي نقلها من مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك والاستخدام، فقد عرف على انه عملية تحريك المواد من مكان إنتاجها أو بيعها إلى نقاط استهلاكها بالكمية المطلوبة والوقت المحدد وبتكلفة معقولة[58].

التخزين: وهو عملية الاحتفاظ بالمواد ضمن شروط السلامة إلى غاية ان يحين وقت استخدامها، أي هو مختلف العمليات التي تمكن شخص أو مؤسسة ما بالاحتفاظ بالمواد مع توفير لها شروط وظروف التخزين المثلى إلى غاية وقت استخدامها، ومن هذا المنطلق فان التخزين يحقق ثلاث وظائف وهي:

- حفظ المواد ضمن شروط السلامة.
- تحقيق الاستمرارية في الزمن للمواد، من خلال تمديد مدة صلاحيتها.
- تعديل التدفق الزمني للمواد: أي من خلالها يمكن توزيع كمية المواد عبر الزمن.

التسويق: هو مختلف الأنشطة والجهود التي يبذلها البائع من أجل بيع وتصريف ما لديه من منتجات، ويشمل التسويق على أنشطة تسمى بعناصر المزيج التسويقي والمتمثلة في: سياسة الإنتاج، التسعير، الترويج والتوزيع.

العرض والطلب: يقصد بالعرض الكمية من سلعة ما المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل الوجه المقابل للطلب، وترتبط فكرة العرض عموما بمشكلة الندرة، ذلك ان إنتاج سلعة ما لا يتم إلا بتظافر مجموعة من عناصر الإنتاج التي تتميز بالندرة النسبية[59]، أما الطلب فهو كمية الطلب

[58] - philips charles.f ducan delbert.j, marketing principles and methods, 6th edition, irwin ontzrio, 1968, p489.

[59]– زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص209.

على سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، شريطة ان يقترن ذلك بوجود الرغبة والقدرة على الشراء. ويمكن التمييز بين العرض والطلب الفردي والعرض والطلب الوطني أو في السوق، حيث يمثل الطلب والعرض الكلي مجموع الطلبات والعروض الفردية على سلعة معينة وعند مستويات مختلفة للسعر في فترة زمنية معينة، ويتحدد العرض الكلي بنفس العوامل التي تحدد العرض الفردي بالإضافة إلى عدد المنتجين، والطلب الكلي أيضا يتحدد بنفس العوامل المحددة للطلب الفردي بالإضافة إلى عدد المستهلكين[60].

قنوات التوزيع: يشير التوزيع إلى تلك الأنشطة التي تضمن إيصال المنتجات من أيدي المنتجين إلى أيدي المستهلكين، أما قناة التوزيع فهي تلك المسالك والمحطات التي تمر بها البضاعة من المنتج إلى المستهلك النهائي لها، حيث توجد عدة أشكال منها وهي:

- من المنتج إلى المستهلك مباشرة.
- من المنتج إلى تاجر الجملة إلى المستهلك
- من المنتج إلى تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك
- من المنتج إلى الوكيل إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك.
- من المنتج إلى الوكيل إلى تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك

العوامل المؤثرة في التبادل التجاري:

تخضع عمليات التبادل التجاري إلى مجموعة من المعطيات والعوامل، التي يمكن ان تؤثر في عناصرها وأركانها من أهم تلك العوامل ما يلي:

- الرغبة: والتي تتحدد بمجموعة من العناصر منها الأذواق والعادات والتقاليد والحاجات، وهي شرط أساسي في إتمام عملية التبادل، سواء بالنسبة للبائع أو بالنسبة للمشتري.

- الأسعار: وتعتبر عامل مهم في التبادل التجاري، فهي تعبير عن قيمة الأشياء محل التبادل، فهي من وجهة نظر البائع تعويض عن الشيء الذي تنازل عنه، أما بالنسبة للمشتري فهي تكلفة وعبئ مقابل حصوله على الشيء الذي يرغب فيه، أي تكلفة المنافع التي حصل عليها.

[60]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص27، 38.

– نوعية السلعة: فنوع السلع يلعب دورا في إتمام التبادل، لأن المشتري يرغب دائما في الحصول على نوع محدد من السلع التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه.

– العوامل الاجتماعية: بما فيها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.

– القوانين والتشريعات في المجتمع: فالقوانين والأحكام التشريعية تلعب دورا في تنظيم عمليات التبادل التجاري، ففي إطارها تحدد عادة الأسعار ونوعية السلع المسموح بها وتلك الممنوعة من التبادل وطريقة التبادل وغيرها.

– الظروف الطبيعية: بما فيها المناخ السائد، ومختلف الحوادث الطبيعية، فإنها تلعب دور هام في إتمام وتوجيه عمليات التبادل التجاري.

كما يمكن التمييز بين عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الأفراد داخل الدولة، وتلك التي تتم بين الدول والمجتمعات، وهذا ما يسمى بالتجارة الدولية أو التبادل التجاري الدولي، والذي يعبر عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معينة، أي هي المبادلات التجارية بين اطراف من دول مختلفة، تخضع لمجموعة من المعطيات والعوامل أهمها:

– أسعار صرف العملات: وهي عدد الوحدات من العملات الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

– أسعار في الأسواق المحلية وفي الأسواق الخارجية.

– تكاليف الإنتاج

– الرسوم والقيود الجمركية

– المنافسة الأجنبية.

– تكلفة نقل البضاعة والتخزين

وتكمن أهمية التجارة الدولية فيما يلي:

- توسيع القدرة التسويقية أي فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية.
- زيادة رفاهية الأفراد من خلال تحقيق السعر العادل والجودة العالية.
- تنويع الخيارات أمام الأفراد.
- توسيع فرص النمو والتنمية من خلال توفير متطلبات الإنتاج ونقل التكنولوجيا.

- تحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من مزاياه.
- تقوية العلاقات بين الدول في جوانبها الإقتصادية والسياسية.
- توفير احتياجات الأفراد والمجتمع

ثالثا: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات، وهو ضروري لحماية وجود الإنسان وبقائه على وجه الأرض، وتحقيق رفاهيته وسعادته، كما يعاكس الاستهلاك مفهوم الادخار اعتبارا من أن الأول يمثل استهلاكا حاضرا والثاني يعتبر تأجيلا للاستهلاك إلى وقت آخر، وذلك ان الدخل يقسم إلى قسمين قسم مخصص للاستهلاك وقسم مخصص للادخار

أي ان الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار، وقد اختلف الاقتصاديين بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزية في من يحدد أولا والمعايير التي على أساسها يتم تحديد نسبة الاستهلاك ونسبة الادخار.

تعريف الاستهلاك:

الاستهلاك هو استخدام سلع وخدمات في تلبية الحاجات والرغبات، وذلك من خلال الاستفادة من المنافع التي تحققها تلك السلع والخدمات. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، فكل الجهود التي يبذلها الإنسان وأنشطته التي يقوم بها تصب في إشباع حاجاته ورغباته المختلفة، كما يكتسي الاستهلاك أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تكمن في تنشيط الدورة الاقتصادية من الاستثمار والإنتاج والتوزيع وغيرها، وتحديد الطاقة الإنتاجية.

وقد عرف على أنه: "الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل، ويعرف

أيضا بأنه "ذلك الفعل الشخصي الذي يقوم في جوهره على الانتفاع والاستخدام الاقتصادي للسلع والخدمات متضمنا عدد من العمليات المترتبة على تحقيق القرار لذلك الفعل[61]."

وعليه فإن الاستهلاك هو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات والرغبات، ومن زاوية الدخل يعتبر ذلك الجزء من الدخل الذي يوجه لاقتناء سلع وخدمات من أجل إشباع الحاجات والرغبات الحالية، وبناء على ما سبق يظهر ان مفهوم الاستهلاك يأخذ عدة دلالات وخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعتبر الاستهلاك جزء من الدخل

-يرتبط الاستهلاك بوجود الإنسان واستمراريته في الحياة

- يتمثل الاستهلاك في الإشباع الحالي للحاجات والرغبات

- الاستهلاك هو الغاية النهائية من الأنشطة الاقتصادية

- يرتبط الاستهلاك بشكل عضوي بالإنتاج وهو ضروري لاستمرارية الدورة الإنتاجية

- يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي.

- يعتبر مفهوم منافس للادخار

أنواع وأشكال الاستهلاك:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستهلاك بالنظر إلى المعايير التي تستخدم في ذلك، كمدى اعتماده على الدخل، الغرض من الاستهلاك، طريقة إشباع الحاجات والرغبات، ومن بين تلك الأنواع ما يلي:

– من حيث اعتماده على الدخل: يمكن التمييز هنا بين نوعين من الاستهلاك كما يلي:

[61]- ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص168.

– الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل: ويدعى بالاستهلاك التلقائي، وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لا بد ان يحصل عليه الفرد حتى وان كان دخله معدوما، وذلك إما بالسحب من مدخراته ان وجدت أو بالاقتراض، أي يمثل الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري لبقاء الشخص على قيد الحياة.

– الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل: وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد دخله زاد مستوى الاستهلاك، والعكس اذا انخفض الدخل ينخفض مستوى الاستهلاك، فهو يأخذ علاقة طردية مع الدخل.

– **حسب الغرض من الاستخدام**: ويمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط:

– الاستهلاك النهائي: وهو استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات والرغبات بشكل مباشر، أي الاستهلاك غير إنتاجي كاللباس والأكل.

– الاستهلاك الوسيط: وهو إعادة استخدام جزء من السلع والخدمات في العملية الإنتاجية، أي استعمال السلع والخدمات لإنتاج منتجات أخرى، فهو استهلاك غير مباشر، كاستهلاك المواد نصف مصنعة في إنتاج سلعة أخرى، استخدام الفاكهة في صناعة المربى والعصائر وغيرها.

– **الاستهلاك الجماعي والاستهلاك الفردي**: ويمكن التمييز بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام، على أساس طريقة إشباع الحاجات والرغبات ان كانت تتم بشكل فردي أو جماعي:

– الاستهلاك العائلي أو الفردي: وهو استهلاك القطاع العائلي، أو هو ذلك الجزء من الإنفاق الذي يخصص للاستهلاك العائلي أو الفردي، أي هو ذلك الاستهلاك الذي يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات الخاصة بالأفراد والعائلات والمؤسسات، حيث يأخذ النزعة الفردية في إشباع الحاجات والرغبات، كالغذاء، واللباس.

– الاستهلاك العام: وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي بمقابل أو بدون مقابل، أي هو ذلك النوع من الاستهلاك الذي يخص الجماعات أو المجتمع ككل بشكل عام،

فهو يتعلق بعملية إشباع الحاجات والرغبات العامة الخاصة بالمجتمع ككل، حيث تشترك فئة كبيرة أو جميع أفراد المجتمع في هذا النوع من الاستهلاك، مثل الأمن، الصحة، والتعليم وغيرها.

المستهلك: هو أي شخص ينفق جزء من دخله على السلع والخدمات بغرض إشباع حاجاته ورغباته بشكل مباشر، سواء تمثل ذلك الإنفاق في شراء سلع غير معمرة كالغذاء، أو في شراء سلع معمرة كالسيارة والتلفاز والأثاث المنزلي، فقد عرف على أنه كافة الأفراد والعائلات الذين يقومون بشراء أو اقتناء السلع والخدمات بغرض الإشباع المباشر لحاجاتهم ورغباتهم الشخصية.[62] ويتشابه عمل المستهلك مع المنتج في كون أن المنتج أيضا يعمل على إفناء السلع والخدامات ولكن بغرض إعادة إنتاج منتجات أخرى، بينما المستهلك يستعملها لإشباع حاجاته ورغباته بشكل مباشر.

العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

تعتبر ظاهرة الاستهلاك من اعقد الظواهر الاقتصادية، بالنظر إلى حجم العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها، والتي تتسم بالتداخل والتغير المستمر، بحيث يكون من الصعب التنبؤ بها ومعرفة اتجاهاتها ومعدلات تغيرها المستقبلية، وحتى طريقة تأثير تلك العوامل على الاستهلاك وحجمه يكون من الصعب التنبؤ به، إلا أن تلك العوامل تؤثر على الاستهلاك من حيث أنها تؤثر على عاملين أساسيين في الاستهلاك، ويعتبران من المحددات الأساسية له، وهما الرغبة والقدرة الشرائية للمستهلك.

حيث تشير الرغبة إلى ميول واستعداد الفرد لاستهلاك سلعة أو خدمة معينة من اجل إشباع حاجاته، أما القدرة فهي امتلاك الشخص المقابل المادي الذي يمكنه من اقتناء السلع والخدمات التي يرغب فيها، وهذان العاملان مهمان لقيام الاستهلاك، ويشترط توفرهما معا. ويمكن إبراز أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك فيما يلي:

- الثروة: وتعبر عن الفرق بين الممتلكات والالتزامات، وهي تختلف عن الدخل في كونها مفهوما تراكميا بينما الدخل فهو مفهوم تدفقي، وللثروة تأثير إيجابي على الاستهلاك، أي أنها كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك.

[62]- عبد الناصر جرادات، تكنولوجيا معلومات الإعلان وأثرها على ولاء المستهلك للمنتج، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، اليمن،2009 ، ص63.

– التوقعات: يعتمد الاستهلاك أيضا على توقعات الأفراد المستقبلية حيال ثروتهم ودخولهم، فأي تغير في مستوى التوقعات سينجم عنه تغير في مستوى الاستهلاك. وتتعلق تلك الوقعات بالدخل وأسعار المواد والأحداث والظروف المستقبلية التي يتعرض لها الأشخاص.

– الضرائب: ولها تأثير سلبي على الاستهلاك من حيث أنها تأثر على ثروة ودخل الأشخاص مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الشرائية للفرد ، وتنقسم إلى قسمين: ضرائب على الاستهلاك وهي ثابتة، وضرائب على الدخل التي تزداد بتزايد الدخل.

– درجة التحضر والتمدن: فالمعلوم انه كلما زادت درجة التطور التكنولوجي والحضاري للإنسان كلما تغيرت أنماطه وميولاته الاستهلاكية، ونلاحظ كيف تتغير نوعية وأشكال السلع الاستهلاكية سنويا، حيث تظهر الموضات والنماذج الجديدة في اللباس والغذاء والأثاث المنزلي وغيرها، فما كان بالأمس يعتبر عصري وراقي يصبح اليوم قديم وغير مقبول لدى الكثير.

– التغير في عمر الإنسان: فالاستهلاك يتغير مع تغير عمر الإنسان، فالأنماط الاستهلاكية والميولات والاتجاهات والرغبات والحاجات تختلف من مرحلة الرضاعة إلى مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب والشيخوخة، وعلى هذا الأساس فان متوسط عمر السكان لدى مجتمع معين له اثر بالغ على الاستهلاك من حيث الكمية والنوعية، فالمجتمعات التي يغلب عليها فئة الشباب يختلف فيها الاستهلاك عن المجتمعات التي تغلب فيها فئة الشيوخ.

– الحالة الصحية للإنسان: بما فيها الصحة البدنية والنفسية، فتغير حالته الصحية يؤثر على نمط ونوعية استهلاكه للمواد، ويفرض عليه في بعض الأحيان استهلاك نوع معين ومحدد من المواد، كالذين يتبعون حمية معينة، أو لباس معين لاعتبارات صحية.

– ظهور سلع استهلاكية جديدة: كلما ظهرت سلع جديدة كلما حفزت الأشخاص على الاستهلاك أو إعادة الاستهلاك، ويحدث ذلك كثيرا بالنسبة للملابس والأثاث المنزلي، وخاصة عند أولئك الذين

يتمتعون بثقافة استهلاكية عالية أي الميل إلى الاستهلاك، حيث تحفز السلع الجديدة رغبتهم في الشراء، وهذا ما تعمل عليه الكثير من الشركات من اجل الاستثمار في بيع المنتجات.

– حجم وخصائص الأسرة: تلعب الأسرة بما تتميز به من خصائص ومميزات دورا هاما في التأثير على الاستهلاك، كعدد أفراد الأسرة، عمر أفراد الأسرة، ميول أفراد الأسرة وهواياتهم، والمستوى المعيشي للأسرة.

– المستوى العام للأسعار: يؤثر المستوى العام للأسعار على القدرة الشرائية للمستهلك، وبالتالي على الاستهلاك، فكلما زاد المستوى العام للأسعار كلما قل مستوى الاستهلاك، كما ان سعر سلعة معينة يؤثر بشكل عام على استهلاك هذه السلعة، إلا ان نوع التأثير وقوته تتحدد بحسب طبيعة السلعة والمستوى المعيشي للمستهلك، حيث يمكن التمييز هنا بين السلع ضرورية والسلع الكمالية، وسلع التفاخر والسلع الدنيا.

– العادات والتقاليد: تخضع عملية الاستهلاك إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، فنلاحظ اختلاف استهلاك المواد من حيث النوعية والكمية بحسب عادات وتقاليد المجتمع، وخاصة تلك التي تحمل رموزا ثقافية أو دينية معينة، كما هو الحال بالنسبة لنوع اللباس.

– الأذواق: تعتبر الأذواق ميول وحكم نابع من الذاتية والانتماء الاجتماعي للشخص، حيث يجعله يفضل استهلاك سلعة ما دون الأخرى، فكلما كانت الأذواق لصالح سلعة معينة فسيزيد استهلاك هذه السلعة والعكس اذا كانت الأذواق في غير صالحها، والمعلوم ان الأذواق تختلف من شخص لآخر، كما أنها تتغير من فترة زمنية إلى أخرى تبعا لتغير عدة عوامل. ويرتبط مفهوم الذوق بالمكانة الاجتماعية، حيث انه يعتبر في بعض الأحيان معيار للحكم عن مدى تحضر ورقي الشخص ومهارته في الاختيار السليم، كما استخدم للتعبير عن صفة حسنة يتمتع بها شخص ما أثناء عمليات الاختيار التي تواجهه في حياته، كاختيار الملابس أو الأغذية أو سيارة وغيرها.

– تغير الظروف الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية المحيطة بالإنسان: كظهور الأزمات الصحية، الكوارث الطبيعية وتغير المناخ وحالة الطقس، ظهور الأزمات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وبالنسبة للاستهلاك الكلي أي على مستوى المجتمع فانه يتأثر بالإضافة إلى العوامل السابقة بعدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردي، حيث أنه كلما زاد عدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردي يرتفع حجم الاستهلاك والعكس عندما ينخفضان.

ثقافة الاستهلاك:

يقصد بالثقافة مختلف أساليب وأنماط الحياة التي تتضمن معاني ودلالات يعيش بمقتضاها الناس ويتشبثون بها ويتواصلون من خلالها، في حين ان الاستهلاك يدل على الاستخدام النهائي للسلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات والرغبات، وانطلاقا من هذا فان ثقافة الاستهلاك ما هي إلا مجموع المعاني والرموز والصور الذهنية المصاحبة لعملية الاستهلاك، بدءا من ظهور الرغبة في الاستهلاك مرورا بالاستهلاك الفعلي انتهاء بما بعد الاستهلاك وما تخلفه من سلوكات وشعور، كما تعني أيضا كافة المعاني والأحاسيس والتصورات الدافعة للاستهلاك والمصاحبة له والناتجة عنه، من خلال تماثلها في وعي المستهلكين وإدراكهم لأنفسهم وعلاقاتهم بغيرهم من خلالها، حيث أنه كلما كانت تلك العناصر المكونة لثقافة الاستهلاك قوية سواء الدافعة أو المصاحبة أو الناتجة عن الاستهلاك كلما كانت هذه الثقافة قوية، ومن ثم يكون ميل الأفراد للاستهلاك قوي، وهذا يعني الميل الحدي للاستهلاك قوي[63]. وتتميز ثقافة الاستهلاك بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:[64]

– أنها مجموعة من الرموز والتصورات الذهنية التي تلتف حول استهلاك السلع المادية.

– أنها ترتبط بمعاني وخبرات وصور ذهنية لعمليات الاستهلاك مشكلة مصدرا للمتعة البصرية.

[63]– سعيد المصري، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، العدد19، 2006، ص06.

[64]– نفس المرجع السابق، ص07.

– تأخذ أسلوب أو نزعة فردية لدى مستهلك السلعة

– تتسم بالتحول والتغير السريع من خلال العناصر التقليدية التي تأخذ معاني جديدة

– تحمل في طياتها تناقض الذي تخلفه في أذهان الناس أي بين الواقع والتوقعات، التي تعد بها الناس من خلال شرائهم للسلع، حيث يتصور المستهلك دوما ان اقتناء سلعة معينة سيغير حياته أو سيجعله سعيدا، أو يصنفه في طبقة اجتماعية ارقى.

– تتأسس ثقافة الاستهلاك على الإنتاج المستمر للعلاقات والرموز الخاصة بتواصل المستهلكين مع غيرهم.

– تتصف بالطابع القهري لأنها تدفع الناس دوما إلى الاستهلاك لتقليد غيرهم وذلك تحاشيا للشعور بالنقص.

فثقافة الاستهلاك تمثل مجموعة من الخصائص والمعاني التي تميز التصورات والأحكام الذهنية للأشخاص حول الأشياء التي يرغبون في شرائها، والتي تلعب دورا هاما في التأثير على عملية شرائهم للمنتجات كميا وزمنيا ونوعيا، كما أنها تتميز بالتغير والتطور المستمر تحت تأثير عوامل متعددة منها التغيرات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وللمحيط الاجتماعي والعلاقات التي تربط الفرد بباقي الأفراد كالأصدقاء والزملاء والأسرة ، ونتيجة لذلك فإنها قابلة للتأثير أي يمكن التأثير فيها وتوجيهها باستخدام مجموعة من الآليات والأدوات التسويقية التي تستخدمها المؤسسات الإنتاجية من أجل إثارة الطلب أو احتياجات الناس ودفعهم نحو الشراء. وينتج عن هذه الثقافة مجموعة من الآثار يمكن عرضها من خلال ما يلي:[65]

– تؤدي إلى إنشاء معايير طبقية جديدة تميز أسلوب الحياة العصري القائم على التميز والتفرد، وتتمثل اغلب تلك المعايير في اكتساب الأذواق الحديثة التي توجه السلوك الاستهلاكي للسلع والخدمات.

[65]- سعيد المصري، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، مرجع سبق ذكره، ص07.

– تغليب النزعة الاستهلاكية، حيث عملت المؤسسات الاقتصادية وبهدف تصريف ما لديها من منتجات وضمان استمرارية وجودها على إثارة وخلق حاجات ورغبات جديدة، وهذا من خلال برامج وأنشطة تسويقية تستهدف تغيير الذوق العام للمجتمع.

– تؤثر ثقافة الاستهلاك على عملية الاستهلاك وتدفعها لتأخذ طابعا شعائريا، وينطبق ذلك كثيرا على الطريقة التي يحتفل بها الناس في الأفراح والمناسبات، من خلال الحرص على ان يصاحب عملية الاستهلاك ترتيبات وتفاصيل دقيقة ترفع من تكلفة وأعباء المناسبة إضافة إلى ما يرافقها من قلق وتوتر.

– لقد غزت وتوغلت ثقافة الاستهلاك كل المجتمعات والثقافات، وأصبحت مصدرا للتعاسة والشقاء واستنزاف الموارد والتلوث نتيجة الإفراط في الاستهلاك، إضافة إلى أنها زادت من الفوارق الاجتماعية نتيجة تضخيم نفقات الاستهلاك التي تعود كأرباح ضخمة للمنتجين، في حين يبقى عامة الناس في دوامة الاستهلاك، ما يستنزف مدخراتهم، وحتى مداخيلهم المستقبلية لم تسلم من ذلك وأصبحت تستنزف نتيجة قروض الاستهلاك التي لجأت إليها المؤسسات الاقتصادية.

– ساهمت كثيرا في رفع مستوى طموحات الناس وتوقعاتهم من الدولة في تحسين مستويات المعيشة والرفاهية الاقتصادية.

– كما أنها ساهمت في تعزيز وغرس روح الاتكال على الغير، وذلك من خلال جعل الفرد لا يبذل أي جهد في إنتاج وتصليح المنتجات فكل شيء يلقاه جاهزا حتى الأطعمة، وهذا ما نلمسه من امتناع بعض الناس عن القيام ببعض الأنشطة المنزلية كالخياطة وغيرها واللجوء إلى محلات متخصصة لذلك، مما أدى إلى اختفاء العديد من الأنشطة المنزلية التي كان الناس يقومون بها.

مما سبق يتضح ان ثقافة الاستهلاك ساهمت في تحويل الناس إلى قوى مستهلكة غير منتجة، كما أنها ساهمت في زيادة معدلات الاستهلاك على حساب الادخار مما يؤثر على القوة الإنتاجية للمجتمع

وإمكانية تجديدها وتوسيعها، وقوضت روح العمل والمبادرة والاجتهاد وعززت في المقابل روح الاتكال والتكاسل، وهذا كان له آثار سلبية على الموارد والبيئة.

العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

يرتبط الاستهلاك بعلاقة عضوية مع الدخل، وذلك أن الاستهلاك يتوقف بالدرجة الأولى على الدخل الذي يعتبر من الناحية المالية جزء منه، فالدخل هو العامل الرئيسي المؤثر على الاستهلاك؛ حيث عندما يرتفع الدخل فإن الاستهلاك بدوره يرتفع والعكس صحيح، إذ تتحدد العلاقة بين الدخل والاستهلاك من خلال مؤشرين وهما:

– الميل المتوسط للاستهلاك: وهو النسبة التي يمثلها الاستهلاك من الدخل

– الميل الحدي للاستهلاك: هو التغير الذي يطرأ على الاستهلاك نتيجة للتغير الذي حدث في الدخل، أي تمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة، أو هو النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل.

فهناك علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك سواء على مستوى الفرد الواحد أو على مستوى المجتمع ككل، ومن الناحية الرياضية يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال دالة الاستهلاك.

دالة الاستهلاك:

وتشير إلى العلاقة الرياضية بين الدخل والاستهلاك، والتي تمثل الجزء من الدخل الموجه للإنفاق على السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات والرغبات، عند مستوى معين من الدخل، وتعطى في شكلها البسيط وفق المعادلة التالية:

$$C = \partial + \gamma\beta$$

حيث أن:

y	تمثل الدخل
C	مستوى الاستهلاك
B	ميل الحدي للاستهلاك ويساوي إلى $\frac{\Delta}{\Delta Y}$
βγ	تمثل مستوى الاستهلاك التابع للدخل
a	هو الجزء من الاستهلاك المستقل عن الدخل

وتأخذ دالة الاستهلاك الشكل البياني التالي:

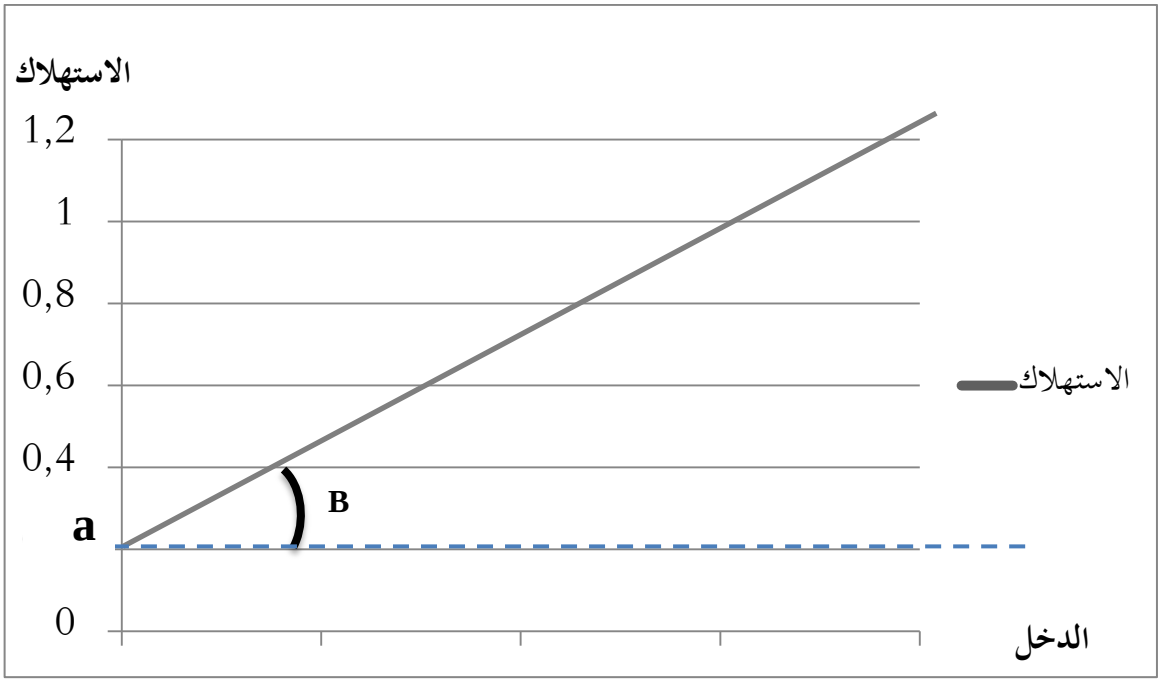

حيث تتميز دالة الاستهلاك بأنها علاقة طردية، وأنها تستخدم القيم الحقيقية.

رابعا: توزيع وإعادة توزيع الدخل:

تعتبر ظاهرة توزيع الدخل والثروة من بين أهم القضايا والمسائل الاقتصادية التي شغلت بال المفكرين والباحثين منذ زمن بعيد، وذلك بالنظر إلى تأثيراتها المتعددة، التي تأخذ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي من المواضيع الحساسة جدا والمهمة في نفس الوقت إذ ترتبط بغريزة حب التملك، ونتيجة لذلك فقد أثارت خلافات وصراعات كبيرة بين مختلف الأفراد والطبقات الاجتماعية، ويظهر ذلك جليا عبر التاريخ الاقتصادي للبشرية، بدءا من العهد العبودي إلى الإقطاعي وصولا إلى العهد الرأسمالي، كل هذه الأنظمة تتضمن صراعات بين الطبقات والأفراد من أجل توزيع الدخل والناتج، ولهذا فقد حظيت هذه المسألة بالكثير من الاهتمام سواء بالنسبة للمفكرين أو السياسيين، على اعتبار أنها تمثل تلك العمليات التي يقوم بها الإنسان من اجل توزيع الثروة والدخل بين مختلف أفراد المجتمع، سواء بين الذين شاركوا في العملية الإنتاجية أو بين مختلف فئات المجتمع. وقبل التطرق إلى مسألة توزيع الدخل يجب الإشارة أولا إلى مفهوم الدخل وأنواعه.

مفهوم الدخل:

يعتبر الدخل مسألة أساسية في الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، فمن خلاله يمكن للفرد أو المجتمع أن يؤمن احتياجاته ومتطلباته الحالية والمستقبلية، باعتباره الوسيلة الوحيدة لذلك، لذا اعتبر مصدرا لمختلف القيم والمنافع التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بينه وبين مفهوم الثروة على اعتبار أنه يأخذ مفهوم تدفقي، في حين أن الثروة تأخذ مفهوم تراكمي، والتي تشير إلى كل ما يملكه الفرد من أموال وأصول عينية، أما الدخل فيشير إلى المداخيل التي يحصل عليها خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تعريف الدخل من زاويتين أساسيتين:

1. من زاوية الإنتاج: وهو جملة ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتمثل في المخزون من السلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد.

2. من زاوية التوزيع: يتمثل في التدفق النقدي الذي يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقابل اشتراكهم في العملية الإنتاجية، أو هو العائد الذي يحصل عليه صاحب العنصر الإنتاجي مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.

أنواع الدخل:

يمكن التمييز بين نوعين من الدخل وهما:[66]

– الدخل النقدي: وهو عبارة عن التدفق النقدي الذي يحصل عليه الأفراد خلال فترة زمنية معينة، معبرا عنه بكمية النقود التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج في مجتمع معين.

الدخل الحقيقي: ويمثل القوة الشرائية للدخل النقدي، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال الدخل النقدي، وهو يتناسب عكسيا مع المستوى العام للأسعار، كما يتناسب طرديا مع الدخل النقدي، ويمكن أن تحصل زيادة في الدخل الحقيقي إذا كانت نسبة الارتفاع في الدخل النقدي أكبر من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس يحدث إذا ما كانت نسبة الارتفاع في الدخل النقدي أقل من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

كما يمكن أيضا التمييز بين أنواع الدخل بحسب مصدرها إلى أربع أنواع وهي كما يلي:

– الدخل الناتج عن العمل: هو نتيجة الجهد الذي يبذله الشخص في العلمية الإنتاجية، والذي يتمثل في الأجر.

– الدخل الناتج عن استغلال العوامل الطبيعية: ويتمثل في الدخل الذي يتحصل عليه شخص ما نتيجة لاستغلال العوامل الطبيعية في العلمية الإنتاجية، والذي يتمثل في الريع.

– الدخل الناتج عن توظيف راس المال: وهو العائد الذي يتلقاه صاحب رؤوس الأموال نتيجة لتوظيف أمواله في العمليات الاستثمارية ، ويتمثل في الفائدة.

[66]- صالح صالحي، توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، 2009، ص02.

– الدخل الناتج عن التنظيم: وهو يقابل تلك القيمة المضافة التي ينتجها المنظم والمسير للعملية الإنتاجية، من خلال أعمال التوجيه والتنسيق بين عوامل الإنتاج، والذي يعطي قيمة أكبر من القيمة الموظفة، ويتمثل عائده في الربح.

كما يمكن أيضا التمييز بين الدخل الفردي والدخل الوطني أو الإجمالي، على أساس أن الأول يختص بدخل فرد واحد نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية سواء كان أجرا أو ريعا أو ربحا أو فائدة، أما الدخل الوطني فهو يشير إلى إجمالي الناتج الوطني والمداخل التي تتحصل عليها عوامل الإنتاج بما فيها الأجور والريوع والفوائد والأرباح.

نظرية توزيع الدخل:

يقصد بالتوزيع تقسيم وتوزيع القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة بين أولئك الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، أي كيف يتم توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج، فعلى أي أساس يتم تحديد عوائد عوامل الإنتاج.

كيفية توزيع الدخل القومي:

تتحدد طريقة توزيع الدخل بين الأفراد وفق طبيعة ملكية وسائل الإنتاج السائدة في المجتمع، إذ يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين شاركوا في العملية الإنتاجية أي أصحاب عوامل الإنتاج، وهذا يتحقق من خلال تحديد عوائد عوامل الإنتاج، وقد يكون التوزيع الأولي للدخل غير عادل من وجهة نظر المجتمع مما يتطلب إعادة التوزيع مرة أخرى، ولهذا نميز بين نوعين من التوزيع وهما:

– التوزيع الوظيفي للدخل: التوزيع الأول الذي يحدث للدخل، يتمثل في ذلك التوزيع الذي يتم عندما تتحصل كل عناصر الإنتاج المختلفة المشاركة في العملية الإنتاجية على عوائدها، ويتمثل في تحديد النسب المئوية من الناتج الإجمالي لكل من الأجور، الأرباح، الفوائد، والريوع.

– التوزيع الشخصي للدخل: أو ما يسمى بإعادة توزيع الدخل، وهو ناتج عن تدخل الدولة في الاقتصاد، إذ يعبر عن توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل وعند

المقارنة بين نصيب كل مجموعة من الأفراد والأسر، وتتحدد طرق وآليات التوزيع هنا حسب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ومن بين الآليات التي تستخدم عادة نجد الضرائب والاقتطاعات الاجتماعية، التأميم، المصادرة، تنظيم الأسعار، الزكاة، الاعمال الخيرية وغيرها من النفقات الحكومية المختلفة التي تساهم في إنتاج خدمات يستفيد منها المواطنين بشكل عام أو فئات معينة من المجتمع، فهذا النوع من التوزيع عادة ما يأخذ الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الحسبان.

كما يمكن التميز أيضا بين ثلاث أنواع من التوزيع وهي:

– قبل الإنتاج: أو ما يسمى بالتوزيع الأولي، ويحدث هذا النوع من التوزيع عندما تتحدد كمية عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية من الملكية والعمل.

– بعد الإنتاج: ويسمى بالتوزيع العملي، ويتمثل في توزيع الناتج على عناصر الإنتاج من الأجر والربح والفائدة والريع.

– إعادة التوزيع أو التوزيع التوازني: ويتمثل في استخدام آليات معينة تتحدد حسب أهداف المجتمع، كالضرائب والرسوم، وذلك من أجل اقتطاع جزء من مداخيل أصحاب عناصر الإنتاج وإعادة توزيعها على باقي أفراد المجتمع من خلال النفقات العامة للدولة، ولهذا تستخدم آليتين هنا من أجل تحقيق التوزيع، آليات خاصة بالاقتطاع من مداخيل أصحاب عوامل الإنتاج، وآليات خاصة بتوزيع تلك الاقتطاعات على باقي أفراد المجتمع، ويأتي هذا النوع من التوزيع والذي يحدث عادة من خلال تدخل الدولة من أجل ضبط ومحاولة تقليص الفجوة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، ومحاولة الحد من الإفراط في استغلال الطبقة الرأسمالية القليلة لباقي فئات المجتمع الواسعة.

أسباب التفاوت في توزيع الثروة والدخل:

يشهد الواقع الاقتصادي وطوال تاريخ البشرية على التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول بين الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية، والذي تسبب في كثير من الأحيان في حدوث صراعات واضطرابات اجتماعية واستغلال وتسلط فئة من البشر على فئة أخرى وقهرها، ورغم التطور والتقدم

الاقتصادي والتكنولوجي والحضاري التي وصلت إليه الإنسانية لم يعطي حلا لذلك، بل زاد من حدة وشدة التباين والتفاوت في التوزيع (فنجد تباين في امتلاك الثروات والدخل بين مختلف دول العالم وبين مختلف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الواحد وبين الأفراد)، ولم تستطع أيا من الأنظمة والمدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة التي تعاقبت على البشرية إيجاد آليات فعالة تضمن التوزيع الأمثل والعادل للثروة، وحتى مفكري النظام الاقتصادي الاشتراكي فشلوا في تحقيق وتجسيد مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الدخل، الذي نادوا به رغم أنه كان يمثل المبدأ الأساسي الذي قام عليه فكرهم، لأن ذلك سيؤدي إلى التضحية بالأهداف والغايات الاقتصادية، وأمام هذا التعارض القائم بين هدف القضاء على التباين في توزيع الدخل من جهة، وهدف الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى (التعارض بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية)، دفع ببعض المفكرين وخاصة الرأسماليين منهم إلى القول بضرورة التسليم بهذه الظاهرة على أنها ظاهرة طبيعية لا يمكن القضاء عليها، وبالتالي ضرورة عدم الاهتمام بها والتركيز عليها في أي خطط تنموية مهما كانت، بل تعتبر آلية ومدخل مهم لتحفيز ودفع الأفراد نحو العمل وبذل أقصى جهد ممكن، من أجل تحسين الوضعية والمكانة الاجتماعية التي ترتبط في كثير من الأحيان بحجم الثروة التي يملكها الفرد مقارنة بباقي أفراد المجتمع، وقد تم اتخاذ عدة مداخل لدراسة هذه الظاهرة ومعالجتها من بينها ما يلي:[67]

– المدخل الوظيفي في توزيع الدخل: وهو المدخل الذي يقوم على أساس اعتماد عوائد عوامل الإنتاج كمعيار لتوزيع الثروة والدخل، أي على أساس نسبة المساهمة في العملية الإنتاجية، والذي يتجسد في مبدأ التوزيع حسب نسبة المساهمة، وقد تم تبني هذا المدخل من طرف المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية.

– المدخل الرياضي: ويقوم هذا المدخل على افتراض أن عملية التوزيع ظاهرة طبيعية، تسير وفق قانون طبيعي ثابت ومنتظم يمكن التعبير عنه وفق علاقة رياضية تعبر عن واقع التوزيع في جميع

[67]- أحمد جمال الدين موسى، مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.

دول العالم، وهذا ما تبناه بعض الاقتصاديين الرياضيين والإحصائيين وأهمهم الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو باريتو.

– المدخل الاجتماعي الاقتصادي: ويحاول تفسير ظاهرة توزيع الدخل في إطار المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تصنعها توجهات الدول، وذلك من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، في محاولتها تجسيد مبدأ العدالة في التوزيع وإذابة الفوارق بين مختلف الطبقات والأشخاص والمناطق. ومن رواد هذا التوجه الاقتصادية الأمريكية إرما.

– المدخل متعدد الأبعاد: وهذا المدخل يحاول معالجة ظاهرة توزيع الدخل من زواياها المختلفة ومن خلال نظرة متكاملة لمختلف الأبعاد والمتغيرات المحددة لهذه الظاهرة، والتي تعتمد في ذلك على أربع مستويات متمثلة في المستوى الإقليمي والقطاعي والعائلة والفرد، وقد تبنى هذا المدخل الباحث المصري أحمد جمال الدين موسى.

وأمام هذا الواقع المعقد لظاهرة توزيع الدخل، التي تعتبر من أشد الظواهر حساسية بالنظر إلى ارتباطاتها المتشعبة والمتداخلة، وامتداداتها النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث يصعب معها تجسيد مبدأ العدالة أو المساواة في التوزيع، ما يسعنا هنا إلا البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا التباين في التوزيع والذي يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل كما هي موضحة فيما يلي:

– تباين واختلاف الفرص المتاحة أمام الأفراد: وتتمثل في مختلف الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد ولا تتاح أمام غيرهم، والتي تمكنهم من الحصول على قسم أعلى من الدخل وتنمية ثروتهم، كالفرص الاستثمارية، الميراث وغيرها من الصدف التي تمكن البعض من كسب دخل إضافي أو زيادة ثروتهم.

– التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية المنتجة للثروة والدخل: أي تفاوت في امتلاك الوسائل والإمكانيات المنتجة للدخل، كامتلاك الأراضي والثروات الحيوانية ورؤوس الأموال وغيرها.

– عدم عدالة أنظمة التوزيع والقوانين: حيث تساهم أنظمة التوزيع وإعادة التوزيع المتبعة في مجتمع معين في إثارة الفوارق بين الأفراد، كمنح الدعم المالي لبعض الفئات في اطار سياسة تشجيع الاستثمار، إخضاع جميع فئات الدخل إلى نفس مستوى الضريبة، إضافة إلى السمات التي تتميز بها

في بعض الأحيان، كالفساد الإداري والمالي، وضعفها في السيطرة على الظواهر الاقتصادية السلبية كالسوق السوداء، والاحتكار، والغش الضريبي وغيرها.

– اختلاف قدرات ومهارات الأفراد الذهنية والبدنية: من خلال اختلاف مستويات التعليم والتكوين والخصائص النفسية والبدنية التي يمتلكها الأفراد، والتي تجعلهم أكثر قدرة على ممارسة أنشطة اقتصادية مدرة للدخل.

كما أنه يمكن الإقرار بصعوبة تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الثروة والدخل من منطلق ان ذلك سيؤثر على الفعالية الاقتصادية في المجتمع، ويعطل الحوافز الاقتصادية وروح المبادرة، ولهذا يجب البحث عن الآليات التي تكفل التوزيع العادل وفي نفس الوقت تعمل كمحفز ودافع للأفراد من أجل العمل والتحسين والإبداع وغيرها، وحتى لا تكون الثروة متداولة بين فئة محدودة من المجتمع يجب العمل على تقليص التباين والتفاوت إلى أدنى حد ممكن، ويضمن الحد الأدنى الضروري لعيش الفرد والحفاظ على حياته، ورغم أن تلك الآليات تختلف وتتنوع بحسب اختلاف المجتمعات وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يمكن الإشارة هنا بشكل عام إلى أهم تلك الآليات والمداخل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الغرض على النحو الآتي:

– اعتماد سياسات التنمية البشرية بشكل واسع وعادل: بما فيها إتاحة فرص التعليم والتكوين أمام جميع أفراد المجتمع والتشجيع على ذلك، بما يوسع الخيارات أمام الفرد في الحصول على فرص العمل ومواجهة متطلبات الحياة.

– إتاحة فرص الدعم والفرص الاستثمارية أمام جميع أفراد المجتمع بشكل عادل وموضوعي بعيدا عن الفساد الإداري والمالي.

– إقرار سياسات ومعايير فعالة وعادلة في التوزيع الوظيفي للدخل، من خلال تحديد نسبة الأجور والأرباح والريوع والفوائد، وإخضاعها لسياسة ضريبية عادلة.

– تبني آليات فعالة لإعادة توزيع الدخل، سواء فيما يتعلق بسياسات الاقتطاع كالضرائب والرسوم والمصادرات، أو فيما يخص سياسات التوزيع كالنفقات بما فيها المنح وإنشاء الخدمات العامة وشروط الاستفادة منها.

– تبني سياسات اقتصادية فعالة بما فيها السياسة النقدية والمالية والتجارية، التي تحد من الثراء الفاحش لبعض الفئات، وانقاض الفئات معدومة الدخل في المجتمع.

خامسا: الادخار

يعتبر الادخار نشاط اقتصادي مهم لضمان استمرارية الدروة الاقتصادية، وهو ظاهرة مرتبطة بالدخل والاستهلاك، باعتباره اقتطاع جزء من الدخل ليوجه نحو تحقيق منافع مستقبلية بدلا من الانتفاع به حاليا.

وقد عرف على أنه اقتطاع جزء من الدخل الحالي وعدم إنفاقه حاليا من أجل استخدامه مستقبلا،[68] ويوجه إما للاستثمار أو لموجهة طوارئ معينة، أي أن الادخار يتضمن فقط تأجيل للانتفاع بالأموال دون ارتباط ذلك بالزيادة أو النقصان في حجم المنافع المضحى بها حاليا.

كما عرف أيضا على أنه استهلاك مؤجل يتخلى من خلاله الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة معينة حاضرة بقصد تأمين الأموال اللازمة لتحقيق إشباع رغبة محتملة في المستقبل، وذلك دون الاستعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة[69]. فالادخار هو الامتناع عن الاستهلاك الحالي والتمتع بالأموال في الحاضر وتأجيل ذلك إلى المستقبل، سواء كان بغرض زيادة المنافع أو فقط الاحتفاظ بها كما هي بغرض الاحتياط للمستقبل، ولهذا فإن وجود الاستعداد لتحمل المخاطرة من عدمه ليس شرط، فهو يتضمن كل تأجيل للاستمتاع بكل أو بجزء من الدخل إلى المستقبل، فإذا كان ذلك التأجيل بغرض تنمية المنافع، يتحول هنا الادخار إلى استثمار وعادة ما يرافق هذه العملية تحمل درجة معينة من

[68] - Isabel dauner gardiol, mobilizing savings, swiss agency for development and cooperation , 2004, p03.

[69]- شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص19.

المخاطرة، وعلى هذا الأساس فإن اشتراط عدم وجود الاستعداد لتحمل المخاطرة غير مؤسس، لأن الادخار هو كل تأجيل للانتفاع سواء بتحمل أو عدم تحمل المخاطرة، وكما أن الادخار يعد المصدر الوحيد لتمويل الاستثمار، وهذا المفهوم يعاكسه تعريف آخر للادخار الذي يراه على أنه اقتطاع جزء من الدخل مع شرط أن يوجه إلى الاستثمار[70]، فاشتراط توظيف الأموال ووجود المخاطرة يجعل الاستثمار والادخار شيء واحد، بينما هناك فرق بين المفهومين من الناحية الاقتصادية، لأن ليس كل عملية ادخار تؤدي إلى عملية الاستثمار.

وعليه فإن الادخار يقصد به تأجيل الانتفاع بالدخل أو بجزء منه إلى المستقبل، فهو يرتبط بالتضحية ولكن ليس بالضرورة يرتبط بالمخاطرة، وبناء على هذا تتضح المعالم الاقتصادية للادخار على النحو الآتي:

- الادخار عملية اقتصادية تضمن استمرارية الدروة الاقتصادية.
- الادخار جزء من الدخل.
- الادخار يوجه لتحقيق منافع مستقبلية وهو بذلك يتضمن التضحية بالاستهلاك الحالي.
- الادخار ظاهرة مرتبطة بالدخل والاستهلاك، حيث أنه منافس لمفهوم الاستهلاك، بمعنى زيادة الادخار يكون على حساب الاستهلاك والعكس.
- الادخار لا يتضمن بالضرورة مخاطرة حول إمكانية فقدان المنافع المستقبلية.
- الادخار مصدر أساسي لتمويل الاستثمار.

أنواع الادخار:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الادخار وذلك بحسب المعايير المستخدمة في ذلك وهي:

[70]- فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وآثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية 1396-1415 هـ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1999، ص12.

1. من حيث مشروعيته: ويتم التمييز هنا على أساس الادخار الذي يكون له منفعة للمجتمع والأشخاص، وذلك الذي يحمل آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وعليه يمكن التمييز بين الادخار المرغوب وغير مرغوب فيه ويمكن توضيحهما على النحو الآتي:

– الادخار المرغوب فيه: وهو ذلك الادخار الذي يكون مرغوب من طرف المجتمع بالنظر إلى أهميته ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي يتمثل في الادخار الذي يوجه إلى الاستثمار، والذي بفضله يحافظ المجتمع على استمرارية الدورة الإنتاجية وتوسيع طاقتها، ومن ثم المساهمة في التشغيل والحد من البطالة وزيادة الدخل والناتج الوطني الإجمالي.

– الادخار غير مرغوب: هو الادخار الموجه نحو الاكتناز، أي احتجاز الأموال دون توظيفها في عمليات إنتاجية، ولكونه غير إيجابي وغير مفيد للمجتمع، بل يكون دوره سلبي لأنه يعطل الأموال، فهو يعتبر ظاهرة سلبية تحاربها الدول من خلال إقرار عدة آليات لذلك.

2. من حيث شخصية المدخر: ونميز بين ثلاث أنواع من الادخار وهي:

– ادخار الأفراد: ويمثل المدخرات الخاصة بقطاع العائلات والأفراد، الذين يخصصون ويقتطعون جزء من دخلهم، بغرض الانتفاع بها مستقبلا أو لمواجهة طوارئ وظروف معينة، كتلك التي تتم في اطار الاقتطاعات الاجتماعية، أو ودائع لدى البنوك من طرف الأفراد، أو شراء أوراق مالية، أو الاحتفاظ بأرصدة مالية أو عينية في بيوتهم، وغيرها من عمليات الادخار التي يقوم بها الأفراد.

– ادخار الشركات: وهو ذلك الادخار الذي تقوم به الشركات، والذي يمثل اقتطاع جزء من أرباحها والاحتفاظ بها والامتناع عن توزيعها، وذلك إما من أجل إعادة استثمارها في توسيع أصولها، أو تخصيصها كاحتياطات لمواجهة طوارئ ما.

– الادخار الحكومي: وهو المدخرات الخاصة بالقطاع الحكومي، أي ذلك الادخار الذي تقوم به الهيئات والمؤسسات الحكومية، سواء كان من اجل توظيفه في مشاريع استثمارية ذات طابع اقتصادي

أو اجتماعي، أو في شكل ودائع لدى البنوك وغيرها من الاعمال التي تمكن الحكومة من الادخار لمواجهة طوارئ مستقبلية أو القيام بعمليات استثمارية.

3. حسب طبيعة المدخرات: ويمكن التمييز حسب طبيعة المدخرات بين الادخار الاختياري والادخار الإجباري، وفيما يلي شرح لكل منهما:[71]

– الادخار الاختياري: وهو ذلك الادخار الذي يتم بشكل طوعي واختياري من طرف الأفراد، من أجل الاستثمار أو من أجل مواجهة طوارئ مستقبلية، وذلك لقناعته بأهمية الادخار أو رغبته في تنمية ثروته أو من أجل الاحتياط لظروف مستقبلية.

– الادخار الإجباري: هذا النوع من الادخار يجد الشخص نفسه مجبرا على القيام به، كفائض الميزانية العامة، دفع الضرائب، فائض قطاع الاعمال، التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

4. من حيث الشكل الذي يتخذه: ونميز بين نوعين من الادخار على النحو الآتي:[72]

– ادخار في شكل أصول نقدية: أي تكون المدخرات في صورة أصول نقدية، أي أموال سائلة، ومن الأمثلة على ذلك الودائع الجارية لدى المؤسسات المالية، الأوراق المالية كالأسهم والسندات، أو الاحتفاظ بأرصدة نقدية.

– ادخار في شكل أصول مادية: أي يأخذ شكل أصل عيني مادي، مثل الآلات والسلع، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة.

العوامل المؤثرة في الادخار:

يرتبط الادخار بعاملين أساسين وهما الدخل والاستهلاك، أما علاقته بالدخل فهي علاقة عضوية، لكون أن الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل، من أجل الانتفاع به مستقبلا، أما علاقته بالاستهلاك

[71]- زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص192.

[72]– عبد القادر زيتوني، محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970– 2008، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص08.

فهي علاقة تنافسية، أي زيادة أحدهما يكون على حساب الآخر باعتبار أن كل منهما يمثل جزء من الدخل، ويعبر عن تلك العلاقة وفق المعادلة الرياضية الآتية:

$$\gamma = C + S$$

حيث أن:

y: تمثل الدخل

C: تمثل الاستهلاك

S: تمثل الادخار

وكون أن الدخل يقسم إلى جزأين، جزء يوجه للاستهلاك الحالي وجزء يوجه إلى الادخار، فإن العوامل المؤثرة على الادخار هي تلك العوامل المتحكمة في العلاقة بين الدخل والادخار وبين هذا الأخير والاستهلاك، ولذلك فإن عملية الادخار تخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل والتي تدفعها إما للزيادة أو الانخفاض بحسب طبيعة كل عامل، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات أساسية كما يلي:

– **عوامل موضوعية:** وهي العوامل التي ترتبط بالادخار وفق علاقة رياضية ثابتة، بشكل موضوعي وتتمثل في العناصر التالية:

– الدخل: يرتبط الادخار بشكل كلي بالدخل لأنه يعتبر جزء منه، حيث يعبر عادة عن تلك العلاقة في شكلها البسيط بالمعادلة الرياضية الآتية:

$$s = \partial + \beta\gamma$$

حيث:

y	تمثل الدخل
s	مستوى الادخار
B	ميل الحدي للادخار ويساوي إلى $\frac{\Delta s}{\Delta Y}$

$\beta\gamma$	تمثل مستوى الادخار التابع للدخل
a	هو الجزء من الادخار عندما يكون الدخل معدوم

مع العلم أن الميل الحدي للادخار يساوي إلى: الواحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك

ولهذا فإن زيادة الاستهلاك تكون على حساب الادخار، والعكس زيادة الادخار تكون على حساب الاستهلاك مع افتراض بقاء الدخل على حاله.

حيث أن علاقة الادخار بالدخل هي علاقة طردية، أي كلما زاد الدخل يرتفع الادخار، والعكس عندما ينقص ينخفض مستوى الادخار، وتظهر قوة تأثير الدخل في الادخار من خلال الميل الحدي للادخار، الذي يحدد نسبة الاقتطاع من الدخل والموجه للادخار، حيث يتأثر هذا الميل بعوامل موضوعية كمستوى الدخل الفردي، عوامل ذاتية نفسية، وعوامل اجتماعية تتعلق بطبيعة التنشئة الاجتماعية والثقافة والمحيط الأسري والاجتماعي.

– سعر الفائدة: يلعب سعر الفائدة دورا ثانويا في التأثير على الادخار، وذلك وفق التحليل الكنزي، بعكس التحليل الكلاسيكي الذي يعطيه دور أساسي وأولي في التأثير على حجم الادخار، بناء على فكرة ان التخصيص يبدأ بالادخار قبل الاستهلاك، ولهذا فان العامل الحاسم المحدد للادخار وفق هذا الفكر هو سعر الفائدة، حيث أنه كلما كان معدل العائد على الأموال المدخرة (المستثمرة) مرتفع كلما زاد إغراء الأفراد على الادخار والعكس.

– **عوامل ذاتية أو شخصية:** وهي مرتبطة بعوامل ذاتية نابعة من شخصية الفرد، حيث يكون من الصعب التنبؤ بها وتحديد اتجاهاتها وقوتها في التأثير على الادخار، ويمكن إبراز أهم هذه العوامل من خلال ما يلي:

– حاجات ورغبات الفرد: فكلما كانت حاجات ورغبات الأفراد متعددة وواسعة كلما زادت نزعتهم نحو الاستهلاك وقل ميولهم نحو الادخار، من منطلق أن الإنسان ينفق من أجل إشباع حاجاته ورغباته أولا، وما تبقى عن ذلك يوجه إلى الادخار، ولهذا فإن تأثير الحاجات والرغبات على الادخار

يكون وفق علاقة عكسية، فكلما زاد عدد الحاجات وتنوعت أو ظهرت حاجات جديدة كلما قل حجم الادخار الفردي والكلي.

– دافع اقتناء السلع الجديدة: ويقصد به ميل الفرد إلى اقتناء السلع الجديدة (الموضة)، والرغبة في تجديد ما لديه منها باستمرار، وهذا الدافع يؤثر سلبا على الادخار، حيث يضطر الفرد في كل مرة إلى الإنفاق على الاستهلاك بدلا من توجيه ذلك إلى الادخار.

– دافع التقليد والمحاكاة: يتمتع الكثير من الأفراد بحب التقليد والمحاكاة للآخرين، وهذا العامل قد يكون سلبي وقد يكون إيجابي في تأثيره على الادخار، فإذا كان التقليد والمحاكاة لأشخاص يميلون للادخار والاستثمار، فسيعمل هذا الأمر على تشجيع الادخار، أما إذا كان التقليد لأشخاص يميلون إلى الإنفاق الاستهلاكي أكثر من خلال تتبع الموضات والكماليات، فإن التقليد هنا يؤثر سلبا على الادخار.

– خصائص شخصية الفرد: تختلف تركيبة وخصائص الشخصية من فرد لآخر، وذلك أنها تخضع لعوامل عديدة في تركيبتها، ومن بين تلك العوامل والخصائص الشخصية المحددة والمؤثرة على الادخار نجد: الميل للادخار أو للاستهلاك، التوقعات، المستوى التعليمي والثقافي، الذكاء، طريقة التفكير ومعالجة المشكلات والمواقف.

– **عوامل اجتماعية وثقافية**: وتتمثل في كافة العوامل المحيطة بالفرد والتي تؤثر على موقفه وقراراته الخاصة بالادخار، حيث تؤثر تلك العوامل بشكل حاسم على علاقة الادخار بالدخل والاستهلاك، ومن بين هذه العوامل نجد:

– عدد أفراد الأسرة: ان عدد أفراد الأسرة سيؤثر سلبا على مستوى الادخار لهذه الأسرة، إذ يساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار.

– طبيعة التعليم: يلعب نوع التعليم الذي يتلقاه الفرد دورا أساسيا في التأثير على اتجاهاته وميولاته للادخار، فإذا ما كانت برامج التعليم موجهة نحو الترغيب في الادخار والاستثمار، فيمكن أن تساهم

في بناء ثقافة عامة تحفز الأفراد على الادخار، والعكس إذا ما كانت تنفر من الادخار وتعالجه على أنه ظاهرة سلبية غير مرغوب فيها.

– ثقافة المجتمع: بما تتضمنه من عادات وتقاليد، وهي الأخرى تلعب دورا هاما في التأثير على موقف الفرد من الادخار، لكون أن هذه الأخيرة تحمل قيم تمكن الأفراد من الحكم على الأشياء واتخاذ القرارات المناسبة عند المواقف التي تواجههم، فبعض الثقافات تنظر إلى الادخار على أنه ظاهرة سلبية وتربطه (بالبخل)، في حين أخرى تنظر إلى الاستهلاك المفرط على أنه إسراف وتبذير.

– النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع: حيث تلعب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة دورا هاما في تحفيز وتشجيع الأفراد على الادخار، بما تتضمنه من قوانين ومؤسسات وسياسات وغيرها، وخاصة فيما يتعلق بمدى انسجامها مع ثقافة المجتمع واستجابتها لمتطلباته، ومدى نجاعتها وفعاليتها في تعاملها مع الأفراد وخلوها من الفساد الإداري، فهي من بين العوامل التي تضعف الثقة بين الأفراد والمؤسسات والأنظمة، ومن ثم فهي تلعب دورا هاما في توجيه رغبة الأفراد وسلوكهم نحو الادخار، وخاصة تلك التي تكون في شكل ودائع لدى المؤسسات المالية.

مصادر الادخار:

تختلف مصادر الادخار إذا فرقنا بين الادخار الفردي والادخار الوطني أو القومي، فعلى مستوى الفرد، فإن المصدر الوحيد للادخار هو دخله الذي ينبع من عدة مصادر كالأجور والأرباح والفوائد والريوع، أما على المستوى الكلي فان مصادره متنوعة ومختلفة، إلا انه يمكن إجمالها في مصدرين أساسيين وهما:[73]

1. المصدر الداخلي: والذي يتمثل في كل المنابع المحلية التي يمكن أن تمثل مصدرا لتمويل الادخار، والتي أساسها عوائد عناصر الإنتاج المحلية، والتي تختلف بحسب الجهة التي تقوم بالادخار، حيث يمكن التمييز بين المصادر الداخلية التالية:

[73]- عبد القادر زيتوني، محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970- 2008، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص08.

– مدخرات القطاع العائلي: ويمثل كل المدخرات التي يقوم بها الأفراد لغرض إعادة الاستثمار أو لغرض الاحتياط للمستقبل، وعادة ما تكون في شكل ودائع لدى البنوك، ويمكن التعبير عنها بالفرق بين الدخل والاستهلاك. حيث يتحدد هذا النوع من الادخار بالميل الحدي للادخار وحاجات الأفراد ومستوى الدخل[74].

– مدخرات قطاع الأعمال: وتتمثل في كافة أشكال المدخرات التي تنتجها الشركات والمؤسسات على إختلاف أنواعها وأحجامها وميادين نشاطها سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة، حيث يأخذ هذا النوع من الادخار عدة أشكال كالأصول الثابتة، الأوراق المالية، أو اقتطاع جزء من الأرباح كمخصصات لطوارئ معينة، بالإضافة إلى المساهمة في دفع الضرائب والتأمين الاجتماعي وغيرها.

– الادخار الحكومي: وتتمثل مصادر هذا الادخار في الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية، والتي عادة ما يتم توظيفها في شكل استثمارات حقيقية أو مالية.

2. المصدر الخارجي: ويتمثل في كافة صور المدخرات التي تكون صادرة عن أطراف أجنبية سواء كانت رسمية صادرة من جهات حكومية معينة، أو صادرة من أعوان خواص التي يمكن أن تكون في شكل ودائع لدى المؤسسات المحلية أو استثمارات أجنبة مباشرة.

[74]– محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص266.

سادسا: الاستثمار

يعتبر الاستثمار نشاط اقتصادي مهم في استحداث وتوسيع القدرات الإنتاجية للبلد، وقدرته على إنتاج وسائل إشباع الحاجات والرغبات المختلفة، فهو النشاط الذي يمكن من توظيف فوائض الأموال والمدخرات في أنشطة منشئة للقيمة.

تعريف الاستثمار:

يحمل مفهوم الاستثمار عدة دلالات ومعاني بالنظر إلى تعدد أبعاده ومحدداته، وعلى هذا الأساس نصادف عدة تعاريف له يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

- هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها يتحصل الشخص على أرباح مستقبلية.
- هو تلك الأموال التي يدفعها الشخص حاليا مقابل الحصول على أرباح مستقبلية[75].
- عرفه كنز على أنه ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت والمتداول
- هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال استهلاك حالي، بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر منها.[76]
- المفهوم الاقتصادي: يقصد به توظيف الأموال والمدخرات بغرض تحقيق عوائد وأرباح مستقبلية بما يؤدي إلى زيادة الثروة وتلبية حاجات المجتمع واستمرارية الدورة الإنتاجية.
- محاسبيا: يتمثل في النفقات الحالية التي تنتج إيرادات مستقبلية

[75]- محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص17.

[76]- شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى 2012، ص18.

وبناء على ما سبق فإن مفهوم الاستثمار يعبر عن عملية اقتصادية مهمة تشترك مع عملية الادخار في عنصر التضحية وتختلف عنه من حيث التوظيف والمخاطرة، فهي تتجسد في عملية توظيف الأموال اقتصاديا، ولذلك فإن الاستثمار يرتبط بالعناصر التالية:

- الادخار: والذي يمثل مصدره الأساسي، وفي معظم الأحيان الادخار يكون هو نفسه الاستثمار من حيث القيمة.

- التضحية: أي التضحية بالمنافع الحالية والتي تأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية المخصصة للاستثمار.

- المخاطرة: والتي تتجسد في الغموض الذي يحيط بمستقبل الاستثمار.

- العائد المتوقع: الذي يعوض أعباء التضحية والمخاطرة التي يتحملها المستثمر.

أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار بحسب اختلاف نوعه والجهات القائمة به والظروف السائدة، **ويمكن** تلخيص أهداف الاستثمار فيما يلي:

– تحقيق عائد أو ربح: حيث يعتبر الهدف الأساسي لمعظم عمليات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص، إذ يعتبر المحفز والدافع الأساسي لعملية الاستثمار، والذي يتمثل في قيمة الارتفاع في أموال أو ثروة الشخص نتيجة توظيفها في عمليات الاستثمار، إلا أن تلك الزيادة والارتفاع يتحدد بالقيمة الزمنية للأموال المستثمرة، أي يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي قضاها المستثمر كتضحية بمنفعة حالية، بالإضافة إلى عامل المخاطرة التي يتحملها والتي عادة تكون مرتبطة بالعائد المتوقع على تلك الأموال المستثمرة.

– تأمين حاجات المجتمع، من خلال توظيف الأموال في عمليات إنتاج السلع والخدمات أو إقامة مشاريع معينة ذات منفعة عامة أو خاصة، كإنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها.

– المحافظة على رأس المال وتنميته: عادة ما تهدف عمليات الاستثمار إلى المحافظة على الأموال وتنميتها، من خلال استهداف عائد من وراء تلك العمليات والذي يساهم في تنمية ثروة الأشخاص والمجتمع، كما أن ترك الأموال على حالها دون استثمار سيعرضها إلى التدهور وانهيار قيمتها، فإذا كانت في شكل أصول نقدية فستتدهور بفعل التضخم الذي يعمل على إضعاف القدرة الشرائية للنقود، أما إذا كانت في شكل أصول عينية كالمباني والآلات والأجهزة ومختلف السلع الأخرى، فستتعرض إلى تدهور قيمتها السوقية بفعل التقادم وانهيار الأسعار وغيرها من العوامل السوقية المؤثرة على أسعارها وقيمة المواد، إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين والاحتفاظ بتلك المواد كمصاريف التأمين والحراسة وكراء المخازن وغيرها من المخاطر.

– توفير مناصب الشغل: لأن الاستثمارات تساهم في تعبئة وتوظيف المدخرات العامة والخاصة في إنشاء مشاريع استثمارية تحتاج إلى عمالة ومن ثم المساهمة في التشغيل.

– توفير العملة الصعبة: حيث تساهم كثيرا عمليات الاستثمار في توفير العملة الصعبة، ذلك كونها تمثل مدخل مهم لتوسيع ورفع القدرة الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى زيادة القدرة على التصدير ومن ثم دخول العملة الصعبة، كما تعمل أيضا الاستثمارات التي يقوم بها المواطنين في الخارج على دخول العملة الصعبة.

– التنمية الاقتصادية والاجتماعية: من خلال زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات في مختلف القطاعات كالسكك الحديدية والطرقات والمدارس والمصانع وغيرها.

أنواع وأشكال الاستثمار:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاستثمارات وذلك حسب عدة معايير كما يلي:

– الاستثمارات المحلية والأجنبية: ويمكن التفريق بينهما هنا حسب جنسية الأموال المستثمرة ان كانت محلية أو أجنبية، حيث أن الاستثمارات المحلية تعود إلى أشخاص يقيمون داخل الدولة، أما الاستثمارات الأجنبية فتعود إلى أشخاص يقيمون في دول أجنبية، ويمكن التمييز هنا بين نوعين من

الاستثمارات وهي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات الأجنبية غير مباشرة، ورغم أن المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية في كونها تساهم في تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع والتشغيل، إضافة إلى دورها في استقطاب رؤوس الأموال والعملة الصعبة في المدى القصير ونقل التكنولوجيا، إلا أن دورها في الأجل الطويل يساهم في استنزاف العملة الصعبة بالنظر إلى التحويلات التي تتم في هذا الاطار والتي تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى بلدان إقامة أصحاب الاستثمارات، إضافة إلى أن الواقع أثبت عدم مساهمة هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا وبدلا من ذلك تجعل الدول المستضيفة لتلك الاستثمارات مجرد مستهلك لها، وتابعة للدول الأجنبية، ولهذا فإن أحسن وسيلة للتنمية هي الاستثمارات المحلية رغم محدوديتها في بعض الأحيان وضعف فعاليتها بسبب انخفاض رؤوس الأموال المحلية.

– استثمار حقيقي واستثمار مالي: حيث يتضمن الأول أصولا مادية ملموسة مثل الأراضي والآلات والمصانع، أما الثاني فيتضمن عقود مكتوبة مثل الأسهم والسندات[77].

– استثمارات استراتيجية واستثمارات توسعية: حيث تشير الاستثمارات الاستراتيجية إلى تلك الاستثمارات التي تمس قطاعات حساسة ومهمة في البلد وذات الأثر البالغ على الدولة وفي استحداث وتنمية القدرة الإنتاجية للمجتمع، أما الاستثمارات التوسعية فهي تساهم في توسيع القدرة الإنتاجية الحالية من خلال اقتناء تجهيزات جديدة.

– حسب مدة الاستثمار: ونميز بين الاستثمارات قصيرة الأجل (سنة أو سنتين)، استثمارات متوسطة الأجل (سنة إلى سبع سنوات)، استثمارات طويلة الأجل (تفوق سبع سنوات).

كما يمكن التمييز أيضا بين الاستمارات الخاصة والعامة، حيث يشير الأول إلى تلك الاستثمارات الصادرة عن القطاع الخاص كالعائلات والشركات الخاصة، ويكون هدفه غالبا اقتصادي أي تعظيم الثروة من خلال تحقيق الأرباح، أما الاستثمارات العامة فتشير إلى تلك الاستثمارات الصادرة عن

[77]– محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص17.

القطاع العام أي الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها، كإنشاء المطارات والطرق وبناء المدارس وغيرها، وغالبا ما يكون هدفه اجتماعي أي توفير خدمة أو منفعة عامة للمواطنين.

ويمكن أيضا التمييز بين الاستثمارات حسب طبيعتها إلى: استثمارات اقتصادية أي تلك التي تسعى إلى تحقيق هدف اقتصادي أو إيجاد مشروع اقتصادي معين، واستثمارات اجتماعية وهي تلك التي تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية كالاستثمارات الصحية والثقافية، واستثمارات في العنصر البشري وهي تلك التي تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال أنشطة التعليم والتدريب والتكوين.

العوامل المؤثرة في الاستثمار:

يخضع الاستثمار بشكل رئيسي إلى حجم الدخل والادخار، لأنه هو جزء أو كل من هذا الأخير، إلا أن هناك عوامل متعددة تتحكم في توجيه الأموال نحو استثمارات بعينها وتصرفها عن أخرى، ويمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار في النقاط التالية:[78]

– معدل العائد على الأموال المستثمرة ودرجة المخاطرة: يؤثر معدل العائد المتوقع على الأموال المستثمرة على الاستثمار بشكل إيجابي، ومن جهة أخرى تؤثر درجة المخاطرة بشكل سلبي، ولكلاهما دور في توجيه الأموال نحو أنواع معينة من الاستثمارات، اذا كان هناك اختلافات بين هذه الأخيرة من حيث درجة المخاطرة ومعدل العائد المتوقع.

– أسعار الفائدة: فغالبا ما تساهم أسعار الفائدة في رفع تكلفة الأموال المستثمرة، ولهذا فان رفع هذه الأسعار له اثر سلبي على الاستثمارات ويساهم في انتقالها إلى الخارج.

– الدخل والادخار: يعتبر الدخل مصدرا مهما وأساسيا لتمويل الاستثمارات، ولهذا فإنه كلما ارتفع مستوى الدخل أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات، كما تعتبر المدخرات سواء الحالية أو السابقة عامل مهم لتمويل الاستثمارات.

[78] – هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص15.

– الظروف السياسية والاجتماعية السائدة: وتلعب دورا كبيرا في التأثير على درجة المخاطرة، ومن ثم على الاستثمار، ومن بين العوامل هنا نجد درجة الاستقرار السياسي والعلاقات الخارجية للدولة وثقافة المجتمع والمستوى التعليمي وغيرها.

– الظروف الاقتصادية: كمعدل التضخم، المستوى المعيشي، التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي للبلد، مناخ الاستثمار، طبيعة المؤسسات والأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم الاستثمارات في البلد، وما تتصف به من فساد إداري ومالي، وبيروقراطية.

– السياسات الاقتصادية: بما فيها السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث تلعب دورا في تشجيع الاستثمار، فهي تؤثر على سعر الفائدة وعلى العائد المتوقع من الاستثمار، ومن تلك العوامل نجد التحفيزات والتسهيلات الاستثمارية والضريبية والجمركية التي تقرها الدولة، الدعم المالي، إضافة إلى أدوات السياسة النقدية كالتأثير على سعر الفائدة، والكتلة النقدية.

– رؤوس الأموال المتوفرة: فكلما توفرت رؤوس الأموال تزيد القدرة على الاستثمار، وخاصة الاستثمارات الحقيقية التي غالبا ما تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

– البنية التحتية: كالطرقات والجسور إضافة إلى مختلف الخدمات المساعدة على إقامة مشاريع استثمارية كتوفير شبكة المياه والكهرباء.

مخاطر الاستثمار:

تلعب درجة المخاطرة دورا مهما في توجيه والتأثير على الاستثمارات، والتي تعني عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع على الأموال المستثمرة، وهناك عدة عوامل تحدد درجة المخاطرة هذه، والتي يمكن إبرازها في مجموعتين أساسيتين وهما:

– مخاطر نظامية: هي التي لا تتعلق بنوع معين من الاستثمارات، أي أن تأثيرها عام يشمل كافة الاستثمارات مهما كان مجالها والقطاع الذي تنتمي إليه، مثل مخاطر طبيعية وسياسية وأمنية. وهذا

النوع من العوامل له أثر كبير على جاذبية دولة ما للاستثمارات وقدرتها على تعبئة وتوظيف المدخرات في شكل استثمارات.

– مخاطر غير نظامية: هي تلك المخاطر التي تصيب نوع معين من الاستثمارات، أي تختص في تأثيرها على استثمارات بعينها ولا تؤثر على أنواع أخرى ومن بينها مخاطر العمل، مخاطر السوق، مخاطر مالية...الخ. ولهذا النوع من العوامل دور هام في توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة دون أخرى، لأنها تبرز الفوارق والاختلافات في المخاطر بين القطاعات وأنواع الاستثمارات.

العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع من الاستثمار:

وهي علاقة طردية، فكلما زادت درجة المخاطرة زاد العائد المتوقع من الاستثمار.

وبالطبع دائما المستثمرين يفضلون الاستثمار في الميادين أين يكون العائد مرتفع ودرجة المخاطرة منخفضة، ولكون أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد المتوقع على الاستثمارات ودرجة المخاطرة، أي أن المجال الذي يكون فيه العائد مرتفع تكون درجة المخاطرة عالية، فيبقى التوجه حسب شخصية ورغبة المستثمر ان كان يميل إلى تحمل المخاطرة فيتجه إلى الميادين ذات العائد المرتفع، وإذا كان لا يتحمل المخاطرة فيتجه إلى الاستثمارات ذات درجة مخاطرة منخفضة ولكن العائد منخفض.

المدخل النظامي

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المدخل النظامي

منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض وهو ويصارع من أجل البقاء المبني على تلبية حاجاته ورغباته المختلفة انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، ولأجل ذلك قد عمد إلى تطوير وسائل تلبية تلك الحاجات والرغبات والأنشطة الخاصة بها، التي تطورت معها مختلف العلاقات وآليات تنظيمها وتنوعت واختلفت من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، بحسب اختلاف وتنوع السلوك الإنساني الخاص باستغلال الموارد وتلبية الحاجات، ولأجل إيجاد تصور مثالي يضمن من خلاله الإنسان فعالية تلك الأنشطة، فقد ظهرت بعض الأفكار والآليات والمبادئ التي تحاول تنظيم وتحديد العلاقات والسلوكات الاقتصادية للإنسان، وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة الأنظمة الاقتصادية وآليات عملها، والتي اختلفت بحسب اختلاف النظم الفكرية والإيديولوجية وخصائص وطبيعة المجتمعات، حيث تساهم في تطبيق السياسات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المرتبطة بها المحددة وفق رؤية معينة، وتنظيم مختلف العلاقات والأنشطة الاقتصادية وفق آلية معينة تحدد من خلالها تلك العلاقات والأنشطة وطريقة ممارستها، إذ تختلف المداخل والتوجهات التي يمكن من خلالها تبني الرؤية الخاصة بتنظيم تلك العناصر، وانطلاقا من هذا تظهر عدة أنواع من الأنظمة الاقتصادية التي تستخدم آليات وطرق مختلفة لتنظيم وتحديد تلك الأنشطة والعلاقات.

ولهذا يكون من الجدير دراسة وتحليل مفهوم النظم الاقتصادية وأهدافها وخصائصها، بالإضافة إلى تتبع مختلف النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية، وتحديد المبادئ والأفكار التي قامت عليها، ومدى نجاعتها وفعاليتها في معالجة المشكلة الاقتصادية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة مختلف الأزمات في هذا الإطار.

أولا: مفهوم النظام والتنظيم الاقتصادي

من وجهة النظر العامة يعبر مفهوم النظام عن مجموعة من العناصر المادية والبشرية والمعنوية التي تجتمع وفق تنظيم محدد لتحقيق أهداف عامة لها، وعادة ما تأخذ شكل مدخلات، عمليات، مخرجات، فقد عرف النظام على أنه كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يتفاعل ويتبلور في النهاية لتحقيق الأهداف العامة للنظام، حيث تهتم نظريات النظم بدراسة الطريقة والكيفية التي تترابط بها تلك المكونات والعناصر[79]. ونجد في حياة الإنسان العديد من النظم المختلفة والمتعددة والتي تأخذ أبعاد وخصائص متنوعة يكون من الصعب الوقوف عليها، وخاصة أن كل نظام يمثل نظام فرعي من نظام أكبر منه، وهو بدوره يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي تتناسق فيما بينها لتحقيق أهداف النظام الأكبر، كما يمكن التمييز بين عدة نظم التي تهتم بتنظيم العلاقات والأنشطة المميزة للحياة الاجتماعية والجماعية للإنسان، كالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسنركز هنا على إبراز أهم التعاريف التي أعطيت لمفهوم النظم الاقتصادية، والتي عرفت اختلافات كبيرة في تحديد ماهيتها، وذلك بالنظر إلى الاختلافات الفكرية والإيديولوجية، فمن المفكرين من يربطه بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه المجتمعات، معتمدا في ذلك على الأساليب النظرية والفكرية التي تصور العمليات الاقتصادية والأساليب والأدوات ومختلف الأنشطة ، فيما يربطه البعض الآخر بالتحليل النظري والفكري للوقائع والأنشطة الاقتصادية، بالتركيز على نمط وعلاقات وقوى الإنتاج التي تشكل البناء الحقيقي والنسيج الواقعي للمجتمع[80]. وفيما يلي أهم تلك التعاريف:

– عرف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة الآليات والمؤسسات الصانعة والمنفذة للقرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك في مجتمع معين[81]، أي أن النظام الاقتصادي يمكن النظر إليه على أنه مجموعة من العناصر التي تهتم بصناعة القرارات الاقتصادية في مجتمع معين، التي تختص بالإجابة عن

[79]– مظهر إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1982، ص105.

[80]– محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص16.

[81]– بول جريجوري، روبرت ستيورت، النظم الاقتصادية المقارنة، ترجمة: طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994، ص33.

الأسئلة المتعلقة بمعالجة المشكلة الاقتصادية بمختلف أبعادها، فهي تشكل الإطار العام الذي يساعد ويوجه التفكير وطريقة التصرف حيال العلاقات والأنشطة الاقتصادية المختلفة للمجتمع.

– كما عرف أيضا على أنه النسق الفكري الذي يحكم التفاعلات والعلاقات الأساسية للثروة في المجتمع، من حيث طريقة الإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي[82]، فالنظام الاقتصادي تعبير عن الطريقة والآلية التي من خلالها يتم إدارة مختلف الأنشطة والعلاقات الاقتصادية بما فيها علاقة الإنسان بالإنسان في الإطار الإنتاجي وعلاقته بوسائل الإنتاج، والأنشطة التي يمارسها في سبيل تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من استغلال الموارد الاقتصادية.

من خلال استعاض اهم التعاريف السابقة يمكن اعتبار النظام الاقتصادي على أنه الإطار الفكري والتنظيمي التي يتضمن مجموع العلاقات والمؤسسات والضوابط التي تميز وتنظم الحياة الاقتصادية لمجتمع ما في زمان ومكان معين، أي الطريقة أو الآلية المتبعة في علاج المشكلة الاقتصادية.

وتشترك الأنظمة الاقتصادية في هدفها العام والخاص بمحاولة معالجة المشكلة الاقتصادية، أي محاول تحقيق الاستغلال والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، بما يحقق افضل إشباع ممكن للإنسان ويؤدي إلى تحسين مستوى معيشته، إلا أنها تختلف في الطرق والوسائل والآليات المتبعة في ذلك، كما أن بقاء النظام الاقتصادي واستمراريته مرهونة بنجاعته وفعاليته في معالجة المشكلة الاقتصادية، وهذا ما يفسر تغير وتطور الأنظمة الاقتصادية عبر تاريخ البشرية، إذ تعاقبت عدة أنظمة موازاة مع التطور الفكري والحضاري للإنسان، فأي نظام يثبت فشله في معالجة المشكلة الاقتصادية ينهار ويزول ويخلفه نظام آخر يطرح أفكار وآمال جديدة تتضمن آليات وأساليب ساعيا من خلالها إلى معالجة تلك المشكلة بشكل فعال، إلا أن تلك الأفكار والآليات تتحدد دوما في إطار التوجهات الفكرية والإيديولوجية لأصحابها والخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات التي ظهرت فيها.

[82] – محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص16.

مفهوم التنظيم الاقتصادي:

هو الوسيلة أو الطريقة التي يعتمدها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاطات والعلاقات والفعاليات الاقتصادية في مجتمع ما، والتي يتميز بها عن غيره من الأنظمة الاقتصادية، فمثلا نجد أن:

- النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتمد على التنظيم الاقتصادي الحر في معالجة المشكلة الاقتصادية

- النظام الاقتصادي الاشتراكي يعتمد على التنظيم الاقتصادي الموجه

ويمكن التمييز بين الأنظمة الاقتصادية بطريقتين، طريقة تعتمد على معيار واحد والذي يتمثل في شكل ملكية وسائل الإنتاج، وفق هذه الطريقة يعتبر العامل الوحيد للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية هو شكل الملكية فقط، إذ يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين ثلاث أنظمة اقتصادية وهي: النظام الاقتصادي القائم على الملكية الجماعية، النظام الاقتصادي القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والنظام الاقتصادي المختلط، أي الذي يمزج بين الملكية الجماعية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

أما الطريقة الثانية المعتمدة في التمييز بين الأنظمة الاقتصادية، فهي تأخذ بعين الاعتبار عدة معايير ومؤشرات كشكل الملكية، نظام العمل، دور الدولة، الحرية الاقتصادية وغيرها.

وقد عرفت البشرية عدة أنظمة اقتصادية تعاقبت عبر التاريخ الاقتصادي، وميز كل منها فترة زمنية معينة عكس نمط حياة الإنسان والخصائص الحضارية والاجتماعية والفكرية لتلك المجتمعات، ومن الأنظمة الاقتصادية نجد: النظام الاقتصادي البدائي، النظام الاقتصادي العبودي (القائم على الرق)، النظام الاقتصادي الإقطاعي، النظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي، النظام الاقتصادي المختلط، النظام الاقتصادي الإسلامي.

خصائص النظام الاقتصادي

على اعتبار أن النظام الاقتصادي يشير إلى الأطر الفكرية المحددة للآليات والطرق المتبعة في معالجة المشكلة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فإنه ينبغي أن يتصف بشكل عام بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:

- يتميز النظام الاقتصادي بأنه يستهدف دوما معالجة المشكلة الاقتصادية بشكل فعال، وعلى ذلك الأساس يتحدد مبرر وجوده واستمراريته في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع.

- أن يحتوي مجموعة من الآليات والطرق التي تمكن من تنظيم والتحكم في العلاقات والأنشطة الاقتصادية وإدارتها، وتضبط دور كل وحدة اقتصادية كنظام فرعي وعلاقته بالنظام الكلي.

- يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي تميزه عن باقي الأنظمة في طريقة تنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية.

- الانسجام مع الأبعاد الحضارية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

- أن يبنى على أفكار ومبادئ تتلاءم مع المنطق الاقتصادي السائد والقواعد والقوانين التي تحكم العلاقات والسلوكات الاقتصادية.

- توضيح آليات وترتيبات القرار الاقتصادي، الخاصة بالإجابة على تساؤلات المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في طريقة توفير الموارد الاقتصادية واستخدامها وتخصيصها على مختلف الاحتياجات والرغبات الإنسانية.

- يوفر الآليات والطرق التي تمكن المجتمع من التوزيع الفعال للثروة والموارد الاقتصادية المختلفة على مختلف الحاجيات والأجيال والفئات البشرية والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهداف النظام الاقتصادي:

يكمن الهدف الأساسي لأي نظام اقتصادي في محاولته معالجة المشكلة الاقتصادية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وعلى هذا الأساس يقاس مدى نجاحه ومن ثم يكتسب مبرر وجوده واستمراريته في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع، وفي هذا الإطار تندرج العديد من الأهداف والغايات الفرعية للنظام الاقتصادي والتي تصب بمجملها في معالجة المشكلة الاقتصادية، وإن كانت تلك الأهداف تختلف من نظام إلى آخر، بحسب اختلاف دوافع كل نظام وخلفيته الإيديولوجية والاجتماعية التي قام في ضوئها، ولكن هنا يمكن التطرق إلى أهم المداخل العامة التي تحكم تلك الأهداف والتي في ضوئها تسطر الغايات والمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

– تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد: بالنظر إلى محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، فيتعين على أي نظام اقتصادي توفير الأطر الفكرية اللازمة التي تمكن الأمة من الحفاظ على الموارد واستغلالها أحسن استغلال، ونجد أن الأنظمة الاقتصادية التي سادت خلال فترة زمنية معينة قد تبنت آليات مختلفة في هذا الشأن، فمثلا أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتمد في ذلك على نظام السوق والمنافسة المثلى وحافز الربح، كآليات تعمل على توجيه ودفع الأفراد نحو تحسين الأداء المبني على المحافظة على الموارد واختيار انجع الطرق لاستغلالها وتوظيفها، أما النظام الاقتصادي الاشتراكي فيعتمد في ذلك على آلية التخطيط المركزي الذي من خلاله يتم تحديد طريقة استغلال وتوزيع الموارد بشكل يحافظ عليها ويحقق أكبر إشباع ممكن لحاجات الأفراد والمجتمع.

– تلبية الحاجات والرغبات الفردية والجماعية: أي أن النظام الاقتصادي من مسؤولياته توضيح الطرق والأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع، والتي تتحدد في المسالك التي تسلكها وسائل إشباع الحاجات والرغبات من مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك.

– التخصيص والتوزيع الفعال والكفء للموارد الاقتصادية على مختلف الاستخدامات والأنشطة والقطاعات والأجيال والمناطق، وذلك من خلال توفير قواعد وأحكام معينة خاصة بذلك.

– تحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل بين مختلف الفئات البشرية ومحاولة تقليص التباين والاختلاف في التوزيع إلى اقصى حد ممكن، وذلك من خلال توفير الأدوات والأسس المناسبة لتوزيع الدخل وتلك الخاصة بإعادة التوزيع، وفي هذا الشأن سعت الأنظمة الاقتصادية المختلفة إلى هذا الهدف، وقد تباينت مساعيها في تحقيق ذلك، وخاصة بالنسبة للنظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الرأسمالي، فالأول بني أساسا على مبدأ العدالة في توزيع الثروة والدخل والقضاء على الطبقية، أما الثاني فلم يعطيها أهمية كبيرة بقدر تركيزه على الفعالية الاقتصادية.

– تنظيم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية: فلابد على النظام الاقتصادي أن يوفر الطرق والآليات المناسبة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بدءا من نشاط الإنتاج إلى نشاط الاستهلاك، وتحديد الأسس المناسبة لضبطها وتفعيلها، أي: ما هي الآليات التي تضمن فعالية الأنشطة الاقتصادية ؟

– تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الناس وبين عناصر الإنتاج كأفراد، كجماعات، كمؤسسات ومجتمعات، والتي تتضح من خلال نمط ملكية وسائل الإنتاج، العلاقات الاجتماعية داخل العملية الإنتاجية، علاقة الإنسان بالطبيعة، علاقات التبادل والتوزيع.

– إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق التنسيق الفعال بين مختلف الفعاليات والعناصر المكونة للنشاط الاقتصادي، وربط كل ذلك بالهدف الاقتصادي العام للمجتمع.

– العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي: وذلك من خلال القضاء على مختلف الاختلالات والأزمات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات.

– السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: والذي يتجسد من خلال تحسين المؤشرات الخاصة بـ: التشغيل، الدخل والناتج الإجمالي، مستويات المعيشة للأفراد، تلبية متطلبات المجتمع، الأمن الغذائي...إلخ

ثانيا: الأنظمة الاقتصادية

عرفت البشرية عدة أنظمة اقتصادية كل منها ميز فترة زمنية معينة، محاولا إيجاد نمط عيش أفضل لأفراد المجتمع، ويعود ظهور معظمها إلى التطورات والتفاعلات الاجتماعية التي كانت تصيب المجتمعات خلال فترات معينة، وإلى إسهامات الكثير من المفكرين والباحثين في الشأن الاقتصادي للأمم، ولهذا كان النظام الاقتصادي يعكس نمط الحياة البشرية ذات الأبعاد المختلفة وبالأخص علاقات الإنسان بالإنسان وعلاقته بالطبيعة وما تتميز به من موارد ومناخ وموقع جغرافي وغيرها، والمتتبع للتاريخ الاقتصادي يلاحظ كيف ظهرت أنظمة اقتصادية خلال حقب تاريخية معينة ثم اختفت، حيث كان ذلك الاختفاء والظهور نتيجة لبروز عوامل وظروف معينة، وبالنظر إلى تعدد الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية عبر تاريخها، فقد انتقلت البشرية من النظام الاقتصادي البدائي القائم على الصيد والجمع، إلى النظام القائم على الرق والعبودية، إلى النظام الإقطاعي، ثم النظام الرأسمالي، والاشتراكي والنظام الاقتصادي المختلط، والنظام الاقتصادي الإسلامي.

سنكتفي من خلال هذا العنصر بدراسة فقط أهم تلك الأنظمة التي سادت في مجتمعات معينة وخلال فترة زمنية معينة.

1. النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يعتبر النظام الاقتصادي الرأسمالي نظام قائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وحرية الأفراد في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتنافس فيما بينهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، على اعتبار أن تحقيق هذه المصلحة يصب في تحقيق المصلحة العامة لوجود ارتباط بينهما، ويعود ظهور هذا النظام بالدرجة الأولى إلى آدم سميث الذي ارجع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها المجتمعات خلال الفترة التي ساد فيها النظام الاقتصادي التجاري إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ يرى أن الازدهار الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحرية الفردية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تحت شعار "**دعه يعمل اتركه يمر**"، فحسبه أن الحياة الاقتصادية

تسير وفق نظام طبيعي يتجاوز إرادة الإنسان، أي أنها تخضع لقوانين طبيعية ثابتة مماثلة لتلك التي تتحكم في الظواهر الطبيعية، وعليه فان كل عمليات التدخل من طرف الدولة تعتبر خرقا لقوانين الطبيعة ومن ثم ستؤدي إلى عرقلة مسار المجتمع في التنمية، في حين يرى البعض ان هذا النظام هو إعادة تشكيل وصياغة النظام الاقتصادي الإقطاعي، أي إعادة تصوير المفاهيم والأنماط والعلاقات التي كانت سائدة إبان النظام الإقطاعي بحلة جديدة، من اجل تبرير وضمان استمرارية تسلط وسيطرة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج .

خصائص ومبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يتصف النظام الاقتصادي الرأسمالي بمجموعة من الخصائص، متميزا بذلك عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى، إذ تعكس تلك الخصائص التوجهات الفكرية والإيديولوجية لمفكريه، وتتلاءم مع الأبعاد الحضارية والاجتماعية لبعض المجتمعات التي نبعت منها، كما تتوافق مع المصالح الاقتصادية لبعض الفئات والطبقات من المجتمع وبالأخص طبقة الرأسماليين، وهذا يفسر نجاحه واستمراره لفترة طويلة من الزمن، وانتشاره على نطاق واسع في العالم، فأصحاب هذا النظام يرون أن الحركة الاقتصادية تزدهر من خلال الحرية التامة للفرد في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وامتلاك وسائل الإنتاج، التي تشكل حافز ودافع مهم للعمل، وانطلاقا من هذه الفكرة نبعت مبادئ وخصائص هذا النظام، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، التي تستجيب إلى غريزة حب التملك لدى الإنسان، وبذلك يتوافق مع القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية كما يرى أنصاره، ومن ثم فإن الملكية الجماعية هي نقض وخرق لهذا القانون، حيث تعمل الملكية الفردية كحافز اقتصادي يدفع الأفراد نحو العمل وتحسين الأداء، في سعيهم لتحقيق المصلحة الخاصة التي تصب في تحقيق المصلحة العامة.

– الحرية الاقتصادية المطلقة في امتلاك وسائل الإنتاج وممارسة الأنشطة الاقتصادية كالعمل، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار...، وهذا من أجل ترك المجال أمام الأفراد لمزاولة أنشطتهم

وتعظيم مكاسبهم، حيث تغير مفهوم الحرية في ظل هذا النظام بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، إذ أصبحت مقترنة بتدخل محدود للدولة من خلال أعمال الإشراف والرقابة.

- حافز الربح: والذي يتمثل في تلك المكاسب المادية التي يتحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج، يرى الرأسماليون أن هدف تحقيق الربح يعتبر حافز فعال في تنشيط الحركة الاقتصادية، فهذا الحافز هو الذي يدفع الأفراد نحو العمل وتحسين الأداء والذي يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستغلال الأمثل لها، كما يؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع، ومن ثم تحسين مستويات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل والناتج الإجمالي.

- المنافسة الحرة: وذلك من خلال فتح المجال أمام الأعوان الاقتصاديين من أجل الإنتاج والتوزيع والاستثمار، مما ينجم عنه منافسة تدفع الأفراد نحو تحسين الأداء وبذل اقصى مجهود ممكن، وفي هذا الصدد يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي على آلية السعر ونظام السوق في الموازنة بين العرض والطلب، التي تساهم في تحديد نوعية وكمية الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها على مختلف الاستخدامات.

- الاستناد إلى نظام السوق في معالجة المشكلة الاقتصادية، بما تتضمنه من آلية الأسعار، التي تساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

- مبدأ سيادة المستهلك: أي أن حاجات ورغبات المستهلك هي من تحدد نوعية وكمية الإنتاج وطريقة توزيعه.

إيجابيات النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يرى انصار النظام الاقتصادي الرأسمالي أن هذا النظام يعكس الطبيعة البشرية ويجسد القوانين الطبيعية التي تحكم السلوكات والعلاقات الإنسانية، ولهذا فهو النظام المثالي القادر على البقاء والاستمرارية بالنظر إلى فعاليته ونجاعته في معالجة المشكلة الاقتصادية، وخاصة أن هذا النظام هو الذي استطاع الصمود والاستمرار في الوجود لمدة طويلة ولا يزال قائما، إضافة إلى انتشاره الواسع عبر دول العالم،

بعكس بعض الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي لم تعمر طويلا وسرعان ما تراجعت وانهارت، وهذا من الأدلة على نجاعة وفعالية هذا النظام في معالجة المشكلة الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات الأفراد والمجتمعات، كما أن هذا النظام يستطيع تطوير وتجديد وتصحيح نفسه تكيفا واستجابة لمختلف التطورات والتغيرات الحضارية والاجتماعية كما يراه أنصاره،(كما حدث عندما سمح بتدخل محدود للدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تفادي الأزمات الاقتصادية، والاستجابة لمتطلبات العمال وتطوير علاقتهم بالمؤسسة)، وعليه يمكن إبراز أهم إيجابيات هذا النظام في النقاط الآتية:

– يعتبر النظام الاقتصادي الأنجح في معالجة المشكلة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك لاحتوائه على حوافز ودوافع قوية لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، التي تعمل بشكل آلي ومستمر في تحفيز ودفع الأفراد نحو التحسين والتطوير المستمر لكافة الأنشطة، حيث تتمثل تلك الحوافز في الحرية الاقتصادية وهدف تحقيق الربح.

– يساهم وبشكل كبير في تحسين الإنتاج كما وكيفا من خلال مبدأ المنافسة المبنية على تحسين الأداء كشرط لتعظيم الربح.

– تحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية من خلال تخفيض الأسعار نتيجة المنافسة الحرة، ما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد.

– يساهم في ارتفاع الدخل القومي والفردي الناتج عن تحسين الطاقة الإنتاجية.

– تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، والذي يمكن تحقيقه من خلال آلية السعر ونظام السوق.

– تجسيد مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي للإنتاج والاستفادة من مزاياه.

– تحقيق التطور التقني والتكنولوجي من خلال سعي الأفراد نحو التحسين والتجديد المدفوع بالمنافسة والسعي نحو تعظيم الربح.

– المساهمة في إشباع حاجات ورغبات الأفراد: حيث يعتبر النظام المثالي في الاستجابة والتكيف مع تطور وتغير حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع.

– أن هذا النظام قادر على التطور والتجديد المستمر تبعا للتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية.

سلبيات النظام الاقتصادي الرأسمالي:

رغم الإيجابيات التي يتضمنها النظام الاقتصادي الرأسمالي من الناحية النظرية التي حددها أنصاره، إلا أنه حمل من الناحية التطبيقية الكثير من السلبيات والتي ظهرت في شكل أزمات ضربت المجتمعات الرأسمالية، إضافة إلى مشاكل اجتماعية ارتبطت بطبيعة وجود هذا النظام، تمثلت في ظهور الطبقية والتباين الحاد في توزيع الثروات بين المجتمعات والجماعات والأفراد.

فتطبيق هذا النظام على أرض الواقع أبان عن الكثير من المشاكل والعيوب، التي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات أساسية وهي: المجموعة الأولى تتعلق بصعوبة تحقيق شروطه في الواقع، والمجموعة الثانية ناتجة عن القصور والتجاوز في عملية التطبيق وخاصة تلك التجاوزات التي تصدر من الأعوان الاقتصاديين، والمجموعة الثالثة لصيقة بطبيعة وجوهر هذا النظام وخاصة أنه أتى ليعبر عن مصالح طبقة الرأسمالية وأنه يمثل امتداد لمفهوم الطبقية التي تولد عنها، ومن بين هذه المشاكل والعيوب التي أوجدها هذا النظام ما يلي:

– إن مبدأ المنافسة الحرة والنزيهة صعب التحقيق والتجسيد على أرض الواقع، مما يجعل هذا النظام ضعيف الفعالية في معالجة المشكلة الاقتصادية، بل ويؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق مشاكل ومعوقات للأنشطة الاقتصادية ناتجة عن الاحتكار، ما أدى إلى بروز عدد محدود من الشركات الاحتكارية التي تسيطر على أنشطة الإنتاج.

– كما أن عدم تحقيق المنافسة المثلى سيجعل النظام الرأسمالي يفقد الآلية والوسيلة الأساسية التي يملكها في توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية وهي آلية السعر ونظام السوق، مما يفقد مبدأ حافز الربح فعاليته في تنشيط الحركة الاقتصادية للمجتمع.

– احتكار رؤوس الأموال بيد فئة قليلة من المجتمع التي تصبح فيما بعد تسيطر على مختلف القرارات والأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.

– تفاقم الفجوة في توزيع الثروة والدخل بين الطبقات الاجتماعية، مما يدل على افتقار هذا النظام إلى الآليات الفعالة والعادلة في توزيع الثروة.

– أثبتت التجارب الميدانية لهذا النظام فشله في تحقيق التنمية وتحسين مستويات المعيشة وظهرت بدلا من ذلك مشاكل لصيقة بهذا النظام تمثلت في عجزه عن القضاء على البطالة والتضخم.

– ظهور أزمات واضطرابات اقتصادية هيكلية حادة دورية وغير دورية، كالركود والانكماش الاقتصادي.

– لقد تسبب مبدأ الحرية وحافز الربح في ظهور العديد من الأنشطة الاقتصادية ذات الربح السريع على حساب الأنشطة الضرورية للمجتمع، كبروز الأنشطة غير حقيقية أي غير منتجة للقيمة، مثل المتاجرة في القروض ورؤوس الأموال، كما سعت وتفننت الشركات في تطوير أساليب إثارة الطلب من خلال تحفيز الرغبة والحاجة لدى المستهلك بغرض دفعه للشراء، ويتحول بذلك الغرض الأساسي للنظام الاقتصادي من تلبية حاجات المجتمع إلى تحقيق مصالح الرأسماليين حتى ولو كان ذلك على حساب الموارد الاقتصادية النادرة.

هذه العيوب والمشاكل التي تمخضت عن تطبيق هذا النظام دفع بأنصاره والمجتمعات التي تبنته إلى إحداث العديد من التغييرات والتعديلات على مبادئه وقيمه، الأمر الذي أوجد نظام اقتصادي جديد يحاول الاستفادة من مزايا هذا النظام ومزايا النظام الاشتراكي.

2. النظام الاقتصادي الاشتراكي:

في محاولة لتجاوز ومعالجة التناقضات والعيوب التي يحملها النظام الاقتصادي الرأسمالي، قام النظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال إسهامات عدد من المفكرين وعلى رأسهم كارل ماركس (1818-1883)، والذي يقوم على فكرة الإنتاج عن طريق وحدات عامة أي وحدات تملكها الدولة وتدار لهدف إشباع حاجات المجتمع[83]. وقد حاولوا معالجة أكبر مشكلة تواجه النظام الرأسمالي والمتمثلة في التباين والاستغلال الطبقي، مما جعل مبادئ هذا النظام تناقض بشكل جذري مبادئ النظام الرأسمالي، وذلك كمحاولة لإيجاد نظام اقتصادي أكثر عدلا في توزيع الثروة وأكثر فعالية في معالجة المشكلة الاقتصادية.

وقد طالب رواد النظام الاشتراكي من الناحية الاجتماعية بتحقيق المساواة بين الأفراد أي إلغاء الفوارق بين الطبقات، كما ينادي من الناحية الاقتصادية بالقضاء على الرأسمالية وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج واستبعاد المنافسة، على اعتبار أن السبب الرئيسي لعدم عدالة توزيع الدخل والاستغلال الطبقي هو الملكية الخاصة، وعلى ذلك رأوا ضرورة إحلال الملكية الخاصة بالملكية العامة، حتى لا يستغل أصحاب رؤوس الأموال جهود العمال.[84]

فقد اعتمد ماركس نظرية التطور في علم الاقتصاد ووضع مذهبا يقوم على المنهج الجدلي، والتفسير المادي للتاريخ، فجعل القوى المادية هي المتحكم في نشاط الإنسان، واعتبر القيم الأخلاقية انعكاس للوضع الاقتصادي، لذا قامت الفلسفة الاشتراكية على أساس فكرة الصراع والاستغلال.[85] وتعتمد المادية التاريخية التي أتى بها كارل ماركس على تفسير التطور بالاستناد إلى عاملين أساسيين وهما:

- العامل المحرك لعملية التطور التاريخي: وهو ما يسمى بالعلاقة بين الإنتاج ووسائل الإنتاج، والتي يسميه بالبنية التحتية.

---

[83]- متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد- مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص49.

[84]- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، ج1، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961، ص96

[85]- خميس محمد هرون أبو بكر، العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنيان المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص28

– العامل المتأثر أو التابع: وهو عالم الأفكار والنظام السياسي والقوانين والقيم الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية، أي المظاهر الثقافية، والتي يسميها بالبنية الفوقية.

ويرى كارل ماركس أن البنية الفوقية المتمثلة في المظاهر الثقافية هي عامل تابع وهو نتيجة حتمية للبنية التحتية، أما في المجال الاقتصادي لا يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي إلا عندما يتحقق ما يلي: ملكية وسائل الإنتاج عامة أي للدولة، يهدف الإنتاج إلى تلبية حاجات ورغبات المجتمع، العمل واجب ومتوفر للكل، ومن ثم فإن ممارسة الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك يتم وفق التخطيط المركزي الذي تتولاه الهيئة المركزية للتخطيط، ويتم توزيع الناتج وفق قانون التوزيع الاشتراكي أي لكل حسب عمله.[86]

مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

قام النظام الاقتصادي الاشتراكي على مبدأ المساواة والعدالة في توزيع الدخل، بهدف تجاوز الظلم الذي أحدثته الطبقية والاستغلال المسلط من طرف الرأسمالي على العمال، والتي يرى أن سببها الرئيسي يكمن في الملكية الخاصة، ولهذا فقد حارب مفكرو هذا النظام كل أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولأجل تحقيق ذلك الغرض فقد اعتمد المبادئ التالية:

– الملكية العامة لوسائل الإنتاج: يهدف النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى إزالة كل أشكال الفروق الاجتماعية ومحاربة الطبقية الناتجة عن الرأسمالية، والتي يرى أصحاب هذا النظام بضرورة إحلالها بالملكية العامة، التي تعتبر أهم مبدأ من مبادئ هذا النظام، والقاعدة الأساسية له، أي ضرورة أن تكون ملكية وسائل الإنتاج بيد الدولة، حسب مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المسطرة، وعلى ذلك الأساس يمكن التمييز في ظل هذا النظام بين ثلاث أنواع من الملكية التي يسمح بها وهي:

- ملكية الدولة: تعني أن الدولة تكون مالكة لوسائل الإنتاج.

[86]– سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية (العراق نموذجا)، المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، يومي: 22 و23 آذار 2017، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، العراق.

- الملكية التعاونية: أي أن تكون الملكية بيد جماعة دون الأفراد.
- الملكية الخاصة: وتعني أن تسمح بالملكية الخاصة الزراعية المحدودة للأفراد في حدود ما تقره الدولة.

– العدالة في توزيع الثروة والدخل: يعتبر مبدأ العدالة الاجتماعية من الأهداف والغايات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي، ويتجسد ذلك من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج التي تعوض الملكية الخاصة، وتوزيع الناتج حسب مساهمة كل شخص في العلمية الإنتاجية، وفق شعار كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، وبهذا لا ينبغي أن تكون الملكية مبرر لاستغلال العمال والاستحواذ على فائض القيمة.

– التخطيط المركزي: إن الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الاشتراكي يكمن في القضاء على الطبقية واستغلال الإنسان لإنسان آخر، الأمر الذي أوجب إلغاء الملكية الخاصة ومن ثم فقدان آلية السوق في التحفيز وتوزيع الموارد وتحقيق أمثل استغلال لها، ويرى مفكرو هذا النظام ضرورة تعويضها بالتخطيط المركزي، كآلية بيد الدولة لتجسيد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة وتحقيق مستويات معيشة أفضل للجميع دون تمييز، بحيث يأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل لكافة الأفراد والفئات والمناطق والقطاعات.

فالتخطيط المركزي في المجتمعات الاشتراكية يكون شامل بحيث يمس كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمناطق وحاجات المجتمع، معتمدا على تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك والطرق والخطوات الموصلة إلى تلك الأهداف، كما ينبغي أن يتضمن طريقة توزيع الناتج بين الاستهلاك وإعادة الإنتاج من جهة وبين فئات المجتمع من جهة أخرى، وبين قطاعات الدولة والمناطق الجغرافية، فالهدف الأساسي للدولة في ظل النظام الاشتراكي يكمن في إشباع حاجات الأفراد وفقا للأولوية التي يتم وضعها في الخطة، ووفق مبدأ العدالة الاجتماعية عكس الرأسمالي الذي يهدف دوما إلى تحقيق أكبر كسب ممكن، أي تعظيم الثروة وتكديسها حتى ولو كان ذلك على حساب حاجات المجتمع والمصلحة العامة.

إيجابيات النظام الاقتصادي الاشتراكي:

مبدئيا قام النظام الاقتصادي الاشتراكي كمحاولة لمعالجة التناقضات والسلبيات التي أتى بها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعلى رأسها الاستغلال الطبقي، وعلى هذا الأساس يتجسد هدفه الرئيسي في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على الطبقية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإحلال مكانها الملكية العامة، كما أنه يهدف إلى معالجة المشكلة الاقتصادية بطريقة فعالة بناء على تحقيق الإشباع العادل لحاجات ورغبات الأفراد والاستغلال والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال التخطيط المركزي بدلا من آلية السعر ونظام السوق، أي أنه يهدف إلى الموازنة بين هدف تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية من جهة وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد إيجابيات ومزايا هذا النظام على النحو الآتي:

– تحقيق العدالة الاجتماعية: إن الهدف الأساسي للنظام الاشتراكي يكمن في تجسيد العدالة الاجتماعية، من خلال القضاء على الصراع والتناقض الطبقي والاستغلال والتسلط الذي تحدثه الرأسمالية على طبقة العمال، والذي هو نتيجة حتمية للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولهذا فقد حارب أنصار هذا الفكر الملكية الخاصة ونادوا بضرورة إحلالها بالملكية العامة لوسائل الإنتاج التي هي الآلية الوحيد التي تحقق المساواة بين الأفراد.

– السعي لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف الأفراد والفئات والقطاعات والمناطق في المجتمع.

– المساعدة في كشف مساوئ وعيوب الرأسمالية ومعالجتها.

– تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والتوزيع العادل لها، من خلال آلية التخطيط المركزي، اعتبارا من أن المصلحة العامة لا يمكن تحقيقها من خلال المصلحة الخاصة التي تتميز بالأنانية.

سلبيات ومساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي، وخاصة أنه نشأ كفكر بعيد عن الواقع وليس نتيجة لتطورات وأحداث واقعية، لذا فقد كانت أفكاره ومبادئه وأهدافه غير واقعية، وهذا ما اثبته الواقع

فمعظم المجتمعات والدول التي تبنت هذا النظام لم تستطيع تحقيق الاستمرارية والمحافظة على هذا النظام، فقد عرفت الكثير من المشاكل والاضطرابات، أدت بمعظمها إلى التخلي عن تطبيق هذا النظام والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وهذا بالنظر لكون أن هذا النظام يحمل الكثير من المساوئ والتناقضات رغم أنه حاول معالجة تناقضات النظام الرأسمالي، والتي كانت سببا في فشله، وخاصة أنه قائم على مناقضة الفطرة البشرية، وهي الملكية الفردية التي تعتبر دافع وحافز مهم للعمل والنشاط الاقتصادي، ويمكن إبراز أهم تلك العيوب والتناقضات من خلال ما يلي:

– انعدام الحافز والدافع للعمل ولتحسين الأداء وبذل الجهد، وهذا نتيجة القضاء على الملكية الخاصة والحافز الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدات الإنتاجية وعلى المستوى الكلي، وأضعف قدرة الدولة على الوفاء بمتطلبات المجتمع.

– ظهور بعض الظواهر الاقتصادية السلبية كالبيروقراطية، الأسواق الموازية، تدني مستويات المعيشة.

– عجز الدولة والحكومة على القيام بشؤون الاقتصاد من الإدارة والتمويل والتموين، وتوفير التكنولوجيا والموارد وغيرها.

– سوء تسيير المؤسسات بسبب غياب الحافز والدافع لبذل الجهد وتحسين الأداء، مما تسبب في ركود المؤسسات وتدني مستويات الأداء بها.

– انخفاض معدلات التطور التكنولوجي والعلمي

وبسبب فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي في تحقيق الأهداف والغايات منه، وفشله في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة، بل أنه تسبب في ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى التناقضات والعيوب التي يحملها في طياته، ما دفع بمعظم الدول إلى التخلي عنه، وإحلاله بنظام جديد يمزج بين بعض مبادئ هذا النظام ومبادئ نظام اقتصاد السوق، كما سوف نرى في العنصر الموالي.

3. النظام الاقتصادي المختلط:

بالنظر إلى السلبيات والتناقضات التي يحملها كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من جهة، والإيجابيات والمزايا التي يتمتع بها كل منهما في نفس الوقت، الأمر الذي دفع ببعض المفكرين إلى التفكير في المزج بين بعض مبادئ وآليات كل من النظامين، من أجل الاستفادة من المزايا التي يتمتع كل من الاقتصاد المخطط والمزايا التي يتمتع بها اقتصاد السوق من جهة أخرى، لينتج بذلك ما يسمى بالنظام الاقتصادي المختلط (يرى البعض أنه نشأ على أيدي قادة دول عدم الانحياز ليجمع بين نظام السوق من الناحية الاقتصادية ونظام الحزب الواحد من الناحية السياسية)[87]. وعليه يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط على أنه نظام يجمع بين بعض معالم وجوانب النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث أنه يبقي على الملكية الخاصة ويسمح بمستوى من الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يسمح بتدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية من خلال آليات التوجيه والممارسة بهدف تحقيق أهداف تنموية معينة، كما يعتبر أيضا نظام اقتصادي يجمع بين آلية نظام السوق الحرة وآلية تدخل الحكومة في الاقتصاد، حيث توجد عناصر من النظام الاقتصادي الرأسمالي كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية، وعناصر من النظام الاقتصادي الاشتراكي كتدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال أعمال التوجيه والتنظيم، حيث تختلف نسبة الاعتماد ونوعيته على هذه العناصر من بلد إلى آخر حسب الخطط التنموية والتوجهات الاجتماعية والسياسية للبلد، ولكن إنه من الصعب أن نجد دول ما تستطيع أن تطبق نظام اقتصادي رأسمالي أو اشتراكي خالص، إذ يمكن القول أن هذا النوع من الأنظمة الاقتصادية هو السائد في العالم، فهناك العديد من اقتصادات عالم اليوم هي أمثلة على الاقتصاد المختلط. ويرجع سبب اتجاه معظم الدول إلى هذا النوع من الأنظمة أي المختلطة إلى المزايا والمنافع التي يحققها، وخاصة أنه يعطي هامش أوسع للدول من اجل تنظيم واتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار الخطط التنموية، حيث أنه يمكن من الاحتفاظ بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وفي نفس الوقت يقر بتدخل الدولة من أجل

[87]– متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد– مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص55.

توجيه وتنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية، وخاصة عند ظهور أزمات وظروف معينة تستدعي تدخل الدولة، كما يسمح هذا النظام للحكومات بإنشاء صناعات ومشاريع اقتصادية محددة بحسب الاستراتيجيات التنموية المسطرة.

4. النظام الاقتصادي الإسلامي:

إن الصبغة الإسلامية في التفكير بما يتضمنه من الطرق والأدوات والأحكام والصور الفكرية وخلاصتها، في مختلف مجالات حياة الإنسان، لتعطي تصور حقيقي ومقاربات لواقع الإنسان المثالي سواء كان ذلك في المجالات الطبيعية أو الاجتماعية والإنسانية، وهذه الصناعة الذهنية هي وليدة التشريع الإلاهي الحكيم الذي ركز كثيرا في تنشيط وتحفيز العقل البشري على التفكير وفق أسس ومبادئ منهجية محكمة. وعلى هذا الأساس فإن التطور والتقدم الاقتصادي في أي مجال كان للبلاد الإسلامية، لا يتأتى إلا من خلال التحرر الجذري من التبعية الفكرية والثقافية للعالم الغربي، ومن ثم التحرر من الانبطاح والانهزام أمام الغير وكسب الثقة بالنفس، ونلاحظ أن مالك بن نبي قد ربط بين عالم الأفكار وعالم الأشياء على أساس أنه لا يمكن لهذا الأخير أن يقوم بدون سلامة وصحة العالم الأول[88].

وتأسيسا على ذلك فإن الأحكام الإسلامية في مجال الاقتصاد كانت تعكس بحق الطبيعة البشرية والواقعية، وكيفية توظيف السنن والقوانين الكونية العادلة والصحيحة في توجيه هذه التصرفات والعلاقات البشرية، التي غالبا ما اذا تركت على حالها انحرفت واكتست بحلة الظلم والطغيان، وهذا ما يولد الهلاك والفساد.

وقد سن الإسلام الحنيف معالم التصرفات ونظم تلك العلاقات الاقتصادية تنظيما محكما عادلا، خالي من أشكال الظلم موازنا بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كتحريمه للربا والتطفيف في الميزان والغش وغيرها. ورغم جهد الحاقدين على الإسلام وأهله في محاولة منهم لمحاربته وتشويه صورته

[88]- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة- فكرة كمنويلث إسلامي، ترجمة: الطيب الشريف، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص52.

وإبعاده عن تنظيم حياة الإنسان، إلا أن العالم الإسلامي عرف نهضة وانفتاح، لهذا بدأت الكثير من الدراسات النابعة من مبادئ وتعاليم هذا الدين في المجال الاقتصادي، مما ساهم في بزوغ وتبلور معالم النظام الاقتصادي الإسلامي بمختلف تشعباته، بما في ذلك المالية الإسلامية، الإدارة الإسلامية، التعاملات التجارية الإسلامية وغيرها من المجالات التي استندت في ظهورها على الأحكام المتضمنة في الشريعة الإسلامية، والمستلهمة من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة وأفعال الصحابة والتابعين. وعلى ذلك تستمد أحكام وقوانين النظام الاقتصادي الإسلامي من الشريعة الإسلامية، والتي تظهر في مصادر التشريع المعروفة والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، آثار الصحابة والتابعين، اجتهادات الفقهاء.

ونتيجة لبعد وغفل المسلمين على دراسة أحكام الشريعة دراسة علمية واقعية، تركهم يقعون في كثير من التضليل والأخطاء والتي كثيرا ما كانت تناقض الفهم الإسلامي الصحيح، وهذا ما يشير إليه المفكر مالك بن نبي حينما قال: "نحن ندرك أن الوعي الإسلامي قد اصبح ممزقا منذئذ، بين الرغبة في استدراك تأخر يعرف شدة وقعه في المجال السياسي- ونعني به على الصعيد الاجتماعي- وبين الرغبة في إنقاذ تأثر أخلاقي يعرف مدى قيمته.....قد انتج هذا التمزق تناقضا صريحا في التطور الحقيقي المتبع من طرف البلاد الإسلامية، فقد مزق وعي الإنسان المسلم في يومنا هذا من جراء التناقض. وقد ترتب على ذلك في الفكر الإسلامي تقاطب مزدوج ..."[89]، فهذا الواقع الذي يعيشه الفرد المسلم والذي يحدد الأشياء وعالم الفكر ويحدد التصرفات دفع الكثير من المفكرين إلى تبني أفكار غريبة عن المعتقد الإسلامي، ومن وابرز هذه المواضيع والمسائل ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية التي فسرها كثير من المفكرين على أنها نتيجة لشح أو بخل الطبيعة، وهذا الفهم يناقض تماما الفهم الإسلامي بل لا ينبغي على المسلم الاعتقاد به، وذلك أن النظرة الإسلامية للطبيعة لا ينبغي أن تقوم على فكرة أنها تتصرف بذاتها، ولكن هناك متصرف ومدبر لشؤون الكون بما فيه من كائنات وموجودات، وهو الخالق العظيم (رب السموات والأرض) وهو الرازق مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ**

[89] – مالك بن نبي، مشكلات الحضارة- فكرة كمنويلث إسلامي، ترجمة: الطيب الشريف، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص25.

الْمَتِينُ﴾ الذاريات:58، فهذا الفهم والوصف يوقعنا في تجني على الله تعالى سبحانه ويوقعنا في أحكام الآية الكريمة التي تقول: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۚ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ المائدة (64)** ، وما يناقض وينفي ذلك الاعتقاد والفهم والتفسير للمشكلة الاقتصادية قوله تعالى أيضا: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ **القمر (49)**. فإذا كان الله سبحانه وتعالى خلق كل شيء بقدر، فكيف يكون له أن يجعل تباين بين الحاجات وبين الموارد المستخدمة في تلبيتها، وما يؤكد أيضا بطلان ذلك الاعتقاد قوله عز وجل في هذه الآية: ﴿**كُلا نُمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا**﴾ **الإسراء (20)** أي منقوصا.

فمفهوم المشكلة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية تختلف جذريا عن وجهة النظر الرأسمالية والاشتراكية، إذ تشير إلى صعوبة تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية الناتجة عن التوزيع غير متكافئ للموارد الاقتصادية والاستخدام غير كفء لها، وهذا ما يوجب على الإنسان مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالتبادل التجاري والإنتاج والتوزيع. والآية الكريمة التالية تبين كيف أن الله خلق الأرض للإنسان وسخرها له، ولكن ذلك يتطلب منه أن يسعى من أجل الحصول على الرزق والقوة لا أن يبقى وينتظر كل شيء يأتيه جاهز، فهو مطالب بالقيام بعملية تحويل الموارد وتخزينها ونقلها من مكان إلى آخر بالإضافة إلى أنه مطالب بتنميتها والقيام بالمبادلة، حيث يقول عز وجل: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ **الملك (15)**

وهذا يعني أن المشكلة الاقتصادية بما تعنيه من صعوبة في تلبية الحاجات والرغبات تتطلب بذل جهد والسعي والبحث في الأرض، فهي ليست مشكلة بالمعنى القائم على الندرة النسبية، بل مرتبطة بالتصرف والسلوك المنحرف للإنسان في إطار علاقاته مع الموارد وأخيه الإنسان، كما نجد لها أدوار وأهمية في حياة الإنسان إذ تشكل له حافز ودافع للعمل ولاكتشاف نفسه والكون، ولمعرفة أهمية

الموارد والمحافظة عليها، فلا ينبغي ان تكون مبرر للصراعات والظلم والطغيان، كما اتخذها بعض المفكرين لتفسير طغيان بعض الفئات والمجتمعات البشرية.

ومسألة ندرة الموارد أصبحت فكرة لا أساس لها، فبالنظر إلى المجالات والتطورات التي عرفها الاقتصاد في العصر الحديث، كالاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة واقتصاد الطاقة (الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، المياه، الكهرباء) بالإضافة إلى ظهور موارد لا تنضب بالاستخدام، بل على عكس ذلك تنمو وتزداد كالموارد البشرية والذهنية وغيرها، مما جعل فكرة ندرة الموارد من الماضي ولا يمكن الاعتداد بها في تفسير المشكلة الاقتصادية، وأصبح الأمر ينتقل إلى طريقة المعالجة والتعامل مع الموارد وكيفية توظيفها في تلبية الحاجات الإنسانية.

وقد اثبت تاريخ البشرية وبالأخص الاقتصادي منه بطلان فكرة أن نمو السكاني أكبر من نمو الموارد الاقتصادية أو معدل نمو إنتاج وسائل إشباع الحاجات الإنسانية، فهذه الفكرة لم تعد قائمة، ولنلاحظ كيف أصبح الإنتاج اليوم أكبر من الاستهلاك في مختلف المجالات وأصبحت المشكلة أمام المنتجين تكمن في كيفية تصريف الإنتاج وليس العكس، وهذا بفعل تطور تقنيات ووسائل الإنتاج، سواء تلك الناتجة عن الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، فمن الغريب اليوم تفسير المشكلة الاقتصادية على أساس ندرة الموارد الاقتصادية وتزايد الحاجات الإنسانية، فالواقع يثبت أن تزايد الإنتاج أكبر من تزايد الحاجات، (تصور لو أن عدد البشر الموجدين حاليا على الأرض كان هو نفسه في عصور سابقة، بالطبع لا يمكن تلبية حاجاتهم بالطرق التقليدية، فحقيقة ستكون مشكلة في تلبية الحاجات ولكن ما الذي حصل اليوم، ان تطور عدد البشر كان متناغما مع التطور في وسائل الإنتاج وكمية وسائل تلبية الحاجات، وعلى هذا فان تطور عدد البشر يكون تابع لتطور وسائل الإنتاج أو معدل النمو الاقتصادي) وهذا بالضبط ما ذهب إليه ابن خلدون في قوله ان: " الأرزاق تكثر كلما كثر أفراد المجتمع وتوسع العمران، وذلك راجع إلى كثرة الأيدي العاملة التي تجلب الرزق في العمران الواسع[90]، وهذا عكس تماما ما يراه المفكرين الرأسماليين ان تزايد السكان يسبب المشكلة الاقتصادية، وبالتالي

[90]– إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني واثره في علم الاجتماع الحديث، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص197.

نلمس هناك توازن بين النمو والتزايد الحاصل في الحاجات والرغبات الإنسانية ووسائل تلبيتها وفق حكمة إلاهية تجسد معنى قوله تعالى: ﴿**وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ**﴾ الذاريات (22) ، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ** ﴾ **هود(6)**وعليه فان المشكلة والصعوبة في تلبية الحاجات الإنسانية تقوم على أساس سوء توزيع الموارد والثروات وتخصيصها واختيار الحاجات وطريقة الاستخدام.

كيف نجد اليوم ان الكثير من الجهود والأعمال توجه لإنتاج منتجات كمالية كمستحضرات التجميل والمشروبات الغازية والعصائر والحلويات والألعاب بمختلف أنواعها، إضافة إلى الأسلحة، فإن وجدت مجتمعات أو فئات بشرية أو أفراد عجزوا عن تلبية حاجاتهم الأساسية، فذلك مرده إلى أن فئات أخرى أفرطت في تلبية الحاجات الكمالية أو أساءت استخدام الموارد الاقتصادية (الإسراف والتبذير)، وهذا يشير إلى طغيان المجتمعات والفئات التي تحتكر في يدها القسط الأعظم من الثروة والدخل، وتأبى مقاسمته مع الفئات البشرية الأخرى وفق الآليات التي أقرها الإسلام، وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حيث يشير إلى أن ما نسبة 80% من سكان العالم يستخدمون 6% فقط من الثروة العالمية بينما يستأثر 20% من أثرياء العالم بباقي الثروة[91].

فتفسير هذه المشكلة على أساس ندرة الموارد غير عقلاني وغير مقبول من الناحية الشرعية الإسلامية ومن الناحية العلمية والعقلية، فلا يمكن تبرير تجبر وطغيان فئة قليلة من البشر التي استحوذت على اعظم الخيرات والثروات البشرية حارمة الفئة الأعظم من ابسط متطلبات العيش، ثم نرد ذلك الحرمان التي تتخبط فيه تلك الفئات إلى ندرة الموارد.

[91]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (u.n.d.p)، https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml

معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

إن ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية أو صعوبة تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية، لا يرجع إلى التباين بين الموارد الاقتصادية والحاجات الإنسانية، فالله عز وجل خلق كل شيء بمقدار وتقدير دقيق، ولكن يرجع ذلك بالأساس إلى ظلم الإنسان وتجنيه وطغيانه، سواء في حق الله عز وجل، أو في حق أخيه الإنسان (وهذا ما نشاهده من الظلم الذي يأتي بين الأفراد وبين المجتمعات والجماعات)، وإلى ظلم وتعدي الإنسان على باقي المخلوقات والموجودات، أي الإسراف والتعدي في التعامل معها، كالاستخدام المفرط والتبذير في موارد الطاقة والغابات والحيوانات وغيرها، والآية الكريمة تبين هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾ الشورى (27)، وتظهر حكمة الله عز وجل في جعل كل شيء بمقدار وبحسبان، كما قال:﴿ **وخلق كل شيء فقدره تقديرا** ﴾ الفرقان (2) حتى لا يطغى الإنسان ولا يتجبر ويبغي في الأرض، وأن يشعر بافتقاره إلى الله تعالى، فيلجأ إليه ويتوكل عليه ويستعين به .

ولهذا فإن المشكلة لا تكمن في ندرة الموارد وتزايد الحاجات كما يظنه الآخرين، ولكن تكمن دائما في تصرفات وطغيان الإنسان، والعبرة في ذلك من صاحب الجنتين وقارون وأهل سبأ، كيف كانوا في رغد من العيش ووفرة من الرزق والمال، فدفعهم ذلك إلى البغي والكفر والجحود فاستحقوا الهلاك والعذاب، وكلما التزم الإنسان كلما اقترب من حل المشكلة الاقتصادية وتأمل قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**﴾ إبراهيم (7)، أي أن بسط الرزق والنعمة مقترن بشكر النعمة والمحافظة عليها وحسن استغلالها واستخدامها، وطاعة الله عز وجل، أي الالتزام بأمره والابتعاد عما نهى، فاذا وجد شح وندرة في الموارد فذلك سببه طغيان وظلم الإنسان، ويمكن معالجة ذلك من خلال الاستقامة والالتزام بالشرع.

حيث يقول الدكتور خالد بن عبد الرحمن الشايع "انه ما من خير إلا في اتباع هذا الشرع المطهَّر، وما من نقص ولا ضر إلا بسبب مخالفة هذه الشريعة الغرَّاء، ومن جملة ما نظَّمته الشريعة ما يتعلق بالنفقات، فإن الناس يتفاوتون في هذا الأمر في بذل الأموال وإمساكها، فجاءت الشريعة لتمنع

التصورات الخاطئة والتوجُّهات المبنية على الأهواء، أو على مسالك خاطئة وتصورات مضرة بالمجتمعات، والمال هو قوام الحياة وهو عصبها، والتصرف فيه ليس بالأهواء ولا باجتهادات الناس، ولكنه مضبوط بمعايير وقواعد واضحة، فلا يمكن أن يقبل من أحد أن يخالف هذه الأسس والقواعد التي ترتب وتنظم معايش الناس، وتمنع ظلم بعضهم لبعض، وتمنع ما يؤدي إلى اختلال الموازين، فإن الله سبحانه قد تكفل بأرزاق العباد، وفي الأرض ما يكفي كل مخلوق في رزقه ومعاشه، ولكنما المشكلة هي تصرفات الآدميين التي أضرت بهم فيما بينهم، فوجد الفقراء والجوعى، ووجد من يتوفى بسبب الجوع، ووجد نقص الثمرات، ووجد الإخلال بالثوابت البيئية التي تطغى على بني آدم؛ مصداقا لقوله تعالى:﴿ **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ [الروم: 41]."[92] فسبب المشكلة الاقتصادية هو الابتعاد عن الأحكام الشرعية بشكل أساسي، ومن ثم الظلم والطغيان في المعاملات والعلاقات المختلفة، ولأجل ذلك شرع الإسلام الضوابط والآليات التي تكفل معالجة هذه المشكلة، يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

– طاعة الله عز وجل بما تقتضيه تعاليم شريعة الإسلام السمحة من عبادات، والامتثال للأوامر والابتعاد عن النواهي المبينة في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، والشكر لنعمه عز وجل، وهذا ما تؤكده الآيات التالية:

﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ** ﴾ الأعراف: (96).

﴿**وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ**﴾ هود (52)

﴿**فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا**﴾ نوح (12)

[92]- خالد بن عبدالرحمن الشايع، خطر الإسراف والتبذير، وقول الله تعالى: (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)، موقع الدكتور خالد بن عبدالرحمن الشايع، 04-02-2016، رابط الموضوع:
https://www.alukah.net/web/khalidshaya/0/98479/#ixzz6iNr4JWak

– عدم الإسراف والتبذير للموارد الاقتصادية والاقتصاد في استخدامها، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ الأعراف (31) ويقول أيضا: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** ﴾ الفرقان: 67 وفي هذا الشأن يقول الدكتور خالد بن عبد الرحمن الشايع: "الإسراف مظهر من مظاهر الإفساد التي تؤدي إلى اختلال المعايير، والعود بالضرر على الإنسان المسرف، وعلى مَن حوله وعلى مجتمعه"[93]. وهذا الحكم هو مظهر من مظاهر تنظيم علاقات الإنسان بالموارد الطبيعية، وضبطها وفق أحكام شرعية تحد من طغيان الإنسان وتعدي حدوده في استغلالها وتبذيرها، وإلا يكون مصيره الهلاك كما بين ذلك سبحانه وتعالى: ﴿**كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ**﴾ طه (81)

– التوزيع العادل للثروة والدخل: أي تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الإنسان واخيه الإنسان سواء كانوا في شكل أفراد أو جماعات أو مجتمعات، فلا يسمح بحدوث ظلم أو تنامي ثروة فئة على حساب فئة أخرى، كما يبين ذلك القران الكريم من خلال هذه الآية: ﴿**مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ الحشر (7). فمحل الشاهد قوله تعالى حتى لا تكون دولة بين الأغنياء منكم، أي نهي عن جعل الثروة بيد فئة الأغنياء فقط دون الفئات الأخرى. وقد اقر الله سبحانه وتعالى مجموعة من الآليات والطرق التي تضمن التوزيع العادل للثروة والدخل منها: الزكاة، الصدقات، الإحسان للغير، الوقف، التكافل والتعاون الاجتماعي، وغيرها. حيث تبين الآية التالية بعض طرق وآليات توزيع الثروة والدخل: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ التوبة (60).

[93]– خالد بن عبدالرحمن الشايع، خطر الإسراف والتبذير، وقول الله تعالى: (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)، موقع الدكتور خالد بن عبدالرحمن الشايع، 04-02-2016، رابط الموضوع: https://www.alukah.net/web/khalidshaya/0/98479/#ixzz6iNr4JWak

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾المؤمنون(60)

﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ۗ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ (270) إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (271) ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ (272) لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ (273) الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة (274)

﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ آل عمران(134)

وهناك الكثير من الآيات والاحاديث التي تحث وترغب في التوزيع العادل للثروة والدخل وفق الأطر الشرعية التي بينها الشرع الحكيم.

– السعي وإتقان العمل: أي على الإنسان ممارسة الأنشطة المختلفة من أجل تلبية حاجاته ورغباته، فعليه بالعمل والإنتاج بما في ذلك العمل في الزراعة، الصناعة والتجارة وغيرها من الأنشطة التي تساهم في إعمار الأرض، شرط أن تكون مباحة غير محرمة ولا ينتج عنها مضرة للفرد أو المجتمع، كما يرى ابن خلدون أن الموارد مسخرة للإنسان فعليه أن يتحرك نحوها ويمد يده إليها ويستغلها، ولا يكون ذلك إلا بالعمل والسعي، لأن هذه الموجودات هي مشتركة بين جميع أفراد الإنسانية فمن سعى إلى شيء وحصل عليه فهو رزق له وحق من حقوقه، كما بين أن الطبيعة يمكن أن تساعد الإنسان في إيجاد الرزق من خلال المطر والينابيع والنباتات والحيوانات، إلا أن ذلك وحده لا يكفي بل لابد من العمل وبذل الجهد[94]. حيث رغب الإسلام في العمل والسعي في طلب الرزق، من خلال مزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج، التجارة، والاستثمار وغيرها، وهذا ما تدل عليه الآية الكريمة

[94]- إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني واثره في علم الاجتماع الحديث، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص195.

التالية: ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ **الملك(15)** أي : فاسعوا حيث شئتم في أقطارها وأقاليمها وأرجائها في أنواع المكاسب والتجارات والأعمال، فالإنسان هنا مطالب بالسعي من أجل تلبية حاجاته ورغباته رغم أن الله سخر للإنسان كل شيء، وكل ما يحتاجه ويرغب فيه موجود على الأرض غير منقوص، إلا أنه مطالب ببذل الجهد والسعي في الكسب، إما من خلال العمل الإنتاجي أو النقل والتخزين أو التبادل التجاري، إلا أن ذلك السعي والعمل يجب ان يؤدى بإتقان وتفان، كما يقول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (**إِنَّ الله يُحِبُ إذا عَمِل أحَدُكُم عَمَلا أنْ يُتْقِنَه**).وعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَو بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ**)، فلا يكفي من الإنسان عبادةُ الله عز وجل وترك العمل، بل عليه بالعمل بجد ونشاط وهمة.

وفي الأخير يمكن القول لو أن الإنسان يتقيد بتلك الأحكام والقواعد الشرعية التي أقرها الإسلام، في تنظيم علاقات الإنسان بخالقه وبأخيه الإنسان وعلاقته بالطبيعة وما تحتويه من موارد وأرزاق، لتحققت العدالة على الأرض واستطاع الإنسان أن يلبي حاجاته بيسر وسهولة، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ** ﴾ **الأعراف**: (96).

مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالاعتدال والتوازن في أمور الحياة كلها، فقد جاء لينظم ويرتب حياة الإنسان ويحقق الغاية من وجوده، ويوازن بين المصلحة الدينية والمصلحة الدنيوية، إذ انه لا يفرط في تمجيد المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، ولا يمجد الحرية المطلقة بل يقيدها وفق قواعد وضوابط معينة، كما انه يرتكز على وجود إيمان وعقيدة وإخلاص حقيقي لدى الأفراد، ولقد اختلف العلماء في تحديد مفهوم الاقتصاد الإسلامي إلى ثلاث اتجاهات، الأول ينظر إليه كفكر بشري متناثر المواضيع والمجالات استنبطت من مجالات علمية أخرى كالفقه والعلوم الشرعية، وأخرى تنظر إليه على أنه نظام وهيكل مبني على مكونات جزئية تتعلق بنظام تطبيقي مستهدف، وأما الاتجاه الثالث وهم العلماء المتخصصين يرونه ذلك العلم النموذجي الذي يحتوي على قواعد علمية

ثابتة باستنادها إلى نصوص الشريعة، ولاحتوائه على مناهج البحث والتحليل، إذ ان النظام الاقتصادي الإسلامي وفق هذه النظرة يتضمن شقين، جزء من الأحكام والقواعد ثابت لا يتغير لاتصاله بمصادر التشريع الإلهي، والثاني متغير لاعتماده على التحليل والاجتهاد البشري[95]، وتبعا لما سبق يمكن تحديد أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي وفق ما يلي:

– الاعتماد على العقيدة الإسلاميّة: إذ يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي في صياغة مبادئه وقوانينه وكافّة القواعد والتشريعات الخاصّة به على الشريعة الإسلامية، كما ينبغي ان يكون المجتمع مسلم يؤمن بالله تعالى وأنه هو المتصرف والمدبر لشؤون الكون، ويلتزم بالأحكام الشرعية الواردة في الكتاب والسنة.

– الملكية الاقتصادية المحدودة وليس مطلقة، أي ان يكون حق الملكية قائم ما دام الانتفاع قائم، وإذا انتفى شرط الانتفاع يسقط حق الملكية، كما أن ملكية الإنسان هي ملكية استخلاف، وعلى الإنسان أن يعلم فضل الله تعالى عليه، حيث يقول عز وجل: ﴿**آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ**﴾ **الحديد (7)**. وعلى ذلك الأساس ينبغي ان يعلم ان تصرفه في ما يملك مقيد بأحكام وتعاليم الشرع الحكيم، كما ان طرق كسب الرزق محددة لا ينبغي للإنسان ان يتجاوز الحدود فيها، كتجنب الربا والسرقة والغش والرشوة وغيرها من الأمور المحرمة والمنهي عنها شرعا.

– الحرية الاقتصادية المحدودة والمقيدة بالشرع: بمعنى لا توجد في الإسلام حرية مطلقة في التصرف والكسب والعمل، بل هناك قيود وأحكام تضبط وتنظم تصرفات الناس وعلاقاتهم فيما بينهم أو بينهم وبين وسائل العمل والإنتاج، لا يسمح من خلالها للأفراد ان يتجاوزوا الحدود، بل حتى في الملكية لا يحق للفرد أن يتصرف إلا في الحدود التي رسمها الشرع مصداقا لقوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ**﴾ **هود (87)**. وهنا إشارة إلى أنه لا يحق للفرد التصرف في ملكيته إلا في حدود الشرع.

[95]– زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص30.

وهذا المنهج الحكيم الذي أقره الإسلام في ضبط وتجسيد حدود الحرية لهو الأمثل على الإطلاق (فلا يمكن لأحد أن يجد له بديلا)، فلما نراجع حقيقة المدارس والأنظمة الاقتصادية الوضعية على اختلاف أنواعها وأشكالها، نجدها لم تستطع تحقيق مبدأ الحرية رغم ادعائها ومناداتها بذلك، فبدلا من تحرير الإنسان كما زعم روادها أوقعته في عبودية من نوع آخر هي أشد من الأولى، فالدعوة إلى الحرية الفردية المطلقة وفتح المجال أمام الإنسان للعمل تحت دافع حب التملك والكسب المفرط[96]، قد أوقع الإنسان تحت أسر عبودية المال والأشخاص، وبمعنى أوسع حب الذات والانشغال بتحقيق المصالح المادية والجسدية، ما أوقع الإنسان في فراغ روحي رهيب، بينما الإسلام سعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الحاجات الروحية والجسدية من خلال توجيه وإرشاد الإنسان إلى آليات وطرق فعالة لذلك، لما يحيد عنها سيخرج حتما عن هامش الحرية الأمثل المحدد شرعا، والمتصفح لأحكام الشريعة الإسلامية الواردة في القران الحكيم والسنة النبوية الشريفة، يلمس حقيقة ان الإسلام كما حرص واكد على تحرير الإنسان من عبودية الأصنام والعباد باتجاه عبادة الخالق الواحد ذو الفضل على العالمين كخطوة أولى، أكد وحرص أيضا على تحريره من عبادة المال والمادة بصفة عامة، من خلال إضعاف الروابط النفسية للإنسان بالمال وحبه له، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا**﴾ الكهف (46)، وهذا توجيه للإنسان من أجل إضعاف ميله وحبه للمال وفي الوقت نفسه ترغيبه في الباقيات الصالحات، وما تشريع الله سبحانه وتعالى (وهو الرازق والخالق والمتصرف في شؤون العباد والجماد) للزكاة والصدقات والإحسان وغيرها من أعمال الخير، إلا تحقيقا لهذا الغرض، وإلا ما حاجة الله لأموال العباد فهي كلها من فضله، وانظر قوله تعالى: ﴿ **لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ۗ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ**﴾ الحج (37)، فهذه الآية تبين الحكمة من تشريع الأضحية بصفة خاصة والصدقات بشكل عام، فتشريع حكم الزكاة والصدقات وان كان له اثر اجتماعي واقتصادي عظيم في المجتمع، إلا أن اثره على نفس المتصدق أعظم، فإنها تعمل على تحرير الإنسان من أسر حب المال وتعلقه به، وتدريبه على تقوى الله عز وجل، وهذا لا يعني أن سعي الإنسان وراء الكسب منهي عنه على

[96]– وان كان نظريا مستحيل تحقيق الحرية كما يريدها دعاتها، لان ذلك يعني ان يسمح للإنسان التصرف كما يشاء، وهذا يوقع الفوضى داخل المجتمع نتيجة تعارض المصالح وتداخل الحدود بين الحقوق والواجبات، مما يساهم في نشر الظلم، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إيجاد قوانين وضوابط تحد من حرية الأفراد في العمل والتملك والتصرف، وهذا يجعلنا نعود مرة أخرى إلى الحديث عن تقييد الحرية، بمعنى شعار الحرية الاقتصادية المطلقة مستحيل تحقيقه على ارض الواقع.

إطلاقه، بل هو محبب ومرغب فيه ولكن وفق الضوابط الشرعية (لا إفراط ولا تفريط)، فالسعي والاجتهاد والعمل وإعمار الأرض مطلوب كما بينا سابقا.

– مبدأ العدالة الاجتماعية: لقد حرص الإسلام على تجسيد العدالة في جميع مجالات حياة الإنسان وعلاقاته المختلفة، وبالمقابل حرم كل أشكال الظلم والبغي والتعدي على حقوق الغير، وتحقيقا لهذا المبدأ الذي يعتبر مقصدا من مقاصد الشريعة الإسلامية، فقد وردت أحكام وقواعد من الناحية الاقتصادية، من بينها التقسيم والتوزيع العادل للثروة، كتلك الخاصة بأحكام الميراث، وتحديد الأرباح والأسعار، وتحريم المضاربة والربا، وتلك التي توضح كيفية تحديد الزكاة وتوزيعها على مختلف فئات المجتمع، فالنظام الإسلامي يحارب الطبقية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، كما ورد في نص الآية المذكورة سابقا (...**حتى لا تكون دولة بين الأغنياء منكم**...)، ولهذا رغب الإسلام في مختلف الآليات والطرق التي تكفل توزيع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، كالزكاة والصدقات والوقف وجميع مظاهر الإحسان للغير والتعاون.

– التوازن والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك والتوازن بين الحقوق والواجبات وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فعلى خلاف ما ينادي به مفكري النظام الرأسمالي من تمجيد للمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة أتى الإسلام ليوازن بين المصلحتين فلا إفراط ولا تفريط.

– أساس التوزيع العمل والحاجة: حيث اقر الإسلام بأن المبدأ الأساسي في توزيع الثروة والدخل هو العمل، ولهذا حث ورغب كثيرا في العمل وإتقانه والأخذ بأسبابه، ونبذ الاتكال على الغير في طلب الرزق، حيث يقول عليه الصلاة والسلام: (**اليدُ العليا خير من اليد السفلى**)، فاليد العليا هي المنفقة والتي تعمل وتجتهد، واليد السفلى هي التي تعتمد على غيرها في تلبية حاجاتها، كما أقر بالمبدأ الثاني وهو مكمل للأول والذي يتمثل في الحاجة، لأنه ليس دائما يستطيع الإنسان ان يضمن حاجاته بالعمل، ولهذا اقر آليات أخرى لتوزيع الدخل والتي تتمثل في الزكاة والصدقات والإحسان وغيرها.

– أن تبنى المعاملات على عقيدة إسلامية صحيحة، أي الإخلاص لله تعالى، ونتيجة لذلك فان العمل النافع ليس بالضرورة هو الذي يحقق الربح، كما أن أي عمل اقتصادي أو اجتماعي يقترن بإخلاص النية لله عز وجل فهو عبادة حتى ولو كان بغرض إشباع حاجاته الخاصة.

– الإقرار بأخلاق المعاملات والسلوكات الاقتصادية كمحاربة الغش والتطفيف في الميزان والسرقة والربا، مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام: (**إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**)، وعلى هذا نجد الكثير

من الآيات والأحاديث التي تضبط سلوكات وعلاقات الناس وفق قيم أخلاقية راقية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ [1] الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ [2] وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ [3] أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ [4] لِيَوْمٍ عَظِيمٍ [5] يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ [6]** ﴾ (**المطففون:1–6**).

وفي الأخير يمكن القول أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعبر عن مجموع الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم السلوكات والعلاقات الاقتصادية بين الناس وتحدد نشاطاتهم بشكل عادل وفعال، والتي هي مستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي والمتمثلة بشكل أساسي في القرآن والسنة النبوية واجتهادات الصحابة والتابعين والفقهاء، ونتيجة لجهود الكثير من المفكرين والباحثين في هذا المجال فقد تم تحديد وصياغة أسس ومبادئ هذا النظام الاقتصادي، مجسدا بذلك الأحكام والتعليمات الشرعية الإسلامية في جوانبها الاقتصادية.

خاتمة

يعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، أي ذلك السلوك والنشاط الذي يمكن الإنسان من تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة، فهذا العلم يحاول بحث الحلول والآليات التي تمكن الإنسان من مواجهة المشكلة الاقتصادية القائمة على صعوبة تلبية الحاجات والرغبات انطلاقا من الموارد الاقتصادية المتاحة المتوزعة توزيعا متباينا عبر المناطق الجغرافية والفئات والمجتمعات البشرية، وهذا من خلال بحث ماهية وأبعاد الأنشطة الاقتصادية التي تهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية بمختلف أنواعها، والتي تتمثل بالأساس في نشاط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك إضافة إلى الادخار والتبادل والاستثمار.

ونتيجة لجهود الكثير من الباحثين في اطار هذا العلم تولدت العديد من النظريات والمدارس الاقتصادية بدءا من المدرسة التجارية مرورا بالمدرسة الكلاسيكية والكنزية والنيوكلاسيكية، إلى النظريات والأفكار الحديثة، وقد عرف الفكر الاقتصادي خلال ذلك تطورات تبعا للتطور الاجتماعي والتكنولوجي والأنشطة الاقتصادية، كما تبلورت أنظمة اقتصادية كالنظام الاقتصادي الرأسمالي، النظام الاقتصادي الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، التي كل منها يحاول معالجة المشكلة الاقتصادية بطرق وآليات معينة تعكس التوجهات الإيديولوجية لكل نظام وحسب المناهج المتبعة فيها.

وفي الأخير يمكن القول ان دراسة علم الاقتصاد تبقى من الضروريات التي تمكن الإنسان من فهم طبيعة السلوكيات والظواهر الاقتصادية ومعالجة الاختلالات والأزمات التي تظهر من الفينة إلى أخرى، إلا ان هذه الدراسات يجب ان تنبع من الواقع المحدد بإطاره الزمني والمكاني وبما يتميز به من خصائص اجتماعية واقتصادية.

المراجع:

- أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى 2017.

- أحمد جمال الدين موسى، مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.

- أحمد محمود مندور، مقدمة في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2004.

- إدريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني واثره في علم الاجتماع الحديث، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، إدارة الإنتاج، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المملكة العربية السعودية، طبعة 2008.

- البشير عبد الكريم، الاقتصاد الجزئي- دروس وتمارين، مؤسسة النشر والتوزيع بالشلف، الجزائر، 2007.

- السيد محمد احمد السيرتي، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

- الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي- الاشتراكي، والإسلامي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- بسام حجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيوت، 2010

- بول جريجوري، روبرت ستيورت، النظم الاقتصادية المقارنة، ترجمة: طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994.

- ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى 2006.

- جون كينيث جالبريت ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار عالم المعرفة ، الكويت.

- جيمس جوارتني، ريتشاد ستروب، ترجمة: محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.

- رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولى، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

- سعيد المصري، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، العدد19، 2006.

- شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر- 3، 2018.

- شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى 2012.

- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978.

- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

- طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

- عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

- عبد الرحمن الوافي، مدخل إلى علم النفس، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- غسان قسام دواد اللامي، أمية شكرولي البياتي، إدارة الإنتاج والعمليات: مرتكزات معرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- كاسر نصر المنصور، إدارة الإنتاج و العمليات، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة- فكرة كمنويلث إسلامي، ترجمة: الطيب الشريف، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.

- متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد- مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

- مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، ط6، 2012.

- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، ج1، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1961.

- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013.

- محمد صالح الحناوي، طارق مصطفى الشهاوى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

- محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017.

- محمد مدحت مصطفى، اقتصاديات الأراضي الزراعية: الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة الإشعاع الفنية للطباع والنشر والتوزيع، 1998.

- محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى 2007.

- محمود حسين الواد، إبراهيم محمد خريس، نضال علي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- مظهر إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1982.

- معمر داود، مدخل إلى علم الاجتماع، دار طليطلة، الجزائر، الطبعة الأولى 2010.

- منير نوري، التسويق مدخل المعلومات والاستراتيجيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- نصيب رجم، إدارة أنظمة التوزيع- تطبيقات ودراسة حالة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006.

- هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

- خميس محمد هرون أبو بكر، العدالة الاجتماعية كأهم ركائز البنيان المالي في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة الوضعية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007

- عبد القادر زيتوني، محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970- 2008، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

- فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وآثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية 1396-1415 هـ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1999

- صالح صالحي، توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، 2009.

- عبد الناصر جرادات، تكنولوجيا معلومات الإعلان وأثرها على ولاء المستهلك للمنتج، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، اليمن، 2009.

- سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية (العراق نموذجا)، المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، يومي: 22 و23 آذار 2017، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء، العراق

- يعقوب علي جانقي، مبادئ الاقتصاد- نشأة وتطور علم الاقتصاد، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، https://almerja.com/reading.php?idm=94353، 2018 -01 -16.

خالد بن عبدالرحمن الشايع، خطر الإسراف والتبذير، وقول الله تعالى: (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)، موقع الدكتور خالد بن عبدالرحمن الشايع، 04-02-2016، رابط الموضوع:

https://www.alukah.net/web/khalidshaya/0/98479/#ixzz6iNr4JWak

(www.uobabylon.edu.iq) -

- تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml ،u.n.d.p))

- stanton william, fundamentals of marketing, 4th édition, MCGRAW- HILL, 1995

- philips charles.f ducan delbert.j, marketing principles and methods, 6th edition, irwin ontzrio, 1968

- Isabel dauner gardiol, mobilizing savings, swiss agency for development and cooperation , 2004,

مواضيع امتحانات سابقة

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف **2021/2020**

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة أولى ليسانس/جذع مشترك

مقياس: مدخل للاقتصاد

امتحان السداسي الأول

الجزء الأول: املأ الجداول أدناه بالكلمات المناسبة في كل حالة:

1. "هواء"- "ملح"- "ماء"- "ضوء الشمس"

سلعة حرة	سلعة اقتصادية
.....	.....
.....	.....

2. "نقل البضائع" – "ملابس أطفال" – "آلات" – "نقل مسافرين"

	سلعة	خدمة
إنتاجية	.....	.....
استهلاكية	.....	.....

3. حدد نوعية العلاقة بين المتغيرات التالية بوضع كلمة "**طردية**" أو "**عكسية**":

	مستوى العام للأسعار	الدخل	الادخار
الاستهلاك	.....	.....	.....
الاستثمار	.....	.....	.....

ماهي الفرضية الواجب وضعها لملأ الجدول:

.....

الجزء الثاني: صحح العبارات التالية:

- يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج

.....

- تقوم عملية إعادة الإنتاج على توجيه جزء من السلع لإشباع الحاجات والرغبات

.....

- التوزيع الوظيفي للدخل هو تقسيم الدخل بين الأفراد والأسر بشكل متساوي

.....

- يحقق نشاط التخزين منافع شكلية تنتج عن نقل ملكية السلع.

.....

الجزء الثالث: ضع علامة X أمام إجابة **واحدة فقط** من بين الإجابات المقترحة لكل سؤال:

من بين اهتمامات علم الاقتصاد:

- ☐ دراسة توزيع ونمو السكان
- ☐ دراسة كيفية توزيع الثروة
- ☐ دراسة السلوك الاجتماعي للإنسان
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

من أهداف علم الاقتصاد:

- ☐ فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية
- ☐ التنبؤ بالظواهر الاقتصادية
- ☐ التحكم في الظواهر الاقتصادية
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

تكمن المشكلة الاقتصادية حسب الرأسماليين في:

- ☐ الاستغلال الطبقي
- ☐ التباين في توزيع الدخل
- ☐ التباين بين الموارد والحاجات
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

وسيط التبادل من عناصر :

- ☐ الاستثمار
- ☐ الإنتاج
- ☐ الاستهلاك
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

تتحقق المنفعة الشكلية للمواد عند:

- ☐ نقل المواد من مكان إلى آخر
- ☐ نقل ملكية المواد من شخص إلى آخر
- ☐ نتيجة عمليات التصنيع والتحويل
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

الحد الأدنى للاستهلاك يعتبر:

- ☐ استهلاك مستقل عن الدخل
- ☐ استهلاك مرتبط بالدخل
- ☐ استهلاك مستقبلي
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

تهتم النظرية الاقتصادية الجزئية بدراسة:

- ☐ كيفية تحقيق الربح للمنتج
- ☐ كيفية توازن السوق
- ☐ كيفية تعظيم الإشباع للمستهلك
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

مفهوم الإنتاج عند الاشتراكيين :

- ☐ كل نشاط يحقق منفعة
- ☐ يشمل فقط السلع المادية وما يرتبط بها
- ☐ يضم فقط النشاط الزراعي
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

تؤثر المخاطر غير النظامية للاستثمار على:

- ☐ جاذبية الدولة للاستثمارات
- ☐ توجه الاستثمارات نحو قطاعات معينة
- ☐ قدرة الدولة على تعبئة الاستثمارات
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐

يتميز رأس المال الثابت بأنه:

- ☐ قابل للاهتلاك والتدهور
- ☐ يستخدم مرة واحدة في الإنتاج
- ☐ يكون في شكل أموال سائلة
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

الادخار يتضمن بالضرورة:

- ☐ تحمل المخاطرة
- ☐ هدف تحقيق عائد متوقع
- ☐ التضحية بمنافع حالية
- ☐ كلكل الإجابات خاطئة الإجابات السابقة صحيحة
- ☐ كل الإجابات خاطئة

فعالية آلية السعر تتطلب:

- ☐ تحقيق مبدأ المنافسة الحرة
- ☐ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ☐ التوزيع العادل للدخل والثروة
- ☐ كل الإجابات السابقة صحيحة

امتحان السداسي الأول(تعويضي)

الجزء الأول: اشرح المصطلحات التالية:

علم الاقتصاد- الإنتاج- الدخل الاسمي- توزيع الدخل- الادخار.

الجزء الثاني: صحح العبارات التالية:

1. يهتم نشاط النقل بتحقيق منافع زمنية.
2. تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة إشكالية توازن السوق.
3. تعالج المشكلة الاقتصادية في اطار النظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال آلية السعر والملكية الفردية لوسائل الإنتاج

الجزء الثالث: اشرح ما يلي:

1. الفرق **بين** السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية.
2. أسباب تزايد وتنامي الحاجات الإنسانية.
3. العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة.
4. العلاقة بين الادخار والاستهلاك.

الجزء الرابع:

1. حدد عناصر الإنتاج وعوائدها؟
2. ما هي أسباب التباين في توزيع الدخل بين الأفراد ؟
3. بين خصائص النظام الاقتصادي المختلط؟